المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكرديّة؟

الدّكتور عقيل محفوض| مارس ٢٠١٢

تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكرديّة؟

سلسلة: دراسات

الدّكتور عقيل محفوض | مارس ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

ملخص

تظهر المسألة الكرديّة "الوجه الآخر" لتركيا؛ فمن خلال موقفها من الأكراد نقف على "حقيقة" السّياسة فيها، وعلى بعض تحدّياتها العميقة، وبعض مصادر –أو نقاط– قوّتها وضعفها. وتنطلق الدّراسة من السّؤال التّالي: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكرديّة؟ وهي تحاول تقديم تصوّر إجماليّ عن طبيعة ذلك التعامل في أبعاده الأمنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة. كما تتناول "مبادرة الحكومة" تجاه الأكراد، وتنظر في مفرداتها وقضاياها، والتحدّيات الرّاهنة في العلاقة بين الدّولة و"أكرادها".

وتخلص الدراسة إلى شبه اقتناع تركيا والأكراد باستحالة الحلول الأمنيّة والعسكريّة، وبأولويّة التغيير في الرّؤية والسّلوك، وبالاستعداد للتوصّل إلى تسوية متوازنة ومستقرّة. هكذا لم تفضِ الحوارات والمبادرات بين الطّرفين إلى سياسات عمليّة أو علنيّة، وبقي كلّ شيء –حتّى ما اتّفقا فيه من مسائل– نوعًا من سياسات "مؤقّتة"؛ لا تزال قابلةً للارتداد والنّكوص.

وتتّخذ سياسة الحكومة تجاه الأكراد صورتها بين ثنائيّات حَدِيَّة نشطة: "الإقدام – الإحجام"، "العصا – الجزرة"، "العلانيّة – السريّة"؛ ممّا يجعل من تلك السّياسة نوعًا من "عمليّة" غير محكومة بـ "خطط" و"مبادرات"، وإنّما بتصوّرات وتفاعلات متبادلة.

ويبدو أنّ سياسات الدّولة –في الحكومات التي تعاقبت عليها– قد صدرت عن تصوّرات ومرجعيّات متقاربة؛ لأنّها لم تقف عند إمكانيّة تشكُّل الكُرد وفق خيار الانفصال أو الفدراليّة أو الإدارة الذاتيّة؛ بل انتهت عند تشكّلهم في إطار الدّولة التركيّة، وعلى هامشها، مهما كانت طبيعتها (شرقيّة كانت أو غربيّة، "علمانويّة" أو إسلامويّة). وقد تكون المبادرات الحكوميّة أو الكرديّة طورًا من أطوار التّفاعل بين الجانبين؛ وهذا ما يجعل المسألة الكرديّة في تركيا، نوعًا من صراعٍ وجوديّ بين الأكراد والدّولة، لا يكاد ينتهي.

المحتويات

مقدّمة ١

١. مشكلة الدّراسة ٢

٢. الأهداف ٣

٣. أهمّية الدّراسة ٤

٤. مقولات الدّراسة ٥

٥. منهجيّة الدّراسة ٦

٦. الأمن القوميّ: ٧

أوّلًا: أكراد تركيا ٩

ثانيًا: السّياسة تجاه الأكراد: تطوّرها ومفرداتها ١٩

١. الأمن القوميّ ومكافحة "الإرهاب" ٢١

٢. الأعمال العسكريّة ٢٤

الاستخبارات والعمليّات الخاصّة ٢٨

هندسة اجتماعيّة – ديموغرافيّة ٣٠

٣. نظام "حرّاس القرى" ٣٤

البناء القبليّ ٤٠

٤. الانقساميّة الاجتماعيّة ٤٣

٥. الانقساميّة السياسيّة ٤٦

٦. حزب الله – تركيا ٤٨

٧. المقاربة التنمويّة – مشروع "غاب": ٥١

٨. حقول الألغام ٥٥

ثالثًا: الأبعاد الخارجيّة للمسألة الكرديّة: من المؤامرة إلى المبادرة ٥٩

رابعًا: مبادرة حكومة "حزب العدالة والتّنمية" تجاه الأكراد ٦٤

١. التّعديلات القانونيّة: ٦٦

٢. الحقوق الثقافيّة: ٦٨

٣. على صعيد الرّأي العامّ ٧١

٤. أوجلان وحزب العمّال الكردستانيّ ٧٨

٥. المقاربة التنمويّة: مشروع (غاب) مرّة أخرى ٨١

٦. مشروع عودة المهجّرين ٨٣

٧. قانون التّعويض ٨٥

٨. الاعتذار أو "المصالحة مع الذّات"؟ ٩٠

خامسًا: التوتّر في الملفّ الكرديّ ٩٣

1. الانتخابات والأزمة البرلمانيّة ٩٤

2. إعلان حكم ذاتيّ كرديّ؟ ٩٧

٣. السّياسات الأمنيّة والعمليّات العسكريّة ١٠٠

سادسًا: تحليل السّياسة تجاه الأكراد: "حوار" و"احتواء" ١٠٤

١. الإقدام – الإحجام: ١٠٥

2. العصا – الجزرة: ١٠٧

3. العلانية – السريّة: ١٠٩

سابعًا: ملاحظات واستنتاجات ١١١

خاتمة ١١٤

مقدّمة

تُشكّل المسألة الكرديّة "الوجه الآخر" لتركيا؛ فمن خلال موقفها من الأكراد نقف على "حقيقة" السّياسة فيها، وعلى بعض تحدّياتها العميقة، وبعض مصادر التّهديد فيها، ونقاط القوّة والضّعف. وهذا ما يفسّر القول إنّها تكاد تكون "كعب أخيل" السّياسة في تركيا.

وما يحدث بين تركيا والأكراد هو محاولة "تصحيح" لعلاقةٍ يمثّل كلّ طرفٍ فيها ضرورةً للآخر. وهي علاقة تنطوي على شَرطيّة متبادلة؛ ولكنّها لا تفضي إلى تسوية كليّة بينهما، بل إلى نزاعٍ لا ينتهي. ويصحّ وصف السّياسة بين الطّرفين بمكابدة علاقةٍ لم يستطع طرفاها الفكاك منها، ولم يتجاوزا لحظتها الدولتيّة الحديثة (الجمهوريّة) التي تأسّست "على عجل"؛ وبقدرٍ كبير من البراغماتيّة التركيّة المنتصرة، والكبرياء الكرديّ المهيض.

وتركّز الدّراسة على سياسة تركيا تجاه الأكراد، وعلى مفرداتها وتطوّراتها، وعلى مبادرة الحكومة تجاه الأكراد، وطبيعة السّياسة القائمة بين الطّرفين. أمّا سياسة الأكراد تجاه الدّولة؛ فتتطلّب تناولًا بحثيًّا آخر.

تتألّف الدّراسة من عدّة محاور؛ الأوّل منها هو الإطار النظريّ والمنهجيّ، ويتضمّن مقاربةً منهجيّة تركّز على "دراسات الدّولة" و "السّياسات العامّة"؛ وهما مجالان يتأتّى منهما مفهوم "الأمن القوميّ" بما هو مفهوم رئيس للدّراسة. ويتناول المحور الثاني التّعريف بالأكراد في تركيا، وجوانب من التطوّر التاريخيّ لوضعيّتهم في الفترتين العثمانيّة والجمهوريّة.

ويركّز المحور الثّالث على السّياسة التركيّة تجاه المسألة الكرديّة، ويتضمّن النّقاط التالية: الأمن القوميّ ومكافحة "الإرهاب"، الأعمال العسكريّة، الاستخبارات والعمليّات الخاصّة، الهندسة الاجتماعيّة – الديمغرافيّة، نظام "حرّاس القرى"، البناء القبليّ، الانقساميّة الإثنيّة، الانقساميّة السياسيّة، دور حزب الله – تركيا، المقاربة التنمويّة (مشروع غاب)، الألغام المضادّة للأفراد.

يتناول المحور الرّابع الأبعاد الخارجيّة للمسألة الكرديّة: من المؤامرة إلى المبادرة؛ في حين ينظر المحور الخامس في مبادرة حكومة "حزب العدالة والتّنمية" الكرديّة" تجاه الأكراد، والتي تتضمّن النّقاط التّالية: التّعديلات القانونيّة، والحقوق الثّقافيّة، وتطوّر اتّجاهات الرّأي العامّ، وقانون التّعويض للمتضرّرين من العمليّات العسكريّة، والتّفاعل مع "عبد الله أوجلان" و"حزب العمّال الكردستانيّ".

ويعرّج المحور السّادس على قضايا في السّياسات العمليّة (أو التوتّر في الملفّ الكرديّ) التي تتمثّل في: السّجال الانتخابيّ والأزمة البرلمانيّة، وإعلان الحكم الذاتيّ الكرديّ، وتزايد العمليّات العسكريّة، وتعزيز القوّات الخاصّة وقوّات مكافحة الإرهاب. في حين يتناول المحور السّابع تحليل سياسة الحكومة تجاه الأكراد بين الحوار والاحتواء، ويتضمّن النّقاط التالية: "الإقدام – الإحجام"، "العصا – الجزرة"، "العلانية – السريّة". وفي ختام البحث، يتناول المحور الثّامن الملاحظات والاستنتاجات، لينتهي إلى الخاتمة.

١. مشكلة الدّراسة

تُعدّ المسألة الكرديّة "كعب أخيل" السّياسة في تركيا، وهي كذلك منذ تأسيس الجمهوريّة عام (١٩٢٣). وتدرك تركيا –كما الأكراد– ذلك، ولكنّها لم تستطع حلّا لهذه المسألة المعقّدة، التي تبدو غير قابلة للحلّ؛ إلا إذا كان الطّرفان التركيّ والكرديّ مستعدّين للدّخول في تسوية تفضي إلى دولةٍ مختلفة كثيرا عمّا هي عليه الآن في الطبيعة والتكوين والسياسة؛ وهذا أمر يتطلّب كذلك وجود بيئة إقليميّة ودوليّة مناسبة.

وتنطلق الدّراسة من السّؤال التّالي: كيف تتعامل الحكومة التركيّة مع المسألة الكرديّة؟ وهي تحاول تقديم تصوّر إجماليّ عن طبيعة ذلك التّعامل في الأبعاد أو التجلّيات السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ولكنّ ترتيب الأولويّات والوزن النوعيّ لمفردات السّياسة وأدواتها يشهد تغيّرات متفاوتة؛ وذلك بحسب تطوّر السّياسة، واتّجاهات الرّأي العامّ، والبيئة الإقليميّة والدوليّة.

وهكذا فإنّ ما نتحدّث عنه، ليس ما تقوم به تركيا بمحض إرادتها؛ وإنّما هو حصيلة مجموعة من العوامل والفواعل التركيّة والكرديّة والإقليميّة والدوليّة. وهذا يعني أنّ التّجاذبات والمبادرات الحاصلة بين الطّرفين ربّما تنطوي على رهانات أكثر من انطوائها على تحوّلات واقعيّة قابلة للاستمرار.

هل تُعدّ التطوّرات والمبادرات الرّاهنة خطواتٍ نحو حلّ المسألة الكرديّة، أم أنّها جزء من تجاذبات السياسة الداخليّة ومنافساتها؟ وهل تركيا مُهَيَّأة فعليًّا لـ "تسوية" المسألة الكرديّة؟ وهل يمكن أن تتّجه تركيا نحو القبول بمقتضيات التّسوية، والوصول بالموضوع إلى نهاياته المنطقيّة؟ أم أنّ الأمور تتّجه للمراوحة بين التّسوية والتأزّم أو استمرار حالة "اللّا حسم"؟

٢. الأهداف

يبدو النّظر في سياسة تركيا تجاه الكُرد ضروريًّا لمعرفة جوانبَ فاعلة ومهمّة في السّياسة التركيّة، وتداعياتها أو أبعادها الإقليميّة والدوليّة، بالنّسبة إلى منطقة الشّرق الأوسط خاصّة، وبالتحديد سورية منها والعراق وإيران. وهي مناطق على صلةٍ مباشرة بالموضوع الكرديّ، ولديها تفاعلات وهواجس وتحدّيات نشطة بهذا الشّأن، وخاصّةً في ما تعلّق بالأبعاد الداخليّة المتمثّلة في وجود مواطنين لديها من أصولٍ كرديّة، أو بالتّأثير المحتمل للخارج في ملفٍّ أخذ يشغل حيّزًا مهمًّا في اهتمامات السّياسات الداخليّة والإقليميّة والدوليّة. ويمكن تركيز الأهداف الرّئيسة للدّراسة في النّقاط التّالية:

- تطوّر السّياسة التركيّة تجاه الأكراد، من الجوانب السياسيّة والأمنيّة وغيرها.
- التّجاذبات الرّاهنة بين الحكومة والأكراد بشأن تسوية جوانب النّزاع الأمنيّ والسياسيّ.
- المقاربة التنمويّة والثّقافية والإعلاميّة للمسألة الكرديّة.
- البعد الكرديّ في السّياسة الخارجيّة التركيّة.
- تحليل طبيعة السّياسة التركيّة تجاه الأكراد، وطبيعة ردود أفعال الأكراد عليها ومواقفهم منها.

- اتّجاهات الرّأي العامّ في تركيا –من الأتراك والأكراد وغيرهم– تجاه المسألة الكرديّة.

٣. أهمّية الدّراسة

تشكّل دراسة السّياسة التركيّة تجاه المسألة الكرديّة، مدخلًا لمقاربة التطوّرات في الأحداث والمواقف والسّياسات المتبادلة بين الدّولة في تركيا وبين "أكرادها"، والذين هم مكوّن رئيس من مكوّناتها، وأحد مصادر التّهديد الوجوديّة لها، بسبب "كيانيّتها" الجغرافيّة – السياسيّة، أو بسبب طبيعتها الإثنيّة والأيديولوجيّة التي تُفهم في لحظة تأسيسها (١٩١٩ – ١٩٢٣) على أنقاض السّلطة العثمانيّة.

وقد سلك الطّرفان مختلف السّبل والوسائل –دون أن يكونا سواسية في ذلك– من أجل أن يحقّق كلّ منهما أهدافه في مواجهة الآخر، كما توسّل كلّ منهما بما أمكنه من وسائل سياسيّة ومنازعات ثقافيّة وقوميّة. وهو ما شكّل سلسلة متتابعة من التطوّرات والأحداث التي اتّسمت بالعنف (وخاصّةً على يد الدولة)، تخلّله شيء من المبادرات والمحاولات من أجل التّسوية السياسيّة.

تشكّل تجربة الصّراع بين تركيا و"أكرادها" أحد التّجلّيات الدّامية للمسألة الكرديّة؛ ومن ثمّ فإنّ دراستها تمثّل اختبارًا لمدى قدرة دول المنطقة و"أكرادها" على تجاوز دورات العنف المستمرّ بينها، والتوصّل إلى تسويات مقبولة للصّراع.

وإنّ تجربة الصّراع – التّسوية بين تركيا و"أكرادها" تشكّل مثالًا للتأمّل في طبيعة المسارات السياسيّة والأمنيّة للمسألة الكرديّة في المنطقة. وقد يكون من المناسب القيام بدراسة مقارنة عن سياسات العديد من الدّول تجاه "أكرادها"، وربّما تجاه الأكراد الآخرين.

ومثلما يجد الأتراك أنّ الكُرد مكوّنٌ وجوديّ للدولة في تركيا، لا يمكنها الاستغناء عنهم، ولا يكون لها وجود إلا بهم؛ فإنّهم يدركون أيضًا أنّ الكرد هم –في الآن نفسه– أحد أهمّ مصادر التّهديد القائمة والمحتملة، ليس من خارجها فقط، وإنّما أيضًا من داخل الدّولة نفسها، أو بالأحرى من داخل "كيانيّتها" الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة...

ويقابل ذلك تصوُّرات معاكسة لدى الكُرد؛ وهي ربّما لا تتّسم بالوضوح نفسه، إلا أنّ لها تجليّات مختلفة، تبدأ بأنّ وجود الأتراك أمرٌ واقعٌ، والتّعامل معهم أمرٌ لا فكاك منه، وأنه لا يمكن الاستقلال الآن عن الدولة في تركيا، وأنّ الأتراك لن يتوانوا عن فعل أيّ شيء لاحتواء الاتّجاهات الكيانيّة أو السياديّة للكُرد (وغير الكُرد)، من أجل أن تبقى تركيا "دولة الأتراك". إلا أنّ ثمّة مواقف أخرى تعدّ المقابل الموضوعيّ للأيديولوجيّة الكماليّة المتشدّدة، وتقول إنّ الاستقلال هو "حتميّة كرديّة"، وما حدث للسّلطة العثمانيّة في بدايات القرن العشرين يمكن أن يحدث للدّولة التركيّة الرّاهنة؛ ومن ثمّ فإنّ "الكيانيّة الكرديّة" هي هدف كبير يتطلّب تحقيقه كفاحًا طويلًا أو مفتوحًا، وقد يكون من المناسب تشبيهه بـ "ملحمة الكرد الكبرى".

وبين هذا وذاك تتشكّل اتّجاهات الوَسَطِيَّة والحوار والاعتراف بالهويّة القوميّة والحقوق الثقافيّة، وربّما الحكم المحلّي أو الإدارة الذاتيّة.

٤. مقولات الدّراسة

دخلت تركيا مع "أكرادها" في حوارات ومبادرات عديدة؛ لم تتحوّل مقترحاتها وتوافقاتها إلى سياسات عمليّة أو علنيّة، وبقيت كلّ المسائل المطروحة بين الطرفين نوعًا من سياسات "مؤقّتة"، حتّى ما وقع الاتّفاق عليه منها؛ كما بقي كلّ تقدّم ميدانيّ وسلوكيّ، فعلًا قابلًا للارتداد والنّكوص.

ولكنْ لم تنقطع الصّلات بين الجانبين، وبقي الصّراع "ينوس" بين عَتَبَتين؛ الأولى منهما هي المبادرات والحوار في إطار التّقارب، والثانية هي التوتّر والعنف في إطار التّنافر. معنى ذلك أنّ الطرفين لم يسلكا طريقًا أحاديّ الاتّجاه، وأنّ خيار الحوار لم ينفصل عن خيار العنف؛ بل إنّ سيف العنف يبقى مسلّطًا على محاولات التّسوية ومبادراتها التي تمثّل عاملَ كبحٍ يمنع من انفلات الأمور نحو العنف الشّامل.

٥. منهجيّة الدّراسة

يتعلّق الأمر بمدخلين منهجيّين رئيسين، الأوّل هو "دراسات الدّولة"، وتَبَيُّن طبيعتها، وخصائصها العامّة، والثاني هو السّياسات العامّة –أو ما يسمّى أحيانًا بـ "الوجه المرئيّ من الدّولة"– وتتمثّل في السّياسات العمليّة أو ما يحدث على أرض الواقع.

تمثّل الدّولة في تركيا "نسخة مُعَدَّلة" من الدّولة السلطانيّة؛ وهي لا تزال – بالنّسبة إلى الكُرد مثلًا – نوعًا من استمراريّة لـ "مركزيّة تركيّة" تحت عنوانين، عثمانيّ سابق، وقوميّ لاحق (وراهن)، احتفظ الكرد فيهما بوضعيّة طرفيّة وهامشيّة متفاوتة. ولا تزال تركيا –حتّى في ظلّ تحوّلاتها السياسيّة والدستوريّة بصفة عامّة– محتفظةً بهذا التّرتيب (المركز – الهامش) ذي الطّبيعة الإثنيّة، قوميًّا ومذهبيًّا. وقد أضافت إليه سمات إضافيّة مختلفة، على سبيل التَّحديثِ والتطوير[١].

وهنا نتحدّث عن الدّولة وسياساتها كمتغيّر مستقلّ، في حين يكون الأكراد المتغيّرَ التّابعَ؛ وهم كذلك لأنّهم "موضوع" السّياسات العامّة، ومن ثمّ فإنّ سياساتهم ومبادراتهم وردود أفعالهم هي متغيّر تابع، حتّى لو كانوا في أحيانٍ كثيرة أصحاب مبادرة فيما يجري.

في هذا السياق يمكن الحديث عن السّياسات الإثنيّة في ارتباطها بالدّولة والكُرد والتّكوينات الإثنيّة في تركيا. صحيح أنّ الدّولة هي دولة "تركيّة"، ولكنّ ذلك لا يعني أنّها دولة "الأتراك"، حتّى لو أرادت الحكومة في مرحلةٍ ما أن تكون كذلك. وقد حاولت تعميم "التّتريك" الإثنيّ والقوميّ، ولكنّها لم تنجح في ذلك؛ واقتصر نجاحها النسبيّ على تعميم نوع من "التّتريك" السياسيّ والدولتيّ، أصبح هو نفسه موضع مساءلة، ويعاني وجودًا قلِقًا بشكل متزايد.

---

[١] – انظر بصورة عامّة:

Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation*, (London: Palgrave Macmillan, 2007).

٦. الأمن القوميّ:

يتقاطع المدخلان التّحليليّان المذكوران في مفهوم "الأمن القوميّ"؛ وهو مفهوم يدور حول تصوُّرات الدّولة وسياساتها ورؤاها، وفواعلها الرّئيسة المسيطرة، إلى جانب موقف التيّار العامّ في الثّقافة السياسيّة تجاه ما يُعَدُّ مصادر تهديد لوجود الدولة، ومصالحها الداخليّة أو الخارجيّة[٢]. وتتصدّر المسألة الكرديّة جملة المسائل المتعلّقة بالأمن القومي؛ ليس بما هي مصدر تهديد مصلحيّ أو عدوانيّ للدولة، ولا بما هي مسألة خلاف أو نزاع ناشئ، ولكن بما هي مصدر تهديد طبيعيّ ثابت وقارّ لوجود الدّولة نفسه.

وهذا يفسّر الصّعوبة البالغة لدى تركيا في الاعتراف بوجود الحركة الكرديّة[٣]، وقد كان الحديث عن "أكرادٍ"، أمرًا يحاسب عليه القانون، وأُطلق عليهم اسم "أتراك الجبال"؛ والتسمية تنبع من الاعتراف باشتمال الأكراد على مدارك تحدٍّ طبيعيّة، فهل تعكس الإقرار بامتلاكهم المدارك عينها على أرض الواقع؟

ومن ثمّ فإنّ الكثير ممّا قيل – من جانب الدّولة – عن "الانفصاليّة"، وفي مرحلة لاحقة عن تغيير طبيعة الدّولة؛ يدخل في باب مصادر التّهديد الملازمة لنشأة الدّولة نفسها، وهي مصادر

---

[٢] – حول مفهوم الأمن القوميّ في تركيا، انظر مثلا:

Umit Cizre, *Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey*, (Geneva: the Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 2002). & Umit Cizre (& Others), *Democratic Oversight of the Security Sector: Turkey &the World*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2005).

[3] – Murat Somer, "Failures of the Discourse of Ethnicity: Turkey, Kurds, and the Emerging Iraq", *Security Dialogue*, (Vol. 36, No. 1, 2005), pp. 115–122.

لا "تتقادم"، بل إنّها تتجدّد وتتوالد ذاتيًّا بفعل ديناميّات وجدليّات العلاقة بين المجتمع والدّولة في تركيا[٤].

[٤] – انظر بصورة عامّة: عقيل محفوض، **جدليّات المجتمع والدولية في تركيا: المؤسّسة العسكرية والسياسة العامّة**، ط١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، ٢٠٠٨).

أوّلًا: أكراد تركيا

الأكراد هم شعب هندو– إيرانيّ، يتركّزون في المناطق الجبليّة وتخومها القريبة في جنوب غربيّ آسيا المعروفة بـ "جبال كردستان". وتنتشر جغرافيتهم البشرية بالخصوص في تركيا والعراق وإيران وسورية، وتتوزّع إلى حدٍّ ما في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى– جنوب القفقاس.

والأكراد هم واحدة من الجماعات الإثنيّة الرئيسة في تركيا، وتشمل تسمية "أكراد" جماعة أو جماعات ذات طيف ثقافيّ ودينيّ ولغويّ/ لهجيّ ومناطقيّ وقبليّ واسع؛ ولكنها في الإجمال تسمية تُعَبِّرُ –مع كل الفروق والتمايزات– عن "روح قوميّة" موجودة بصورةٍ ما، ولكنها لم تستطع –حتى الآن– أن تتجسّد في كيانيّة سياسية أو في دولة[٥].

وأكراد تركيا هم جزء من أكراد الشرق الأوسط (والشّتات) الذين يعتقدون أنّ منطقة "كردستان" هي "وطنهم التاريخي"، وينقسم المجال الكردي وفق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، وتُقَدَّر مساحة إقليم "كردستان" بنحو ٤١٠آلاف كيلومتر مربّع؛ منها نحو ١٩٤ ألف كيلومتر مربّع في تركيا، ويتوزّع الأكراد خارجها في الجغرافيا المحيطة بها، كما هاجر كثيرون منهم إلى عددٍ من بلدان آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية.

وتُقدّر نسبة الأكراد في تركيا بـ ٢٠ % من السكّان، وهم يزيدون على ١٥ مليون نسمة (انظر التقديرات المختلفة للكرد في المنطقة والعالم بالجدولين ١ و٢[٦]). ويتركّزون في ١١ مقاطعة أو إقليما في جنوب شرقيّ البلاد، ويمثّلون ما نسبته ٥٥,٥٩ % من السكان في ١٩ مقاطعة في

---

٥ – انظر وقارن:

Gunes Murat Tezcur, "Kurdish Nationalism and Identity in Turkey: A Conceptual Reinterpretation", *European Journal of Turkish Studies*, (No. 10, December, 2009), at: http://ejts.revues.org/index4008.html (Access: 8-8-2011).

٦ – يعيش أكثر من ٥٠ % من الأكراد خارج تركيا، انظر:

Murat Somer, "Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey's Democratization and Integration with Europe", *The Global Review of Ethnopolitics*, (Vol. 1, No. 4, June 2002), p. 77.

شرق وجنوب شرقيّ تركيا. وإذا ما اعتبرنا "الزاز" كردا؛ فإنّ النسبة تصل إلى ٦٢,٣٢% (انظر الجدول ٣). ولكنّهم منتشرون أيضًا في مقاطعاتٍ أخرى، وبالخصوص في مدن إسطنبول وأنقرة؛ حيث يُقدَّر عددهم –في إسطنبول وحدها– بأكثر من أربعة ملايين.

الجدول (١): تقديرات السكان في المنطقة والعالم (دول مختارة).

تقديرات السكان في المنطقة والعالم (دول مختارة)		
البلد	العدد / بالملايين (م)، بالآلاف (ف)	النسبة (%)
تركيا	١٤– ١٩،٥ (م)	١٧– ٢٥، *
إيران	٥–٨ (م)	٧ – ١٠، *
العراق	٤،٥ – ٧ (م)	١٥ – ٢٣، *
سورية	١،٤ – ٢ (م)	٦ – ٩، *
أذربيجان	١٥٠ – ١٨٠ (ف)	
لبنان	٨٠ (ف)	
أرمينيا	٥٠ (ف)	
جورجيا	٤٠ (ف)	
تركمنستان	٥٠ (ف)	
ألمانيا	٧٥٠ (ف)	
فرنسا	١٣٥ (ف)	
المملكة المتحدة	٩٠ (ف)	
السويد	٩٠ (ف)	
هولندا	٧٥ (ف)	
إجمالي	٢٥–٢٨ (م)	

ملاحظات:

(*) تقديرات (٢٠١٠).

تقديرات أخرى في كتاب الـ (CIA)، على الشكل التالي: ١٤ مليونًا في تركيا، ٤,٥ – ٦ ملايين في إيران، بحسب تقديرات (٢٠١٠).

تقديرات أخرى بخصوص النسبة من السكّان بحسب الكاتب الكرديّ كريم يلديز، على الشكل التالي: ٢٣% في تركيا، ٢٣% في العراق، ١٠% في إيران، ٦+% في سورية. انظر:

Kerim Yildiz & Georgina Fryer, The Kurds: culture and language rights, (London: Kurdish Human Rights Project, 2004)

المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Kurdish_people ,14/8/2011

الجدول (٢): تقديرات مختلفة عن الأكراد في المنطقة والشتات، بحسب عدد من المؤلفين.

تقديرات عدد الأكراد في المنطقة والعالم [١]						
البلد/المؤلف	عبد الرحمن قاسملو (1965)[٢]	Short &McDermott [3](1977)	Bruinnessen [4](1978)	More [5](1984)	McDowall [6](1992)	
تركيا	(10) ٤,٩	٥,٦	(19)٧,٥	(24) 10	(19) ١٠,٨	
العراق	(22) 3.3	٣,٤	(23)٢,٥	(27) 3	(23) ٤,١	
إيران	(16) ١,٥٥	٢,٠٢٥	(10) ٣,٥	(16) 6	(10) 5.5	
سوريا	(10) ٠,٤	-	(8,5) 0,5	(9) 0,8	(8) 1	
بلدان أخرى	٠,٢٥٩	٠,١٦٥	٠,١	-	١,٢	
المجموع	١٠,٤٠٩	١١,٦٣٠	١٤,١	١٩,٨	٢٢,٦	

ملاحظات:

١ – الأرقام بين قوسين هي النسبة (%) من إجمالي السكان.

٢ – عبد الرحمن قاسملو، **كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية**، (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، ١٩٧٠).

٣ - Developed from M. Short and A. McDermott, *The Kurds*, (London: Minority Rights Group, 1977), p. 5. The figures presented here and not strictly those of Short and McDermott. In their report, they quite rightly emphasize the unreliability of population statistics related to Kurds, and therefore provide a maximum and minimum figure. The figure presented here is the average of the two.

٤ – مارتن فان برونسين، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، ج١، ترجمة: أمجد حسين، ط١، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٤٦ وما بعدها. وتعود معطيات برونسين إلى عام ١٩٧٥ونشرها عام ١٩٧٨في رسالته للدكتوراه، التي أعيدت طباعتها عام ١٩٩٢، وصدرت ترجمتها العربية عام ٢٠٠٧.

5 - C. More, *Les Kurdes Aujourd'hui: Mouvement National et Partis Politiques*, (Paris: Éditions L'Harmattan, 1984), p. 21. More presents the figures as percentages of the total population of the constituent country. The above figures were therefore calculated from More's percentages and appeared in L.D. Aguado, 'The National Liberation Movement of the Kurds in the Middle East', in R.R. Premdas, S.W.R. De A. Samarasinghe and A.B. Anderson (eds), Secessionist Movements in Comparative Perspective, International Centre for Ethnic Studies, London: Pinter Press, 1990, p. 155.

6 - D. McDowall, *The Kurds: A Nation Denied*, (London: Minority Rights Group, 1992), p. 12.

وتتأسس معطيات مكدول على معلومات لبرونسين ١٩٧٨ إضافةً إلى إحصاءات الكرد في بداية التسعينيات من القرن العشرين.

وهذا يظهر أنّ ديمغرافيا الكرد تشبه الديمغرافيا في دول المنطقة.

المصدر: Gareth R. V. Stansfield, *Iraqi Kurdistan Political development and emergent democracy*, (London: Routledge Curzon, 2003), p. 33.

تشير التقديرات إلى أنّ ثُلُثَيْ الأكراد في تركيا هم من السنّة ويتبعون المذهب الشافعي؛ في حين أنّ الأتراك السنّة يتبعون المذهب الحنفي، وأنّ ثُلُثَ الأكراد علويّون، وثمّة جماعة منهم –ولكن

غير معروفة العدد– تتبع المذهب اليزيدي (أو الإيزيدي)[٧]. ويتحدّث الأكراد لهجات عدّة منها الكرمانجيّة، والزازائيّة. وثمّة فروق لغوية كثيرة بينهم غالبًا ما تتّخذ طابعًا جهويًّا وقبليًّا ومذهبيًّا، بصورةٍ تعيق إلى حدٍّ ما التّواصل بينهم. ويخلق ذلك –مع عوامل أخرى– تحديّاتٍ على صعيد الهويّة الكرديّة.

الجدول (٣): التكوين الإثني للسكّان في (١٩) مقاطعة في تركيا.

	الإقليم الأوّل (١٢ مقاطعة)		الإقليم الثاني (٧ مقاطعات)		(١٩) مقاطعة في شرق وجنوب شرقي الأناضول	
	آغري، باتمان، بينغول، بتليس، ديار بكر، هكاري، ماردين، موس، سرت، شرناك، تونجلي، فان		أديامان، إيلازيغ، أرضروم، غازي عينتاب، مرعش، ملاطيا، أورفا			
الإثنية	السكان	النسبة (%)	السكان	النسبة (%)	السكان	النسبة (%)
الكرد	4.987.068	80.49	2.191.819	32.62	7.178.887	55.59
الترك	243.037	3.92	3.701.857	55.1	3.944.894	30.55
الزاز	550.018	8.87	319.065	4.75	869.083	6.73
العرب	372.117	6.0	488.353	7.27	860.470	6.64
آخرون	42.971	0.69	16.256	0.24	59.227	0.45
إجمالي	6.195.211	100	6.717.350	100	12.912.561	100

المصدر: Salih Akyurek, *What are the Kurds and Zazas Thinking About? Alook to the Shared Values and Symbols*, Report, No. 26, January, 2011. (Istanbul: Bilge Adamlar Stratejik Araştırmalar Merkezi, 2011), p3.

تحالفَ الأكرادُ مع الحركة الكماليّة في بدايات القرن العشرين، وكان لهم دورٌ كبير في العمليات العسكريّة خلال ما عُرف بـ "حرب الاستقلال" (التي وقعت في الفترة ١٩١٩ – ١٩٢٣) ضدّ

[٧] - حول التكوينات الإثنيّة في تركيا، انظر مثلًا: عقيل محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا**، ص ٧٠ – ٨٦.

قوّات الحلفاء، التي احتلّت أجزاء من تركيا العثمانية[٨]. وكانوا عونًا للحركة الكماليّة، ولم تكن مشاركتهم في الحرب تحت لواء تركيّ صريح، وإنّما انبنت على تصوّرات مبهمة تفيد بأنّ "الكماليّة" إمّا أن تجدّد السّلطنة وتصلح أمرها وشأن أهل "الملل والنّحل" فيها وعلاقاتهم، أو أنّها ستعمل على بناء دولة متعدّدة الإثنيّات يكون للكرد فيها حكم ذاتيّ، أو أنّها ستكون دولة "الأمر الواقع" و"الغلبة" التي ستعطي الأعيان والزّعماء والقادة القبليّين المتحالفين مكاسب وامتيازات محليّة وعلى مستوى الدّولة.

لقد قام مصطفى كمال باستثمار الفروق والتّمايزات القبليّة والسياسيّة والاجتماعيّة بين الأكراد من أجل "إخضاعهم" أو "تطويعهم". وهنا عاد الكُرد إلى سيرتهم القديمة، بأن يخوض بعضهم حرب الغير ضدّ البعض الآخر. وفي نهاية المطاف أُبعدوا عن الدولة الجمهوريّة التي أُعلِنَت دولةً للأتراك[٩]، ولم يحصلوا على جزءٍ من غنيمة "الانتصار" في حرب الاستقلال. وسرعان ما تمّ تجاهلهم كليًّا كجماعة إثنيّة، بل إنّ الأيديولوجيّة الكماليّة أطلقت عليهم تسمية "أتراك الجبال"، كما اعتبرتهم "أتراكًا" يجب "تمدينهم"[١٠].

وتعدّ لحظة التفكّك العثمانيّ– التأسيس الجمهوري ملتبسةً إلى حدٍّ كبير[١١]، وثمّة قدر كبير من الغموض يحيط بتطوّراتها، وخاصّةً في الجانب الكرديّ منها. إذ تحوّلت مسألة الكُرْد من مسار كيانيّ واستقلاليّ –وِفق ما تضمّنته اتفاقيّة سيفر (١٩٢٠)– إلى شأنٍ داخليّ تركيّ وفق اتفاقيّة

---

٨ - انظر: مارتن فان بروينسن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعيّة والسياسيّة لكردستان**، ترجمة: أمجد حسين، ط١، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٤١٧.

٩ - حول دور مصطفى كمال أتاتورك في التأسيس الدولتي والتحديث الاجتماعي والسياسي في تركيا، انظر مثلا: سيار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، مواضع مختلفة، وخاصةً الفصل (٤). وانظر مثلًا: حميد بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر**، ترجمة: حسين عمر، ط٢، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٠)، ص ٥٥ وما بعدها.

١٠ – حول العلاقة بين الدولة والأكراد في المرحلة الأولى لتأسيس الجمهورية، انظر:

Heper, *The State and Kurds in Turkey*, p. 110-118.

١١ - حول التجاذبات والمنافسات المؤسسة للدولة الجمهورية، انظر بصورة عامّة: سيّار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

لوزان (١٩٢٣)؛ ومن حركة قوميّة لها الحقّ في "تقرير المصير"، إلى أزمة داخليّة تولّت الدولة التركيّة التّعامل معها في ظلّ غياب العوامل الدوليّة التي سبق أن شجّعت الكرد على إقامة دولتهم في أجزاء من الأناضول.

ولكنَّ الأكراد لم يركنوا إلى الوضع الجديد، وحاولوا تغييره بمختلف الوسائل. وقد ثاروا من أجل أهدافهم ١٨ مرّة خلال حكم مصطفى كمال أتاتورك وحده[١٢]؛ كان من أهمّها: انتفاضة عام ١٩٢٥، وانتفاضة آغري ١٩٢٨ – ١٩٣٠، وثورة ديرسيم ١٩٣٨ (انظر الجدول ٤). ولكنّ أبرز الانتفاضات في فترة ما بعد أتاتورك هي التي قام بها حزب العمّال الكردستانيّ (PKK) وتزعّمها منذ عام ١٩٨٤.

وقد بدأ ذلك الحزب صراعًا من أجل "تحرير" مناطق الأكراد في تركيا، وإقامة كيان سياديّ على أساسٍ قوميّ؛ لكنَّ أهدافه تقلّصت – بفعل عواملَ كثيرة – إلى "الحكم الذاتيّ"، ثمّ إلى الاعتراف بالهويّة الثقافيّة واللغويّة والقوميّة والسياسيّة في إطار الجمهوريّة التركيّة، لتصِل إلى تحوّل تركيا إلى دولة تعدديّة بالمعنى القوميّ والثقافيّ[١٣].

---

[١٢] – محمد نور الدين، **حجاب وحراب: الكماليّة وأزمات الهويّة في تركيا**، ط١، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر،٢٠٠١)، ص ١١٦ – ١١٧.

[١٣] - انظر بصورة عامّة:

Ali Kemal Özcan, *Turkey's Kurds A theoretical analysis of the PKK and Abdullah Öcalan*, (London: Routledge, 2006).

الجدول رقم (٤): الانتفاضات والثورات الكرديّة في تركيا في فترة حكم مصطفى كمال (أتاتورك)

الرقم	الثورة	التاريخ
١	الانتفاضة النسطورية	١٢ – ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤
٢	انتفاضة الشيخ سعيد	١٣ شباط/ فبراير – ٣١ أيار / مايو ١٩٢٥
٣	حركة روتشكوثان وورومان	١٢ – ١٩ آب/ أغسطس ١٩٢٥
٤	انتفاضة صاصون	١٩٢٥ – ١٩٣٧
٥	آغري الأولى	١٦ أيار/ مايو – ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٢٦
٦	قوتشوشاغي	٧ تشرين الأول/ أكتوبر – ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٦
٧	موتكي	٢٦ أيار/ مايو – ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٢٧
٨	آغري الثانية	١٣ – ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧
٩	بيجار تتكيل	٧ تشرين الأول / أكتوبر – ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٧
١٠	عاصي رسول	٢٢ أيار / مايو – ٣ آب / أغسطس ١٩٢٩
١١	تندروك	٢٦ أيار / مايو – ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٢٩
١٢	سافور تتكيل	٢٦ أيار / مايو – ٩ حزيران/ يونيو ١٩٣٠
١٣	زيلان	٢٠ حزيران / يونيو – ١ أيلول / سبتمبر ١٩٣٠
١٤	أورامار	١٦ تموز / يوليو– ١٠ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٣٠.
١٥	آغري الثالثة	٧ – ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٣٠.
١٦	بولمور	8 تشرين الأول / أكتوبر – ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٣٠
١٧	مينيمين	٢٣ كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٣٠
١٨	تونجلي/ديرسيم	١٩٣٧ – ١٩٣٨

المصدر: نور الدين، **حجاب وحراب: الكماليّة وأزمات الهويّة في تركيا**، ط١، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر،٢٠٠١)، ص ص ١١٦ – ١١٧.

تميّز أكراد تركيا بقدرٍ كبير من الفعاليّة السياسيّة؛ وكان لنشاطهم المستمرّ في تأكيد هويّتهم ومطالبهم وحقوقهم الإثنيّة والقوميّة، تأثيرٌ كبير نسبيًّا في تركيا والمنطقة. وقد شكّلوا خلال عدّة عقود أحد مصادر التّهديد الرئيسة أو النّشطة لـ "الأمن القومي" من منظور الدّولة الكماليّة، والبند الأوّل في جدول أولويّات سياستها الداخليّة والخارجيّة. ومثلما تشكّل اتّفاقيّة سيفر (١٩٢٠) عقدة

لدى الأتراك تُعرف بـ "متلازمة سيفر"[١٤]؛ فإنّ اتفاقيّة لوزان (١٩٢٣) تشكّل بدورها عقدةً لدى الأكراد، يمكن وصفها بـ "متلازمة لوزان"[١٥]. وهذه مقاربة تتطلّب الكثير من التّحليل والتّدقيق.

وقد شكّل أكراد تركيا نوعًا من "مركزية إثنيّة" في المجال الكرديّ للمنطقة والشّتات، ربّما بسبب دورهم التاريخيّ وثقلهم الديمغرافيّ، واتّصالهم النشط بمناطق الهجرة والشّتات، وتكوينهم جمعيّات وجماعات ضغط وإمداد؛ كان لها تأثير كبير في الحركة الكرديّة في تركيا[١٦]. كما كانت لهم شبكات تنظيمٍ وتعبئةٍ وعملٍ عسكريّة تعتمد على المجال الكرديّ خارج تركيا[١٧]، وثمّة عوامل أخرى عديدة تجعل المسألة الكرديّة في تركيا تحظى باهتمامٍ كبير بسبب تأثيرها المحتمل في السّياسات والإستراتيجيّات الأميركيّة والأوروبيّة والأطلسيّة.

لكن المسألة الكرديّة –من منظور تركيا– هي مسألة تطوريّة، وتعتمد على مقولةٍ رئيسة تخلص إلى أنّ الأكراد هم تكوين غير مستقرّ، وقابل للاندراج في سياقات إثنيّة وسياسيّة أخرى، وليس لديهم تجربة دولتيّة أو "منوال كرديّ" معروف أو قابل للإحياء والتّأثير؛ هذا إلى جانب تأثّرهم بـ

---

[14] - Dietrich Jung, "The Sèvres Syndrome: Turkish Foreign Policy and its Historical Legacies", *American Diplomacy*, (Vol. 8, No. 2. 2003), at: *www.americandiplomacy.org*

[١٥] - ينسحب الأمر على اتّفاقية "سايكس – بيكو" (١٩١٦) التي تشكّل ما يمكن أن نسمّيه بـ "متلازمة سايكس – بيكو" بالنسبة إلى الفكر السياسيّ في المشرق العربي على نحوٍ خاصّ. وهي على صلة بـ "لعبة الأمم" في المنطقة وبتداعيات التفكّك العثماني. حول تطوّرات تلك الفترة، انظر مثلا: نادين بيكودو، **عشر سنوات هزّت الشرق الأوسط: ١٩١٤–١٩٢٣**، ط١، (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٦).

[١٦] - انظر بكيفية عامّة:

Martin van Bruinessen, "The Kurds in Movement: Migrations, mobilisations, communications and the globalisation of the Kurdish question", Working Paper no. 14, (Tokyo, Islamic Area Studies Project, 1999), at: http://www.let.uu.nl/~martin.vanbruinessen/personal/publications/Kurds_in_movement.htm (Access, 8-8-2011).

[١٧] - انظر وقارن:

Bahar Baser, Kurdish Diaspora Political Activism in Europe with a Particular Focus on Great Britain, (Berghof Peace Support and Centre for Just Peace and Democracy, 2011), 31p.

"عادة تاريخيّة" –إن جاز التعبير– تتمثّل في بقائهم على هامش السّلطة التركيّة (وكذلك العربيّة والفارسيّة) خلال عدّة قرون.

غير أنّ الصورة التي كوّنتها تركيا عن الأكراد، لم تكن مطابقة لا لواقع الحال ولا للحركيّة التاريخيّة الكرديّة؛ ومن ثمّ فهي لم تُفْضِ إلى سياسات ناجحة أو مستقرّة، وبقيت المسألة الكرديّة جرحًا نازفًا لم تستطع تركيا البراء منه[١٨]. وبسببه وجدت نفسها مدفوعة لطرح المبادرات، والعمل من أجل التوصّل إلى "تسويات" على هذا الصّعيد، بحثًا عن الاستقرار كوجهٍ داخليّ لإستراتيجيّات "العمق الإستراتيجيّ" التي تشكّل الإطار الفكريّ والعقديّ أو الأيديولوجيّ لسياسة الدولة الخارجيّة[١٩].

---

[١٨] - انظر وقارن:

Mesut Yegen, "The Kurdish Question in Turkey: Denial to Recognition", in: Marlies Casier & Joost Jongerden (eds.). Nationalisms and Politics in Turkey, (London: Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2011), pp. 67-85.

[١٩] – انظر وقارن:

Asiye Ozturk, *The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy towards the Middle East and the Caspian Region*, (Bonn: the German Development Institute, 2009).

وانظر بكيفيّة عامّة: أحمد داوود أوغلو، **العمق الإستراتيجيّ: موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليّة**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث، ٢٠١٠).

ثانيًا: السّياسة تجاه الأكراد: تطوّرها ومفرداتها

يتحدّث الدّستور التركيّ عن مواطنين "أتراك"، وعن لغة رسميّة واحدة هي اللّغة التركيّة، ولا يقرّ بالتعدّد القوميّ والعرقيّ؛ إلا ما تضمّنته معاهدة لوزان (١٩٢٣، في المادّة ٤٠ منها)، والتي شملت الأرمن واليونانيّين واليهود[٢٠]. ومن ثمّ لا اعتراف بالتعدّد اللغويّ، أي لا اعتراف بالكرد "إثنيّة"، ولا بـ "الكرديّة" كلغة أو لغات[٢١].

وقد تزامن الحديث عن "أتراك الجبال" في الخطاب السياسيّ، مع إجراءات "إدماج" قسريّة للكرد والإثنيّات الأخرى في إطار موحّد عامّ، هو "الدّولة – القوميّة" التركيّة[٢٢]. وتعرّض الكرد إثر ذلك لسياسات "تتريك" واسعة النّطاق غالبًا ما تمّ تطبيقها بكيفيّة أمنيّة؛ تجعل ممّن يتحدّث بالكرديّة – مثلا– هدفًا للعقاب[٢٣]، فكيف بمن يقوم بأعمالٍ سياسيّة أو تنظيميّة أو يرفع عناوينَ مطلبيّة؟ وقد تحدّث أكاديميّون عن تلك السّياسات التّتريكيّة مثل السوسيولوجي "إسماعيل بيشكجي"[٢٤]، والروائيّ "يشار كمال"[٢٥]، والكاتب والمخرج السينمائيّ "يلماز غوناي"، والروائيّ الحاصل على

---

[٢٠] – عقيل محفوض، **جدليّات المجتمع والدولة في تركيا**، ص١١٢.

[21] – Heper, *The State and Kurds in Turkey*, pp. 161-165.

[٢٢] – انظر مثلًا:

Heper, *The State and Kurds in Turkey*, pp.83-110.

[٢٣] – إسماعيل بيشكجي، **كردستان: مستعمرة دوليّة**، ترجمة: زهير عبد الملك، ط١، (أثينا: دار أخيل، ١٩٩٨).

[٢٤] – بيشكجي، **كردستان: مستعمرة دولية**؛ وإسماعيل بيشكجي، **دفاعا عن الأمّة الكرديّة: رسالة إلى اليونسكو**، مركز عامودا للثّقافة (www.amude.com)، ٢٠٠٣.

[٢٥] - يشار كمال، **"لا يريد الأكراد أكثر من لسانهم؟"، مجلّة إندكس ضدّ الرّقابة – مجلة القول الحرّ**، (لندن: العدد ١، ١٩٩٥).

جائزة نوبل "أورهان باموك"[٢٦]، وغيرهم... وأمّا اليوم فإنّ قائمة المتحدّثين عن الشّأن الكرديّ في تركيا تطول.

بدأ مسار تأسيس الجمهوريّة مع مصطفى كمال أتاتورك بسياسةٍ مركّبة تجاه الكُرد، بين تحالفٍ معهم في فترة حرب الاستقلال، و"احتواء" مساعيهم للاستقلال أو الحكم الذاتيّ على أساس معاهدة سيفر (١٩٢٠). ومنذ ذلك الوقت بدأت الرّؤية الأمنيّة والاحتوائيّة تشكّل أساسًا من أسس سياسة تركيا تجاه الموضوع الكرديّ. وقد استخدم مصطفى كمال القوّة العسكريّة المباشرة (دبّابات ومدفعيّة وطائرات وحصار وغير ذلك) خلال قمع الثّورات الكرديّة المختلفة، وبالأخصّ في ثورة "ديرسيم" أو "تونجلي" عام ١٩٣٦ [٢٧]. وواصل خلفاؤه النّهج ذاته تقريبًا.

وترتّب على ذلك وجود ما يقارب ٢٥٠ ألفًا من عناصر الجيش واستمرار وجودهم في مناطق جنوب شرقيّ البلاد؛ وهي من أكثر المناطق التي عاشت أغلب عمر الجمهوريّة تحت "أحكام الطّوارئ" و"الأحكام العرفيّة". وعمدت الدّولة إلى احتواء الحركة الكرديّة تحت عناوين ومقولات مختلفة، مثل: "الرجعيّة"، و"احتواء اليسار" و"الخطر الشيوعيّ"، ومكافحة "الإرهاب" وغيرها...، وكلّها تندرج ضمن تأويلاتٍ متنوّعة لمسألةٍ واحدة، هي احتواء ما يعدّه الأتراك حركات انفصاليّة تهدّد وحدة الدّولة وطبيعتها[٢٨]. ويمكن تلخيص السّياسات التي اتُّبِعت حتّى وقتٍ قريب –ولا يزال بعضها مستمرًّا إلى الآن– في النّقاط التّالية:

---

[٢٦] – انظر مثلا:

"Pamuk to pay compensation for Armenian, Kurdish remarks", *Today's Zaman*, (Istanbul: 28/3/2011).

[٢٧] – انظر مثلا:

Martin van Bruinessen, "Genocide in Kurdistan? The suppression of the Dersim rebellion in Turkey (1937-38) and the chemical war against the Iraqi Kurds (1988)", in: George J. Andreopoulos (ed), *Conceptual and historical dimensions of genocide*, (University of Pennsylvania Press, 1994), pp. 141-170.

[٢٨] – عن سياسات الدّولة التركيّة لمواجهة الحركة الكرديّة، وأيضًا السّياسات التي اتّبعها الأكراد، انظر مثلًا الدّراستين التّاليتين:

١. الأمن القوميّ ومكافحة "الإرهاب"

عَدَّت العقيدةُ الأمنيّةُ للدّولةِ الموضوعَ الكرديَّ أحد أهمّ مصادر التّهديد الداخليّة والخارجيّة منذ مرحلة تأسيس الجمهوريّة الكماليّة وحتّى اليوم. وكان للمسألة الكرديّة أهمّيةٌ خاصّة في ثمانينيّات القرن العشرين وما بعدها؛ وصولًا إلى اعتقال عبد الله أوجلان في (شباط / فبراير ١٩٩٨)، ولها أهميّة حيويّة كبيرة بالنّسبة إلى السّياسة التركيّة، نظرًا لما يتّسم به الموضوع الكرديّ من راهنيّة مستمرّة واحتماليّة تفجّر نزاع شديد بين تركيا و"أكرادها".

وقد تأسّست السّياسات الأمنيّة والدّفاعيّة على المبادئ التالية[٢٩]:

- حماية الدّولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
- اتّخاذ التّدابير اللازمة لمنع –أو ضبط– النّزاعات والصّراعات الداخليّة، وأعمال العنف الداخليّ، والمعارضة المسلّحة للدّولة.
- احتواء مصادر التّهديد الداخليّة، سواء في بعدها الأيديولوجيّ (اليساريّ) أو القوميّ (الحركة الكرديّة) أو الدينيّ (الراديكاليّة الإسلاميّة).

Martin van Bruinessen, "The Kurds in Movement: Migrations, mobilisations, communications and the globalisation of the Kurdish question", Working Paper no. 14, (Tokyo, Islamic Area Studies Project, 1999), at:http://www.let.uu.nl/~martin.vanbruinessen/personal/publications/Kurds_in_movement.htm

(Access, 8-8-2011).

&: Martin van Bruinessen, "Race, Culture, Nation & Identity Politics in Turkey: Some Comments", paper, Mica Ertegün Annual Turkish Studies Workshop on Continuity and Change: Shifting State Ideologies from Late Ottoman to Early Republican Turkey, 1890-1930, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, April 24-26, 1997), at: www.let.uu.n/martin.vanbruinessen/personal/publications/identitypolitics.htm. (Access: 8-8-2011).

[٢٩] – انظر وقارن: محفوض، **جدليّات المجتمع والدولة في تركيا**، ص ص ١٤٩–١٥٠. وانظر بصورةٍ عامّة الدّراسة التالية:

Stephen Lanier, *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness*, (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004).

- احتواء الأبعاد الخارجيّة للمسألة الكرديّة؛ وقد كان الموضوع الكرديّ من أهمّ عوامل التّحالف بين تركيا وإسرائيل[٣٠].
- الضّمان العمليّ لسياسات الأمن الجماعيّ تحت مظلّة حلف النّاتو والاتّفاقات العسكريّة والإستراتيجيّة مع أطرافٍ أخرى في المناطق والأقاليم المحيطة؛ أو ما يسمّيه الأتراك بـ "العمق الإستراتيجيّ"[٣١].

وقد شكّل قانون مكافحة الإرهاب رقم (٣٧١٣) -(الصادر بتاريخ ١٢-٤-١٩٩١)- إطارًا قانونيًّا للعمليّات العسكريّة والأمنيّة والسياسيّة ضدّ المنظَّمَات المعارِضَة الكرديَّة (والتركيّة)؛ التي عدّتها الدّولة مصدر تهديدٍ لـ "الأمن القوميّ". وقد عَرَّفَت المادّة الأولى من قانون الإرهاب العمل الداخل تحت طائلة الإرهاب بأنّه: "أيّ عمل يصدر عن فرد أو أكثر ممّن ينتمون إلى تنظيمٍ، يهدف لتغيير طبيعة الدّولة المنصوص عليها في الدّستور، ونظامها السياسيّ والقانونيّ والاجتماعيّ والعلمانيّ والاقتصاديّ، ويلحق الضّرر بوحدة الدّولة غير القابلة للتّجزئة أرضًا وشعبًا، ويعرّض الدّولة ونظامها الجمهوريّ للخطر، ويضعف سلطة الدّولة، أو يحطّمها أو يستولي عليها، ويقضي على الحقوق والحرّيات الأساسيّة، أو يخلّ بالأمن الداخليّ والخارجيّ للدّولة أو النّظام العامّ أو الصحّة العامّة عن طريق الضّغط أو القوّة والعنف، أو الإرهاب، أو التّرويع أو القمع أو التّهديد"[٣٢].

---

[30] - Alain Gresh, "Turkish- Israeli- Syrian Relations and Their Impact on The Middle East", *Middle East Journal*, Vol. 52, No. 2, (Washington: Spring, 1998), P. 189- 193.

[٣١] - انظر مثلًا:

Ramazan Gozen, *Turkey,s Delicate Position Between NATO and the ESDP*, (Ankara: Atılım University, 2003). & Tarık Ouzlu, Turkey and the Transformationof NATO, *Seta Policy Brief*, (Ankara: No. 33, July, 2009).

[32] - Anti- Terror Law (Terrorlaw), Act No. 3713, Law to Fight Terrorism, Published in the Official Gazette on 12 April 1991.

وهذا تعريف عامّ ينطوي على غموضٍ تستخدمه السّلطات ضدّ أيّ نشاط ترى أنّه داخل في حيِّز هذا التّعريف؛ الأمر الذي يجعل الفضاء السياسيّ برمّته –تقريبًا– تحت سلطة تفسير –أو تأويل– القانون المذكور لما يسمّى بـ "الإرهاب". والواقع أنّ نصّ القانون قد وُظِّف في جوانبَ شتّى؛ كاعتقال صحفيّين وإعلاميّين، ومتظاهرين، بتهمة الدّعاية لمنظّمةٍ إرهابيّة، والتّرويج لدعايةٍ انفصاليّة، وغير ذلك من التّهم[٣٣].

وتجيز المادّة الثانية من قانون مكافحة "الإرهاب" اتّهام الأشخاص بأنّهم أعضاء في منظّمة "إرهابيّة" من دون ارتكاب جريمةٍ عنيفة خطيرة؛ وذلك إذا ما دخل نشاط المنظّمة التي ينتمون إليها في إطار المادّة الأولى من القانون (المذكور أعلاه). وبموجب القانون التركيّ؛ يمكن أن يُتَّهَم الأشخاص –الذين ليسوا أعضاء في أيّ منظّمة– بأنّهم أعضاء في منظّمة "إرهابيّة" ،إذا قاموا بأعمال "باسم مثل تلك المنظّمة".

وتتحدّث منظّمات حقوق الإنسان عن "الاستخدام المتعسّف لقوانين الإرهاب في مقاضاة وحبس المتظاهرين في تركيا"، وتقول إيما سنكلير ويب: "عندما يتعلّق الأمر بالمسألة الكرديّة؛ تهرع المحاكم التركيّة إلى وصم المعارضة السياسيّة بالإرهاب. عندما يتمّ حجب مساحة حريّة التّعبير وتكوين الجمعيّات؛ يصبح الأثر السلبيّ لهذا هو جعل المعارضة المسلّحة أكثر جاذبيّة"[٣٤].

وتُوظَّف هنا أيضًا أحكام قانون العقوبات (٢٠٠٥) –(وخاصّةً منها المادّة ٢٢٠، البند٦)– التي تنصّ على أنّ "الأشخاص الذين يساعدون المنظّمة بعلمهم وإرادتهم، ولكنهم ليسوا ضمن الهيكل الهرميّ للمنظّمة؛ يُعَاقَبون كأعضاء فيها". هذا فضلًا عن (المادّة ٣١٤، البند ٢)، التي تجرّم ارتكاب جرائم باسم منظّمة "إرهابيّة"، وتعامل المتّهمين على أنّهم أعضاء في تلك المنظّمة.

---

٣٣ – انظر مثلًا: منظّمة العفو الدولية، **الأطفال جميعًا لهم حقوق: لنضع حدًّا للمحاكمات الجائرة للأطفال بموجب قانون مكافحة الإرهاب**، (لندن: منظّمة العفو الدوليّة، ٢٠١٠).

34 - Human Rights Watch, *Protesting as a Terrorist Offense: The Arbitrary Use of Terrorism Laws to Prosecute and Incarcerate Demonstrators in Turkey*, (New York: Human Rights Watch, 2010).

وقد رأت محكمة الاستئناف العليا (في القضيّة رقم ٢٠٠٧/٩٢٨٢) أنّ أساليب حزب العمّال الكردستانيّ تستفيد من العصيان المدنيّ. وفي هذا السّياق "قضت المحكمة بأنّه في التّظاهرات التي تدعو لها منظّمات إعلاميّة تعتبرها الدّولة التركيّة على صلةٍ بحزب العمّال الكردستانيّ –من قبيل تلفزيون "روج" وكالة أنباء "فرات"– فإنّه يمكن اعتبار الأشخاص الذين يشاركون في التّظاهرات وكأنّهم يعملون نيابةً عن منظّمة إرهابيّة"[٣٥].

وتؤسّس المحاكم قرارها في شأن المتظاهرين –من البالغين والأطفال– بالقول إنّ كلّ مشاركٍ "انضمّ إلى تظاهرة بموجب أوامر حزب العمّال الكردستانيّ، بناءً على تقاريرَ إخباريّة سبقت التّظاهرة ورد فيها أنّ الحزب يدعو النّاس للمشاركة". وتعدّ الملاحقات القضائيّة (والأمنيّة)، جزءًا "من حملةٍ موسّعة تستهدف الأحزاب السياسيّة المشروعة المؤيّدة لحقوق الأكراد، على خلفيّة صلاتٍ مزعومة تربطها بحزب العمّال الكردستانيّ"[٣٦].

٢. الأعمال العسكريّة

تحدث مواجهات مسلّحة مستمرّة بين الجيش و"حزب العمّال الكردستانيّ"[٣٧]. وقد خصّصت تركيا ما يزيد على ٢٥٠ ألفًا من القوّات العسكريّة في مناطق جنوب شرقيّ البلاد لذلك، إلى جانب العمليّات العسكريّة والأمنيّة في مناطق تركيا الأخرى؛ حيث المهاجرون (والمُهَجَّرون) الأكراد كما في إسطنبول مثلًا. الأمر الذي يرفّع بشكلٍ كبير جدًّا عدد القوّات الموكل إليها مهمّات عسكريّة وأمنيّة خاصّة؛ فهناك القوّات البريّة، والجويّة، والإنزال المظلّي، والمدفعيّة،

---

[٣٥] – منظّمة العفو الدوليّة، الأطفال جميعًا لهم حقوق، ص ١٦.

[36] - Human Rights Watch, *Protesting as a Terrorist Offense: The Arbitrary Use of Terrorism Laws to Prosecute and Incarcerate Demonstrators in Turkey*.

[٣٧] – هناك أيضًا مواجهات مع منظّمات راديكاليّة أخرى كرديّة وتركيّة، وكذلك منظّمات الجريمة المنظّمة وغيرها...

وآليّات العقاب والحصار؛ وهو ما يجعل الحياة تحت التّهديد الأمنيّ، ويزيد من عمليّات الانتقام من المدنيّين وذوي المقاتلين، ومن العقاب الجماعيّ، وغير ذلك...

ويُذكر أنّ تركيا شهدت "٢٥ عامًا و٩ أشهر و١٨ شهرًا من الأحكام العرفيّة. بكلماتٍ أخرى إنّ ٣٠ % من حياة الجمهوريّة شهدت حكمًا عسكريًّا فُرض في هذا الجزء من البلاد، وأحيانًا عموم البلاد. ولا يأخذ هذا في الحسبان الفترة التي شهدت، منذ عام ١٩٨٧، إعلان أقاليم في جنوب شرقيّ تركيا ذي الأغلبيّة الكرديّة "منطقة طوارئ" ووضعها تحت شكل أشدّ صرامة من أشكال الحكم العسكريّ، هو من حيث الجوهر حكومة حرب من نوعٍ ما"[٣٨].

وتشكّل المسألة الكرديّة وما يتّصل بها من أحداثٍ وسياساتٍ، أحد شواغل الحياة العامّة في تركيا (والمنطقة). وهكذا فإنّ "من بين ٥٢٥ ألف مجنّد يؤدّون الخدمة العسكريّة بصورةٍ مستمرّة؛ يقدَّر عمومًا أنّ ٤٠% يؤدّونها أو يؤدّون جزءًا منها في "منطقة الطّوارئ". وبذلك يكون أكثر من ٢٠٠ ألف مجنّد خدموا في تلك المنطقة، وسيكون قسم منهم مارس الخدمة الفعليّة على شكل "عمليّات" ضدّ مقاتلي حزب العمّال الكردستانيّ وبعض المنظّمات الكرديّة القوميّة واليساريّة المتطرّفة الأصغر بكثير؛ والتي تخوض أيضًا كفاحًا مسلّحًا، وكذلك ضدّ أعدادٍ ضخمة من المدنيّين الذين يُشتبه في أن تكون لهم ارتباطاتٌ بحزب العمّال الكردستانيّ، أو ضدّ ألوف آخرين، وحتّى مئات الألوف، من الذين وقعوا ضحايا خلال تفريغ القرى وتهجير سكّان المنطقة. في ما أكّد عدّة مراقبين مستقلّين ومنظّمات دوليّة لحقوق الإنسان أنّه بمنزلة سياسة منهجيّة... ونظرًا إلى الصّعوبة البالغة في بحث طريقة خوض الحرب برمّتها في الظّروف السّائدة حاليًّا في تركيا

---

[٣٨] – إيما سنكلير ويب، "الخدمة العسكريّة والرجولة في تركيا"، مي غصوب وإيما سنكلير ويب (إعداد)، **الرجولة المتخيّلة: الهويّة الذكريّة والثقافة في الشّرق الأوسط**، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص٧٩.

بوجود رقابةٍ شديدة تعمل على كلّ المستويات؛ فإنّ "تواريخ" السّنوات السّبع عشرة الماضية ستحتاج إلى سنوات عديدة لكتابتها"[٣٩].

وقد أدّت العمليات العسكريّة المباشرة إلى ردود أفعال متوتّرة، وإلى زيادة الهوّة بين الدّولة والأكراد. كما ترتّب عليها الكثير من الضّحايا من المقاتلين والعسكريّين والمدنيّين، واستنزفت الكثير من الموارد الماديّة والمعنويّة. وسوف تتّجه الأمور بتركيا نحو إقرار سياسات وإجراءات متعدّدة للتّخفيف من تداعيات الحلّ العسكريّ أو الأمنيّ.

ويظهر الجدول رقم ٥ أنّ ضحايا الصّراع بين الأكراد والدّولة –منذ بدء العمليّات العسكريّة لحزب العمّال الكردستانيّ حتّى عام ١٩٩٥ كانت في تزايدٍ مستمرّ؛ إذ ارتفع عدد ضحايا المؤسّسة الأمنيّة من ٢٤ فردًا عام ١٩٨٤ إلى ٧٥٥ فردًا عام ١٩٩٢، ليبلغ ١١٠٢ فردًا عام ١٩٩٤. وكذلك الأمر مع مقاتلي حزب العمّال الكردستانيّ، الذين ازداد عدد ضحاياهم من ١١ فردًا –في بدء العمليّات العسكريّة عام ١٩٨٤– إلى ١٠٥٥ فردًا عام ١٩٩٢، ليبلغ ٤١١٤ فردًا عام ١٩٩٤ بحسب التّقديرات الحكوميّة.

[٣٩] – إيما سنكلير ويب، "الخدمة العسكريّة والرجولة في تركيا"، ص٧٩ – ١١٠.

الجدول (٥): ضحايا الصّراع بين الأكراد والدولة في تركيا للفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥).

ضحايا الصّراع بين الأكراد والدولة في تركيا للفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٥)					
السنة	حزب العمّال	مدنيّون	عسكر	شرطة	حرّاس قرى
١٩٨٤	١١	٢٠	٢٤	–	–
١٩٨٥	١٠٠	٨٢	٦٧	–	–
١٩٨٦	٦٤	٧٤	٤٠	٣	–
١٩٨٧	١٠٧	٢٣٧	٤٩	٣	١٠
١٩٨٨	١٠٣	٨١	٣٦	٦	٧
١٩٨٩	١٦٥	١٣٦	١١١	٨	٣٤
١٩٩٠	٣٥٠	١٧٨	٩٢	١١	٥٦
١٩٩١	٣٥٦	١٧٠	٢١٣	٢٠	٤١
١٩٩٢	١٠٥٥	٧٦١	٤٤٤	١٤٤	١٦٧
١٩٩٣	١٦٩٩	١٢١٨	٤٨٧	٢٨	١٥٦
١٩٩٤	٤١١٤	١٠٨٢	٧٩٤	٤٣	٢٦٥
١٩٩٥*	٢٢٩٢	١٠٨٥	٤٥٠	٤٧	٨٧
ملاحظات:					

المصدر (تاريخ الدخول ١٣-٨-٢٠١١): A Report on the PKK and Terrorism, Federation of American Scientists , in: http://www.fas.org/irp/world/para/docs/mfa-t-pkk.htm (Access, 14-8-2011).

ويظهر الجدول رقم ٦ أعداد ضحايا الصّراع بين الأكراد والدولة في الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٠؛ وهي فترة التحوّلات السياسّية والميدانيّة بين الجانبين، وخاصّةً بعد اعتقال الزّعيم الكرديّ عبد الله أوجلان (في شباط / فبراير ١٩٩٩)؛ وهو العام الذي شهد سقوط ٩٦١ فردًا من حزب العمّال الكردستانيّ، و٢٢٠ فردًا من القوى الحكوميّة، ولكن أعداد الضّحايا تنخفض إلى ١١١ من مقاتلي الحزب و٢٢ من القوى الحكوميّة عام ٢٠٠١، وإلى ٧٩ فردًا من الحزب و٦٢ من القوى الحكوميّة عام ٢٠٠٤.

وقد شهد عام ٢٠٠٧ ارتفاعًا كبيرًا في أعداد الضّحايا بسبب اندلاع مواجهات عنيفة بين الجانبين؛ أدّت إلى ٢٩٥ قتيلًا و١٩٣ جريحًا من مقاتلي الحزب، وإلى ١٣٩ قتيلًا و٢١٦ جريحًا من القوى الحكوميّة. وارتفعت حصيلة المواجهات عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٩ قتيلًا من الحزب،

و١٤٣ قتيلًا من القوى الحكوميّة؛ وانخفض عدد ضحايا المواجهات عام ٢٠١٠ إلى ١٤٩) قتيلًا وخمسة جرحى من الحزب، مقابل ١٠٨ قتلى و٢٤٤ جريحًا من القوى الحكوميّة.

الجدول (٦): ضحايا الصّراع بين الأكراد والدّولة في تركيا للفترة ١٩٩٩– ٢٠١٠.

ضحايا الصّراع بين الأكراد والدّولة في تركيا للفترة ١٩٩٩– ٢٠١٠

السّنة	حزب العمّال		القوى الحكوميّة		المدنيّون	
	قتيل	جريح	قتيل	جريح	قتيل	جريح
١٩٩٨	–	–	١٤٣ *	–	١٣٢	–
١٩٩٩	٩٦١	–	٢٢٠	–	١١٨	–
٢٠٠٠	–	–	٢٩	–	١٥	–
٢٠٠١	١١١	–	٢٢	–	٩	–
٢٠٠٢	٢٥	–	٩	–	٧	–
٢٠٠٣	٧١	–	١٩	–	١٢	–
٢٠٠٤	٧٩	–	٦٢	–	١٨	–
٢٠٠٥	١٦٠	–	١٠٠	–	٣٤	–
٢٠٠٦	١١٨	–	٩٣	–	**٣٢	***
٢٠٠٧	٢٩٥	١٩٣	١٣٩	٢١٦	٢٧	١٣٤
٢٠٠٨	٦٥٧		١٤٣	٢٥٦	٤٩	٢٥٢
٢٠٠٩	١٠٥	٥	٧٧	٣٨٥	٣٦	١١٥
٢٠١٠	١٤٩	٥	١٠٨	٢٤٤	٢٥	٥٠

ملاحظات:

(–) لم ترد معطيات في التّقرير.

(*) وقتل أيضًا ١١٤ من حرّاس القرى.

(**) ذكرت منظّمات حقوق الإنسان مقتل ٢٩٤ من المدنيّين وجرح ٣٠٣ منهم.

المصدر: تقارير حقوق الإنسان السنويّة التي تصدرها وزارة الخارجيّة الأميركيّة للأعوام ١٩٩٩–٢٠١٠.

الاستخبارات والعمليّات الخاصّة

اتّخذ النّشاط الاستخباراتيّ مستويات متعدّدة؛ الأوّل منها هو الجهد المباشر الخاصّ بمتابعة نشاط حزب العمّال الكردستانيّ والمنظّمات التّابعة له أو المقرّبة منه في تركيا، والمنظّمات

الأخرى –الكرديّة وغير الكرديّة– المتعاونة معه في دول الجوار والشّتات. وتركيز الجهود على جمع المعلومات والمتابعة وغيرها، والتّهيئة لعمليّات عسكريّة كما في شمال العراق ومناطق الحدود، والاستعداد للقيام بعمليّات خاصّة في دولٍ أخرى.

ويدخل في هذا الإطار تعهّد الولايات المتحدة الأميركيّة بتقديم المزيد من الدّعم التقنيّ في عمليّات المتابعة والتّصوير والتعقّب والمسوح الفضائيّة ومعلومات التجسّس، إلخ...؛ في ما يتعلّق بحزب العمّال الكردستانيّ، وبالأخصّ أنشطته ومواقعه في "جبال قنديل" في شمال العراق ومناطق الحدود[٤٠].

يتمثّل المستوى الثّاني من النّشاط الاستخباراتيّ في التّعاون مع المؤسّسات الأمنيّة الأخرى؛ سواء كان ذلك في إطار التّحالف مع الولايات المتّحدة وأوروبا، أو التّعاون الأمنيّ مع إسرائيل، أو الاتّفاقات الأمنيّة مع عددٍ من الدّول المعنيّة وذات التّأثير في الموضوع الكرديّ والتركيّ (مثل روسيا وأرمينيا وإيران والعراق وسورية واليونان وبلغاريا). ويتضمّن ذلك تبادل المعلومات، والمراقبة، وضبط العمل والسّلوك، واحتواء النّشاط التنظيميّ والإعلاميّ والدعائيّ، وكذلك التّجنيد، والتّدريب، والتّمويل، وانتقال الأفراد والدّعم الماديّ، وغير ذلك[٤١]؛ هذا إلى جانب القيام بعمليّات مشتركة ضدّ أهدافٍ محدّدة. وكان من بين هذه الأنشطة العمل الاستخباراتيّ المعقّد، الذي أدّى

---

٤٠ – انظر مثلا:

Martin van Bruinessen, "The Kurds, Turkey and Iran after America's Iraq war: new possibilities?", Summary of the paper presented at the IDF Meeting on "Justice, Security and Democracy", The Hague, (May 25, 2003), at:

www.let.uu.nl/~martin.vanbruinessen/personal/publications/Kurds_after_the_war.htm

مجموعة الأزمات الدولية، **العراق: تهدئة المخاوف التركيّة حول الطموحات الكردية**، (أنقرة، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٣٥، ٢٦/١/٢٠٠٥)، ٣٢ ص.

41 - Bulent Kenes, "Golden age" of Turkish - US relations beginning only now", *Today's Zaman*, (Istanbul: 20/8/2009).

إلى متابعة حركة عبد الله أوجلان وانتقاله، ومن ثمّ اعتقاله في نيروبي- كينيا في ١٥ شباط / فبراير ١٩٩٨ [٤٢]. وقد شارك في ذلك الموساد الإسرائيليّ والمخابرات الأميركيّة، وجرى حتّى اختراق أجهزة مخابرات أخرى كما حدث في اليونان وسورية مثلًا.

واعتُمدت -من أجل ذلك- وسائل التّصفية والاغتيال لعددٍ كبير من القادة والزّعماء في الحزب، وكذلك المؤيّدين لهم من الأتراك، وخاصّةً المثقّفين والنّاشطين الحقوقيّين والكتّاب؛ وذلك من خلال عمليّاتٍ أمنيّة مباشرة، أو من خلال أعمال شغب وصدامات بين قوى سياسيّة متنازعة، أو بتكليف منظّمات متخصّصة وشبكات الجريمة المنظّمة.

هندسة اجتماعيّة – ديموغرافيّة

حاولت تركيا "إعادة تشكيل البنى الاجتماعيّة والإثنيّة في إطار سياسة إدماج عامّة؛ بهدف "صهر" مختلف التّكوينات والهويّات واللّغات وغيرها في إطار هويّة ولغة تركيّة واحدة، بهدف هندسة وتصميم مجتمعٍ يكون على صورتها، أي مجتمع "تركيّ" لدولة تركيّة"[٤٣].

ويتعلّق الأمر هنا بمستويين من الهندسة الاجتماعيّة؛ الأوّل منهما "تأسيسيٌّ"، كان الكرد جزءًا من استهدافاته، من خلال اعتماد سياسات "تماثليّة" و "إدماجيّة" في الهويّة الثقافيّة والإثنيّة التركيّة، وسياسات الهجرة والتّهجير الداخليّ إلى داخل تركيا (انظر الخريطة ١)[٤٤]، والخارجيّ

---

42 - Bulent Kenes, Golden age of Turkish-US relations.

٤٣ – عقيل سعيد محفوض، "العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم"، ورقة في مؤتمر العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٨-١٩- أيار / مايو ٢٠١١). وانظر للكاتب نفسه، **جدليّات المجتمع والدولة في تركيا**، ص ٨٧-٩١.

٤٤ – تظهر الخريطتان (٢و٣) نسبة السكّان الكرد في مختلف أنحاء تركيا في عامي (١٩٦٥) و(١٩٩٦).

(إلى دول الجوار والشّتات)[٤٥]. وهذا لم يستهدف الكرد بمفردهم؛ وإنّما طال أيضًا الأرمن والعرب واليونانيّين، وغيرهم[٤٦]. وكان الكُرد جزءًا من أدواته أيضًا؛ وهذا ما يحيلنا إلى ما قيل عن دور الكرد في عمليّات اضطهاد الأرمن في بدايات القرن العشرين[٤٧].

ويتعلّق المستوى الثاني بـ فعلٍ أمنيّ – احتوائيّ يخصّ بيئة الحركة القوميّة، وهو مستمرّ بكيفيّةٍ أو أخرى. ويجري على مستويات عديدة؛ تقوم على التّهجير القسريّ إلى مناطقَ أخرى داخل تركيا أو خارجها، أو التّجميع القسريّ وإعادة التّوطين في مناطقَ محدّدة داخل الإقليم الكرديّ، والمحافظة على نمطٍ من السّياسات العمليّة التي تؤدّي بالكرديّ إلى اختيار الهجرة من تلقاء نفسه، ودفعه لتبنّي هذا الخيار؛ سواء لأسباب العمل أو الأمان، أو غيرها من الأسباب.

---

[٤٥] – تُمثّل سياسات الهجرة والتهجير القسريّ واحدة من القضايا السياسية والإثنيّة والإنسانيّة بالغة الحساسيّة في تركيا، وكان تغيير تلك السياسات واحتواء تداعياتها جزءًا من المطالبات الحقوقيّة والإنسانيّة تجاه الدولة في تركيا. ويمكن الإحالة إلى عددٍ من التقارير والدراسات عن الموضوع في:

Dilek Kurban (& Others), *Overcoming A Legacy of Mistrust: Towards Reconciliation Between the State and the Displaced*, (Geneva: Internal Displacement Monitoring Centre, Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, May, 2006).

&: Josee Lavoie (Edit.), *Coming to Terms with Forced Migration: Post-Displacement Restitution of Citizenship Rights in Turkey*, (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, 2006).

&: Deniz Yükseker & Dilek Kurban, *Permanent Solution to Internal Displacement?*, (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, 2009), p 34.

[٤٦] – هناك أيضًا هجرة الأكراد إلى "سورية" خلال المواجهات المتكرّرة والثورات ضدّ مصطفى كمال أتاتورك، وهجرة السوريّين والأرمن من لواء "إسكندرون" والمناطق المحيطة به؛ بعد ضمّه إلى تركيا عام ١٩٣٦. وهناك أيضًا تبادل السكّان مع اليونان، انظر مثلًا:

Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922 – 1934*, (New York & London: Routledge, 2006).

[٤٧] – ثمّة تجاذبات ومواقف متناقضة بشأن دور الأكراد في ما يُعرف بـ"الإبادة الأرمنيّة" في بدايات القرن العشرين. انظر مثلًا: ماجد زاخويي، **الفرسان الحميدية: ١٨٩١– –١٩٢٣**، ط١، (أربيل: دار سبيريز، ٢٠٠٨)، ص ١٠٧ وما بعدها؛ وانظر: محاضر جلسات المحكمة، **مسألة إبادة الأرمن أمام المحكمة أو "قضية طلعت باشا" – تفاصيل جريمة إبادة الشعب الأرمني أمام المحكمة في برلين**، ترجمة: غسان نعسان، ط٢، (العراق: أربيل، منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٨).

ويهمّنا في هذا السّياق المستوى الثّاني؛ وهو يتعلّق باحتواء حزب العمّال الكردستانيّ. وتلك عمليّة كانت في غاية التّعقيد؛ حتّى وصف خبراء العمليّاتِ التي تقوم بها الدولة ضدّ الحزب بمطاردة "سمكةٍ في بحر". وهو الأمر الذي تطلّب من البعض القيام بأعمال مجهدة، منها محاولة حصر المجال الجغرافيّ والديمغرافيّ ما أمكن ذلك؛ ونتج عن ذلك اتّباع سياسات مركّبة، يمكن تركيز أهمّ مفرداتها في النّقاط التّالية:

- مواصلة سياسة "تتريك" الهويّة، في مستوى الإعلام والتّعليم وأسماء الأفراد والتجمّعات السكنيّة والقرى، وغير ذلك...
- تهجير السكّان الأكراد من قراهم، وإعادة توطين بعضهم في مراكزَ محدّدة؛ بحيث "يسهل" التّعاطي معهم ومراقبتهم، واستهداف الجيش أو "حرّاس القرى" لهم أحيانا، وحماية بعض التجمّعات من استهداف المقاتلين –في المقابل– في حال ما إذا كانت مؤيّدة للحكومة.
- إنشاء مناطق خالية من السكّان؛ بحيث يتمّ تفخيخها بالألغام لتكون بمنزلة حواجزَ أمنيّة وعسكريّة، أو مناطقَ قابلة للأعمال العسكريّة والحربيّة ضدّ المقاتلين الكرد.
- تدمير آلاف القرى التي كانت تؤيّد الحركة الكرديّة، وتهجير سكّانها إلى مراكزَ بعيدة خارج الإقليم الكرديّ؛ سواء على تخومه أو في مناطق تركيا الأخرى.
- "تسهيل" الهجرة إلى الخارج.

الخريطة (١): التهجير الداخليّ في تركيا. ملاحظة: الخريطة لا تظهر الهجرة والتّهجير من المناطق العربيّة في تركيا.

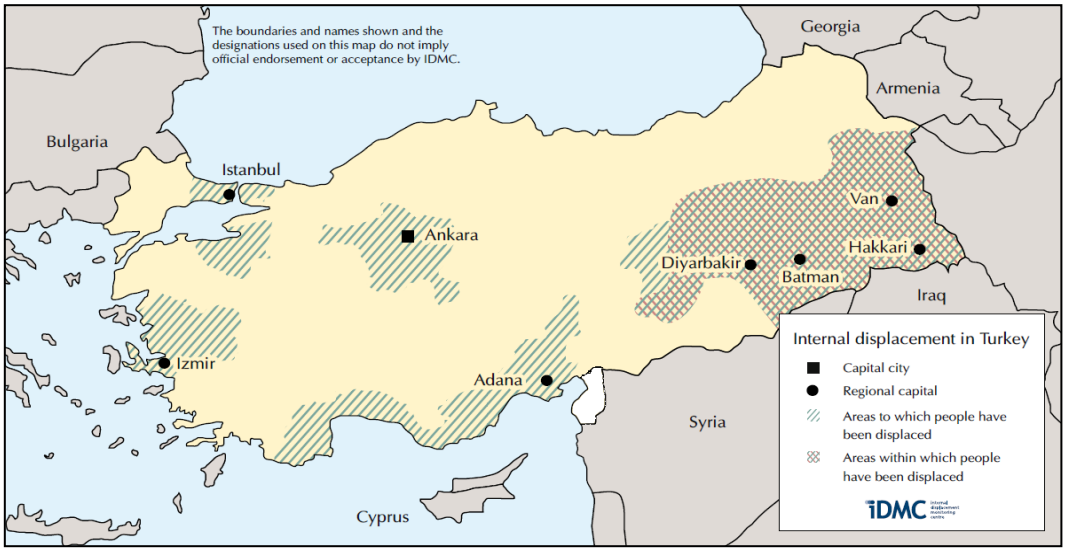

المصدر: http://www.internal-displacement.org/publications/global-overview-2010-europe-turkey.pdf

الخريطة (٢): السكّان الكرد في تركيا، بحسب المقاطعة، عام ١٩٦٥.

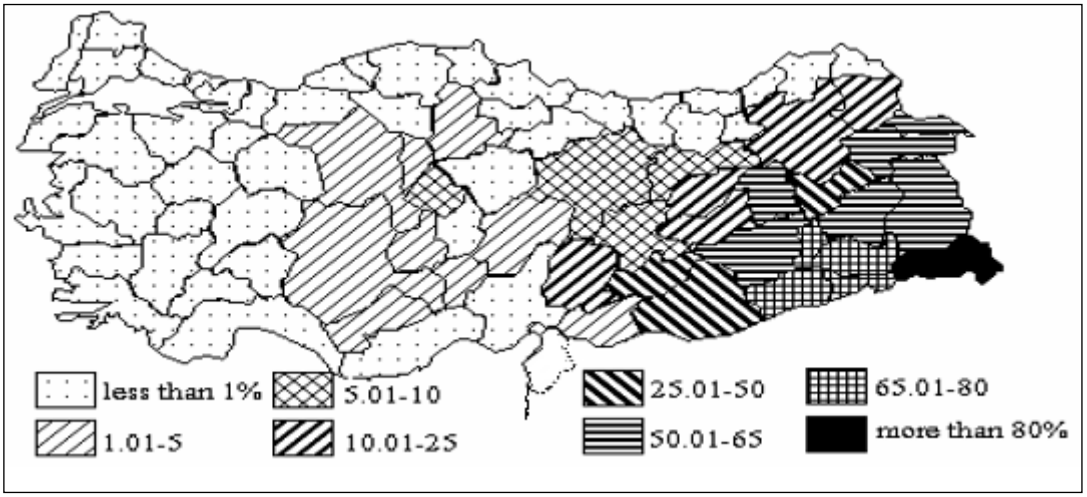

المصدر: Ibrahim Sirkeci, Ibrahim Sirkeci. "Exploring the Kurdish Population in the Turkis Context" *Genus* 56.1-2 (2000) pp. 149-175, 161, Available at: http://works.bepress.com/sirkeci/14. (Access, 14-8-2011).

الخريطة (٣): السكّان الكرد في تركيا، بحسب المقاطعة، عام ١٩٩٦. ١

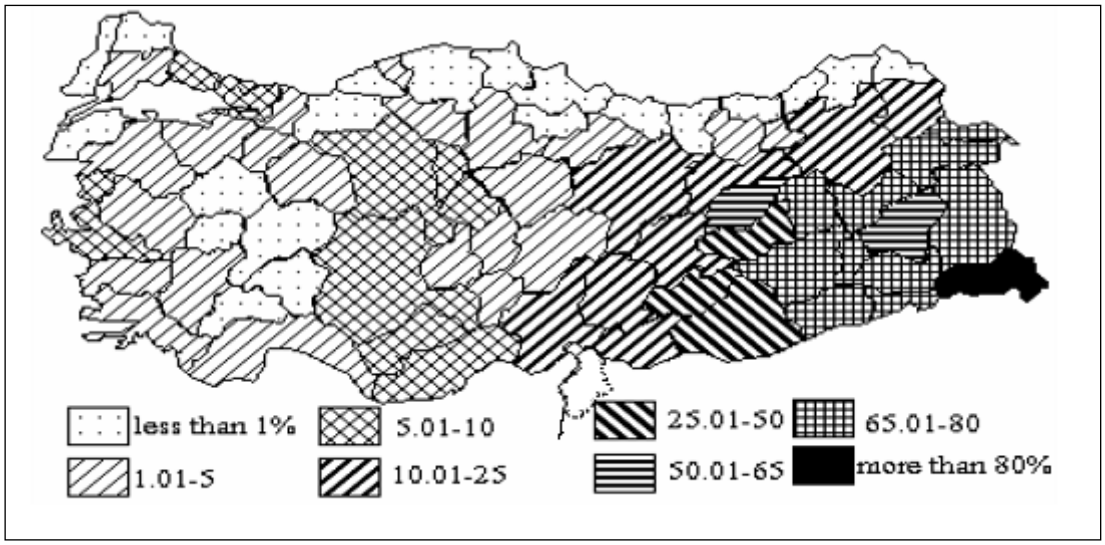

المصدر: Sirkeci, Exploring the Kurdish Population in the Turkish Context, p. 161.

٣. نظام "حرّاس القرى"

يُعَدُّ نظام "حرّاس القرى" أحد تجلّيات السّياسة التركيّة في احتواء التطوّر السياسيّ والكيانيّة السياديّة أو "الاستقلاليّة" للأكراد، وهو استمراريّة لسياسة عثمانيّة سابقة عُرفت بتشكيل نظام اجتماعيّ سياسيّ عسكريّ هو "الفرسان الحميديّة". وقد أسّس مصطفى كمال في عشرينيّات القرن العشرين ميليشيا "على غرار سابقتها الحميديّة؛ أسهمت بقسطٍ كبير في عسكرة الديناميّة القبليّة، وقامت بدورٍ حاسم في سحق الثّورات الكرديّة، وبالتّحديد ثورة الشّيخ سعيد (١٩٢٥) وثورة ديرسيم (١٩٣٦-١٩٣٨)"[٤٨].

يستند نظام "حرّاس القرى" إلى قانون القرية رقم ٤٤٢ لعام ١٩٢٤، وتحديدًا إلى المادّة ٧٤ منه؛ والتي شكّلت أساسًا للقانون رقم ٣١٧٥- الصادر بتاريخ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٥- الذي أسّس نظام "حرّاس القرى"، بعد عامٍ واحد من إعلان حزب العمّال الكردستانيّ بدء عمليّاته العسكريّة

---

[٤٨] – حميد بوز أرسلان، "العصبية والسياسة الكرديّة من منظور اجتماعي–اقتصادي"، في: فريد هاليداي (وآخرون)، **الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا**، ترجمة: عبد الإله النّعيمي، ط١، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٧.

في تركيا سنة ١٩٨٤. وعادةً ما كان يتمّ اختيار منتسبي الحزب من الأكراد المؤيّدين للحكومة؛ والذين يُبدون استعدادًا للقيام بكلّ ما هو مطلوب لمواجهة الحزب (PKK)، والضّغط على المدنيّين المتعاطفين معه. ويعمل "حرّاس القرى" على مراقبة حركة المواطنين، واتّصالهم المحتمل مع (PKK)، أو إيوائهم لمقاتليه، أو تقديمهم المساعدة لهم؛ وخاصّةً المصابين منهم من جرّاء المواجهات المسلّحة. وثمّة حالات عديدة لإجبار النّاس على العمل في هذا النّظام، تحت ضغوط أمنيّة وعقابيّة شديدة ومستمرّة[٤٩].

كما يستهدف "النّظام" المذكور خلق نظام "دفاع محلّي" ضدّ الحزب المذكور، ويضمّ ما يزيد على ٧٥ ألف جنديّ[٥٠]، وتقدّر مصادر أخرى العدد بـ ٨٠ ألفًا[٥١]. وهم يعملون تحت إشرافٍ مباشر من المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة، ويتلقّون رواتبَ وتعويضات كبيرة نسبيّا، تفوق ١,٢ مليار دولار سنويًّا. ولدى منتسبي هذا النّظام –وزعماء العشائر المنضمّة إليه أو المؤيّدة له– سلطات كبيرة على النّاس، وهم يتدخّلون في شؤونهم الحياتيّة والمعيشيّة، ويقومون بممارساتٍ سلطويّة وعقاب

---

٤٩ – انظر عرضا لهذه الحالة مع مقابلات لأفراد وأسر تعرّضوا للعقاب؛ وذلك بسبب عدم استجابتهم لضغوط السّلطات بالانضمام إلى نظام "حرّاس القرى"، في:

Sevin Songun, "Conflict in Southeast Turkey breeds PKK power", *Hurriyet Daily News*, (Istanbul: September 16, 2009).

٥٠ – أرسلان، العصبيّة والسياسة الكرديّة من منظورٍ اجتماعيّ–اقتصاديّ، ص ٢٢٨. وتورد الدراسات تقديرات عدديّة مختلفة كما في الجدول (٤) من دراستنا هذه.

٥١ – ٥٩ ألفا أساسيون، و ٢٣٢٧٤ متطوّعون. انظر:

"Village guards important in counter-terrorism, Basbuğ says", *Hurriyet Daily News*, (Istanbul: March 15, 2010).

جماعيّ وتجاوزات كثيرة في ما يخصّ حقوق الإنسان؛ لدرجةٍ أدّت أحيانًا إلى تذمّر من تلك الممارسات، ومعارضة شعبيّة كبيرة لذلك النّظام، ومطالب بتفكيكه[٥٢].

وعلى الرّغم من التحفّظات الكثيرة على مدى "ملاءمة" ذلك النّظام لـ "احتواء" الحركة الكرديّة، والمشاكل التي طرحها؛ فقد كان من الصّعب التخلّي عنه. ويبدو أنّه تحوّل بمرور الزّمن إلى ديناميّة اجتماعيّة – اقتصاديّة مؤثّرة في الحياة العامّة[٥٣]، وخصوصًا لدوره في تكريس أنماط العلاقات والتّفاعلات القبليّة والقبليّة السياسيّة[٥٤].

وقد تعزّز نظام "حرّاس القرى" بحالة الطّوارئ المعلنة سنة ١٩٨٧ في محافظات جنوب شرقيّ تركيا ومناطقه المعروفة بـ "إقليم حالة الطّوارئ"؛ وهو أمر كان يتغيّر بحسب التطوّرات الميدانيّة وطبيعة الحركة الكرديّة. وقد شمل مثلا محافظات: بتليس، وباتمان، وبينغول، وديار بكر، وحكاري، وماردين، وسعرت، وشيرناك، وتونجلي، وفان. وأُخرِجت منه محافظة إيلازيغ في آذار / مارس ١٩٩٣؛ ليشمل بدلًا عنها محافظة بتليس. وإلى جانب ذلك، "تُقدّم الحكومة التركيّة للموظّفين –عسكريّين ومدنيّين– العاملين في إقليم حالة الطّوارئ، إغراءات ماديّة لتشجّعهم على البقاء؛ بحيث ينال رجل الشّرطة راتبًا أكبر بثلاث مرّات من نظيره خارج الإقليم. كذلك تتضاعف

---

[٥٢] – تعرّض نظام "حرّاس القرى" لانتقاداتٍ شديدة ومطالب كبيرة بالتخلّص منه؛ وذلك بعد تحميله مسؤولية مقتل ٤٤ من الأكراد في كمين نصبه عناصر من "حرّاس القرى" لأفراد عائلة أخرى خلال مناسبة زفاف، وذلك في منطقة بالجي (Bilge) في مقاطعة ماردين جنوب شرقيّ البلاد في:

"Village guards important in counter-terrorism, Basbuğ says", *Hurriyet Daily News*, (Istanbul: March 15, 2010).

[٥٣] – انظر وقارن: محمّد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحوّل**، ط١، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٩٦.

[٥٤] – أرسلان، العصبية والسّياسة الكرديّة من منظور اجتماعيّ–اقتصاديّ، ص ٢٢٨.

رواتب المدرّسين، وينال الجنود العاملون في الإقليم تعويضات خاصّة يطلق عليها سكّان الإقليم تندّرًا "تعويض آبو"، (وآبو هو لقب زعيم (PKK) عبد الله أوجلان)"[٥٥].

ومع أنّه يُفترض انتهاء العمل بحالة الطّوارئ عام ٢٠٠٢، في إطار الإصلاحات السياسيّة الحاصلة في تركيا؛ فإنّ نظام "حرّاس القرى" لا يزال قائمًا في ٢٢ محافظة أو مقاطعة، إضافةً إلى قيام "حراسات تطوّعيّة" لعددٍ كبير من القرى[٥٦]؛ وهو أمر لا يدخل مباشرةً في النّظام المذكور، ولكنّه يعزّز أنماط الأمن أو الدّفاع الذاتيّ ضدّ اعتداءاتٍ محتملة على أسسٍ جهويّة أو قبليّة أو مذهبيّة أو عرقيّة أو زعاميّة.

ويرى حزب العمّال الكردستانيّ –وكثير من النّاس أيضًا– أنّ "حرّاس القرى" هم "عملاء للدّولة"، وهم يشبهون بكيفيّةٍ أو بأخرى ما عُرف بـ "الأفواج الحميديّة" (في الفترة العثمانيّة المتأخّرة)، و"أفواج الدّافع الوطنيّ" أو ما يُعرف بـ "قوّات الجحوش" التي تشكّلت في العراق خلال حكم الرّئيس الرّاحل صدّام حسين بمواجهة المعارضة الكرديّة في شمال العراق.

وقد كان لـ "حرّاس القرى" دورٌ كبير في احتواء الحزب المذكور؛ لكنّهم أوجدوا ديناميّة صراع داخليّ في المجال الكرديّ نفسه وانقسامات وصراعات نشطة أحيانا. ذلك أنّ الحكومة تختار أفرادًا ينتمون إلى عائلات مؤيّدة لها في قرًى ذات ميول معارضة؛ ممّا يعني أنّ ثمّة أيضًا معاييرَ قبليّة وعائليّة ونظمًا "زبائنيّة" سياسيّة تحكم الاختيار.

وقد بلغ عدد نظام حرّاس القرى الرسميّ ٥٨٥١١ فردًا، أمّا المتطوّعون فيعدّون ١٢٢٧٩ فردًا؛ وذلك بحسب بيانات وزارة الداخليّة في ٢٦ أيار / مايو ٢٠٠٣ (انظر الجدول ٧). ومن المتوقّع

---

[٥٥] – محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحوّل**، ص ٩٦.

[٥٦] – انظر:

Josee (Edit.), *Coming to Terms with Forced Migration*, p.85.

أن يزيد العدد على ذلك من دون توافر معلومات محدّدة بهذا الخصوص. وقد أصبح لنظام حرّاس القرى تأثير جدّي في ديناميّات الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة في المناطق الكرديّة، كما صار له دورٌ كابحٌ لسياسات التسوية بين الحكومة وحزب العمّال الكردستانيّ. وهو يشكّل أيضًا عقبة أمام تطبيق برامج حكوميّة محدّدة بشأن إعادة المهجّرين لأسبابٍ أمنيّة من مناطق سكناهم وقراهم الأصليّة في السّنوات الماضية[٥٧]. وكان "حرّاس القرى" أداة حكوميّة في تنفيذ عمليّات التّهجير القسريّة والقتل والاغتيال الموجّهة للكرد المؤيّدين –أو المقرّبين– من حزب العمّال الكردستانيّ[٥٨].

وقد ردّ رئيس هيئة الأركان للجيش التركيّ –آنذاك– الجنرال "إيلكر باسبوغ" على الانتقادات الموجّهة لـ "حرّاس القرى" بقوله: "لقد قام نظام حرّاس القرى بدورٍ هامٍّ جدًّا في القتال ضدّ (PKK)، وجعله يتحرّك في بيئةٍ غير آمنة بالنّسبة إليه". وأضاف "إنّ 1340 من "حرّاس القرى" قتلوا في مواجهات مع (PKK).... هناك بعض حرّاس القرى ارتكبوا أخطاء، مثلما يحدث مع النّاس عمومًا. ولا يمكن لوم النّظام ككلّ، فهذا يخدم أهداف المنظّمات الإرهابيّة"، وقال باشبوغ: "لقد بدأت الولايات المتّحدة بتأسيس نظامٍ مماثل في العراق"[٥٩]؛ وهو يقصد بذلك "قوّات الصّحوة".

---

٥٧ – انظر مثلا:

Serkan Yolaçan, *A Roadmap for A Solution to the Kurdish Question: Policy Proposals*, (Istanbul: Tesev, 2008), p.34.

٥٨ – انظر مثلا:

Sevin Songun, "Conflict in Southeast Turkey breeds PKK power", *Hurriyet Daily News*, (Istanbul: September 16, 2009).

59 - "Village guards important in counter-terrorism, Basbuğ says", *Hurriyet Daily News*, (Istanbul: March 15, 2010).

وقد اعترفت الحكومة التركيّة بأنّ النّظام المذكور يسبّب انتهاكاتٍ دائمةً لحقوق الإنسان في مناطق جنوب شرقيّ تركيا، وعبّرت عن نيّة إلغائه، مثلما طالب الاتحاد الأوروبي بذلك[٦٠]. ولكنّ ذلك لم يحدث لأسبابٍ عديدة منها، أنّ نظام "حرّاس القرى" قريب من أن يكون جماعة ضغط ذات وزن في السّياسة التركيّة؛ حتّى لو لم يكن يتَّبِع الوسائل المعتادة في مثل هذه الحالات.

[٦٠] – انظر مثلا تقرير منظّمة حقوق الإنسان في:

Kurdish Human Rights Project , "Turkey's Village Guard System – Still in Place, Still an Obstacle", (London: Kurdish Human Rights Project, March 24, 2011).

الجدول (٧): أعداد نظام حرّاس القرى والحراس التطوّعيين في مناطق مختلفة من تركيا.

المدينة	حراس القرى*	حراس قرى	السكّان**	نسبة حرّاس القرى من
حكاري	7.643	5	236.581	32.33
شيرناك	6.835	2.330	353.197	25.95
سيرت	4.680	460	236.676	21.72
بتليس	3.796	2.984	388.678	17.44
بينغول	2.533	69	235.279	10.27
موس	1.918	2.375	453.654	9.46
باتمان	2.943	1.019	456.743	8.67
فان	7.364	189	877.524	8.61
ماردين	3.369	1.226	705.089	6.50
تونجلي	386	89	93.584	5.08
ديار بكر	5.274	1.141	1.362.705	4.71
إيلازيغ	2.115	392	569.616	4.40
أديامان	1.510	-	623.811	2.42
مرعش	2.267	-	1.002.384	2.26
آغري	1.881	-	528.744	3.56
أغدير	374	-	168.634	2.22
كارس	578	-	325.016	1.78
ملاطيا	1.392	-	853.658	1.63
أردهان	96	-	133.756	0.72
شانلي اورفا	966	-	1.433.422	0.67
غازي عينتاب	565	-	1.285.249	0.44
كلس	34	-	114.724	0.30
إجمالي	58.511	12.279	12.456.727	5.68
ملاحظات:				

البناء القبليّ

مثّلت البنى القبليّة أحد مكوّنات الظاهرة الكرديّة خلال عدّة قرون، وحافظت على استمراريّة نشطة حتّى بعد التشكّل الدولتيّ الحديث لدول المنطقة. وقد وقفت النُّخب الثقافيّة والحزبيّة موقفًا متحفّظًا من ذلك؛ ومنها من أعلن رفضه للظّاهرة القبليّة، على اعتبار أنّها تقف –أحيانًا– حائلًا

دون النّهضة القوميّة للكرد، سواء كعامل إعاقة ذاتّي أو كعامل اختراق خارجيّ؛ إذ "أنّ قبائل كرديّة عديدة تعاونت تعاونًا صريحًا مع قوى المركز ضدّ الحركات القوميّة الكرديّة"[٦١].

وتضطلع الظّاهرة القبليّة بدورٍ كبير في السّياسات الكرديّة وفي العلاقات بين الكرد ودول المنطقة؛ ولكنّه دور إشكاليّ، وخاصّةً عندما يتّخذ عناوين حداثيّةً وحزبيّةً وقوميّةً[٦٢]. وهذا أحد أشكال استمراريّة الظّاهرة القبليّة وتكيّفها مع تطوّرات الواقع الكرديّ والإقليميّ والعالميّ. ويتعيّن على الأحزاب والنّخب السياسيّة الكرديّة "أن تأخذ القبائل في اعتبارها إمّا كحلفاء أو كأعداء[٦٣].

وقد شجّعت الدولة على تعزيز نظام العلاقات الاجتماعيّة والقيم التقليديّة والقبليّة والعشائريّة في الوسط الكرديّ؛ وهذا نوعٌ من إستراتيجيّة تاريخيّة ورثتها من الفترة العثمانيّة، وأدخلت عليها تطوّرات حداثيّة نسبيّة. إذ هي تعزّز الانقساميّة داخل المجتمع الكرديّ؛ ممّا يزيد في إمكانيّة التّغلغل فيه، وضبط تطوّراته واتّجاهاته، وإبقاء البنى التقليديّة فيه والأعيان بشكلٍ قويّ ونافذ؛ يجعلهم وسطاء بين الدّولة والمجتمع. والأهمّ هو أنّ ذلك يواجه البنية الحداثيّة لـ "حزب العمّال الكردستانيّ"؛ الأمر الذي يجعل الحزب يواجه تحدّيات اجتماعيّة وتقليديّة تستنزف قواه وتعيق حركته وعمله بين النّاس.

يتشكّل المجتمع الكرديّ في تركيا من فسيفساء لغويّة / لهجيّ ومذهبيّة وقبليّة – عشائريّة ومناطقيّة، وأنماط علاقات اجتماعيّة تقليديّة ذات ميول انقساميّة نشطة، وهي –في الآن ذاته– "مُقاوِمَة" للتوحّد والاندماج. وقد تدخَّلَت الدولة التركيّة في هذه البنية بصورةٍ تزيدها قوّةً ورسوخًا،

---

[٦١] – أرسلان، العصبية والسياسة الكرديّة من منظور اجتماعي–اقتصادي، ص ٢٠٨.

[٦٢] - انظر مثلا:

Martin Van Bruinessen, "Kurds, states, and tribes". Paper presented at the conference "Tribes and Powers in the Middle East", (London: January 23-24, 1999).

[٦٣] – أرسلان، العصبيّة والسياسة الكرديّة من منظور اجتماعيّ– اقتصاديّ، ص ٢٢٤.

بدلًا من السّعي إلى تخفيفها؛ بل إنّها تعاملت مع هذا الواقع الاجتماعيّ للأكراد بصورةٍ براغماتيّة. ومنذ بداية المشروع الكماليّ، اعتمد مصطفى كمال على أعيان وزعماء تقليديّين لمقاومة الحركة القوميّة الاستقلالية[٦٤].

و"كان القوميّون الكرد ينظرون بتوجّسٍ إلى هذه الانقسامات الثقافيّة، وكان هدفهم تقرير المصير بهذا الشّكل أو ذاك؛ ومن البديهيّ أنّ هذا الهدف يتطلّب وحدة. وكثيرًا ما ارتاب القوميّون الكرد في الحكومات التركيّة والعربيّة والإيرانيّة بتعمّدها تكريس الفوارق الكرديّة – الكرديّة القائمة، وكان لارتيابهم ما يبرّره"[٦٥].

وقد عدّ الباحثون الأكراد –وغير الأكراد– هذا الواقع أحد العقبات الكبرى أمام تشكيل هويّة مجتمعيّة وقوميّة حديثة للأكراد[٦٦]. وأكّدت دراسات وتقارير حكوميّة عديدة وجود هذا الواقع، وذكرت إحداها أنّ للقوانين العشائريّة قَوَامَة على قوانين الدولة، وأنّ سلطة العشيرة مقبولة ومفضّلة أكثر من سلطة الدولة[٦٧].

واهتمّت الدولة بإثارة النّزعة المذهبيّة والعشائريّة وإبراز الفروق اللغويّة بين الأكراد؛ بغية عرقلة سياسات الحزب (PKK) والتّقليل من اصطفاف الأكراد خلفه[٦٨]. و"نجحت" الأيديولوجيا الدينيّة

---

٦٤ – م. أ. حسرتيان، **القضايا القوميّة في تركيا**، ترجمة: سيامند سيرتي، (دون مكان، د. ن، د. ت)، ص ١٢ – ١٤.

٦٥ – مارتن فان برونسين، "طرق الكرد إلى بناء الدولة"، في: فريد هاليداي (وآخرون)، **الإثنيّة والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط١، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجيّة، ٢٠٠٦)، ص ٣٨.

٦٦ – لاله يالجين هكمان، "التنظيمات العشائريّة الكرديّة والعمليات السياسية المحليّة"، في: أندرو فنكل ونوكهت سيرمان (محرران)، **تركيا: المجتمع والدولة**، ترجمة: حمدي الدوري وعدنان مصطفى، ط١، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٣٣٥.

٦٧ – المرجع نفسه، ٣٣٥ – ٣٣٦.

٦٨ – انظر مثلا: سليم مطر، **جدل الهويّات: صراع الانتماءات في الشرق الأوسط**، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠٠٣)؛ ومحمد نور الدين، **مدخل إلى الحركة الإسلاميّة في تركيا**، ط١، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧)، ص ٥٣ وما بعدها.

والدولة في مقاومة سياسة الأحزاب والقوى القوميّة في "كردستان تركيا" وأحيانًا في الخارج، وكان تسييس الدّين أحد العقبات القاسية ليس أمام اليساريّين الأكراد فقط؛ وإنّما أمام اليسار في تركيا والشّرق الأوسط والعالم برمّته.

٤. الانقساميّة الاجتماعيّة

تضمّ تركيا تكوينًا عرقيًّا ودينيًّا ومذهبيًّا ولغويًّا مركبًّا، وتشهد اتّجاهات نشطة نحو التكوين العرقيّ (أتراك، أكراد، إلخ) والتكوين الدينيّ والمذهبيّ (سنّة، علويّون،...)، وتعوّل الدولة على تلك الاتّجاهات بكيفيّة تمكّنها من احتواء تطوّرها "السياسيّ"؛ وهكذا فهي تعزّز المعطى القوميّ التركيّ ضدّ الحركة الكرديّة. ففي مواجهة الحركيّة القوميّة للكُرد مثلًا؛ تعمل الدولة على زيادة الاستقطاب القوميّ بين الكُرد السنّة والكرد العلويّين، مرتكزة في ذلك على التّكوين المذهبيّ [٦٩]. وهذا يتطلّب منها مستوياتٍ معقّدة من العمل الأمنيّ والاستخباراتيّ والدعويّ.

و"نجحت" الدّولة –إلى حدٍّ كبير– في خلق أنماطٍ من التصوّرات والأفكار السلبيّة بشأن موقف الحزب من الدّين، وذهب أردوغان إلى أبعد من ذلك، لمّا قال إنّ الكرد ينظرون إلى عبد الله أوجلان كما لو كان "نبيًّا"، وهذا النوع من التّشبيه استفزازيّ وتحريضيّ، وخاصّةً مع الاعتبارات المذهبيّة للعديد من البنى السياسيّة والتّنظيميّة والقياديّة للكرد في تركيا، بمن فيهم عبد الله أوجلان نفسه.

---

[٦٩] – انظر:

Martin van Bruinessen, "Kurds, Turks and the Alevi revival in Turkey", Middle East Reports, (No. 200, Summer 1996), pp. 7-10.

&: Martin van Bruinessen, "Turkey's AKP government and its engagement with the Alevis and the Kurds", paper presented at the International Symposium "The Otherness and Beyond: Dynamism between Group Formation and Identity in Modern Muslim Societies", (Tokyo: University of Foreign Studies - Research Institute for Languages and Cultures of Asia and Africa, 5 December 2009).

وذكر أردوغان في خطابٍ له في مدينة "موش"، أنّ "حزب السّلام والديمقراطيّة" طلب من المواطنين عدم الوقوف في الصّلاة خلف أئمّة المساجد الذين عيّنتهم الحكومة؛ قائلا: "مالكم ولأَئمّةِ المساجد، نحن لا نتعامل مع أشخاص يعتبرون زعيم تنظيم P.K.K الإرهابي نبيًّا"[٧٠]. وفي هذا السّياق، يتنزّل الحديث عمّا يجمع الكرد والأتراك وهو الدّين؛ وذلك في مقابل السّياسة التي تفرّقهم.

وقد تقدّم "حزب السّلام والدّيمقراطيّة" (الكرديّ المعارض) بطلب إلى الجوامع –في ضاحية تشوروتش بمدينة أورفا– يقضي برفع الأذان باللغة الكرديّة. وقال "مسلم كابلان" –مسؤول الحزب في أورفا– تعقيبًا على ذلك: إنّ هذه المناطق كرديّة، وسكّانها أكراد، ولديهم الحقّ في أن يؤدّوا عباداتهم باللغة الكرديّة. ولكن الحزب لم يتّخذ قرارًا عامًّا على هذا الصّعيد[٧١].

والواقع أنّ القوى القوميّة الكرديّة ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك؛ فـ "المتظاهرون الأكراد، وبتوجيهاتٍ مباشرة من حزب عبد الله أوجلان، درجوا في الفترة الأخيرة على عدم التوجّه إلى المساجد، بما أنّ "مديريّة الشّؤون الدينيّة" الحكوميّة تحدّد خطبها الدينيّة، كذلك حال "أئمّتها" الذين تعيّنهم هذه الجهة الحكوميّة. وبدلًا من ذلك، هم يؤدّون صلاة الجمعة باللّغة الكرديّة في الشّوارع، ويستمعون إلى خطبٍ "مسيّسة" بالكرديّة أيضًا، رغم أنّ حزب "العمّال الكردستانيّ" معروف بأنّ العقيدة الماركسيّة لا تزال جزءًا لا يتجزّأ من هويّته الفكريّة. وظاهرة احتلال الشّوارع الكرديّة أيّام الجمعة بعد الصّلاة تؤرّق أردوغان جديًّا، بدليل أنّه قال بغضبٍ شديد قبل أيّام "هم

---

[٧٠] – انظر: تصريحات رجب طيب أردوغان في مدينة موش خلال الحملة الانتخابيّة، يوم (٣٠-٤-٢٠١١)، في: **ستار** (١-٥-٢٠١١)، **قناة التركيّة** الرسميّة الناطقة بالعربيّة، (١-٥-٢٠١١).

[٧١] – "حزب كردي متطرف يفرض الأذان باللغة الكرديّة"، **أخبار العالم**، (٧-٦-٢٠١١).

يدّعون أنه لا يجوز أن يؤمّهم إمام معيّن من الحكومة. ما علاقتهم بالإسلام؟ ألم يعلنوا أنّ رئيس منظّمتهم الإرهابيّة (أوجلان) هو نبيّهم؟"[٧٢].

وغالبًا ما يُنظر إلى سياسات "حزب السلام والديمقراطيّة" على أنّها إبراز لإرادة حزب العمّال الكردستانيّ، وكثيرًا ما تُعدّ واجهةً غير رسمية لحزب السلام. وجرى تسليط الضّوء على طابعه العلمانيّ بإيحاءاتٍ إلحاديّة قصديّة، كما وقع الرّبط بين سياساته الحداثيّة والمطلبيّة وبين السّياسات الكماليّة السّابقة التي عُدّت مناهضة للتديّن أو للبعد الدينيّ والطّقوسيّ في الحياة العامّة.

وأشارت السلطات إلى الاختلاط في بنى الحزب التّنظيميّة والعسكريّة والسّلوكيّات وأساليب العمل السّياسيّ؛ ممّا قد لا ينسجم مع الرّؤى الدينيّة والتّقاليد في مجتمعٍ متديّن. كما ركّزت على وجود عددٍ كبيرٍ –نسبيًّا– من العلويّين الكرد في الحزب؛ مستعملة في ذلك كلّ الإيحاءات الوظيفيّة والدّعائيّة والتّحريضيّة المعروفة.

وتركّز السّياسات الحكوميّة (التقليديّة) على تعزيز الفروق المناطقيّة واللّهجات والأبعاد الثقافيّة والدينيّة الأخرى[٧٣]، فضلا عمّا ذكرناه أعلاه. وهنا يشهد المجال الكرديّ نموًّا متزايدًا في الهويّات والاتّجاهات الثقافيّة والسياسيّة الفرعيّة؛ كأن تجد بين أكراد "ديرسيم" أو "تونجلي" –وهم من الزّاز– من يدعو إلى "هويّة زازائيّة" تقوم على فروقٍ في اللّغة والدّين (المذهب) عن الكرد الآخرين[٧٤].

---

[٧٢] – عائشة كربات، ""ربيع العرب" يصيب أكراد تركيا بالعدوى"، **الأخبار**، (١٦-٥-٢٠١١).

[٧٣] – حول الفروق الإثنية بين الجماعات الكرديّة في تركيا، انظر مثلا النصّ التالي:

Paul White, "Ethnic Differentiation among the Kurds: Kurmancî, Kizilbash and Zaza", at:

http://members.tripod.com/~zaza_kirmanc/research/paul.htm#5 (Access, 20-6-2009).

[٧٤] – انظر مثلا: مارتن فان برونسن، "طرق الكرد إلى بناء الأمّة"، ص ٥٨-٧٢.

كما أنّ الدّولة "تشجّع" نموّ الهويّات الفرعيّة والتقليديّة والطّرق الصوفيّة في الوسط الكرديّ؛ وذلك لاحتواء الحركة القوميّة ذات الطابع اليساريّ.

٥. الانقساميّة السياسيّة

جرى تشجيع الانقسام السياسيّ والفروق داخل المجتمع الكرديّ، وداخل المنظّمات والأحزاب، وحتّى داخل "حزب العمّال الكردستانيّ" نفسه. ويتحدّث الإعلام التركيّ عن عمليّات انشقاق مستمرّة لأفرادٍ ومجموعات تحاول العمل بشكلٍ منفصل عن الحزب، أو أنّها تسلّم نفسها للحكومة[٧٥]. وهذا يطال قادةً ميدانيّين وناشطين سياسيّين وتنظيميّين في تركيا والعراق وفي الشّتات، كما يطال مثقّفين وإعلاميّين عُرفوا بتأييدهم للحزب المذكور.

وقد حدثت انشقاقات عديدة على صعيد البنية العسكريّة والتنظيميّة للحزب، كما "انفضّ" عن الحزب عددٌ من المثقّفين والناشطين الذين كانوا يؤيّدونه بقوّة. وبرزت مشكلة الضّعف التنظيميّ، وأخطاء في الأداء بين المثقّفين وفي شبكات الدّعم والتّمويل. وبالإمكان في هذا السّياق التّركيز على المظاهر التّالية:

- انسحاب عثمان أوجلان وتأسيسه "الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ"، وانشقاق ١٢٠ من مقاتلي حزب العمّال الكردستانيّ، وتسليم أنفسهم للسّلطات التركيّة[٧٦].

---

[٧٥] – **أخبار العالم**، (٢٥-٥-٢٠١١).

[٧٦] – "أنقرة تعلن انشقاق أكثر من ١٢٠ كرديًّا عن "العمّال الكردستانيّ"... ومسؤول في الحزب ينفي"، **الشرق الأوسط** (لندن: ١-١١-٢٠٠٨).

- فقدان مبالغَ ماليّة تقدَّر بثلاثة ملايين دولار، بواسطة ثلاثة من أعضاء "حزب العمّال" في مدينة السليمانيّة – شمال العراق. ويُجري الحزب تحقيقاتٍ باحتمال تدخّل جهات استخباراتيّة في الموضوع[٧٧].
- تحوّل موقف الفنّان الكرديّ الشّهير "شفان برور" الذي كان مؤيّدًا للحزب، إلى دعم سياسات الحكومة بشأن المسألة الكرديّة. وقد التقاه نائب رئيس الوزراء "بولنت إرينتش" في برلين. ووصفت أطرافٌ كرديّة تصريحات "برور" المؤيّدة لسياسات الحكومة، بأنّها "مخالفة للإجماع الكرديّ"[٧٨].
- توجيه تركيا اتّهامات لمنظّمات تابعة للحزب بمحاولة اغتيال الفنّان إبراهيم طاطليسيس (١٤-٣-٢٠١١)، وهو أشهر الفنّانين في تركيا[٧٩]. وقد أبدى أردوغان اهتمامًا كبيرًا بالحادثة[٨٠]؛ ربّما في إطار المتابعة لشخصيّةٍ بارزة في تركيا، أو في إطار التّأكيد على الشخصيّات الكرديّة التي تنهج مسارًا قريبًا من الحكومة.
- قام ٤١ مفكّرًا من المفكّرين الأكراد بإصدار بيانٍ مشترك ينتقد ما قيل عن قيام "حزب العمّال الكردستانيّ" بتهديد أربع شخصيّاتٍ كرديّة بارزة بالقتل. ودعا البيانُ الزّعيمَ الكرديّ عبد الله أوجلان والشخصيّاتِ الكرديّة المعروفة –من رؤساءِ بلديّات وبرلمانيّين– إلى اتّخاذ موقفٍ واضح حيال هذا التّهديد[٨١].

---

[٧٧] – **أخبار العالم** (٣٠-٣-٢٠١١).

[٧٨] – **تركيا، راديكال**، (١٢-٢-٢٠١١).

[٧٩] – **السفير**، (١٥-٣-٢٠١١).

[٨٠] – **أخبار العالم**، (١٤-٣-٢٠١١).

[٨١] – "المفكّرون الأكراد يصدرون بيانا ينتقد تنظيم P.K.K الإرهابي"، **صباح** (١٠-٣-٢٠١١).

- صدور بياناتٍ لمثقّفين وإعلاميّين وزعماء محليّين أكراد مقرّبين من الحكومة؛ وهي بيانات تندّد بالعمليّات العسكريّة للحزب في جنوب شرقيّ تركيا، وخاصّةً بعد الهجوم على جهاز حماية رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في ٤-٥-٢٠١١ [٨٢].

٦. حزب الله – تركيا

في تركيا عددٌ من التّنظيمات الراديكاليّة الدينيّة الصّغيرة ومتوسّطة الحجم؛ وهي تظهر في المشهد السياسي إلى جانب تنظيمات وأحزابٍ إسلامويّة تقليديّة، وطرق صوفيّة، وأحزاب ذات ميول واتّجاهات دينيّة وسياسيّة محافظة (انظر الجدول ٨). وقد شكّلت تلك المنظّمات الراديكاليّة تحدّيًا مستمرًّا للدولة؛ بما في ذلك حكم "حزب العدالة والتّنمية" الذي يتّفق معها في المرجعيّة الثقافيّة والدينيّة، ولكنّه يختلف عنها في الكيفيّات والوسائل، كما في بعض الرّؤى والتّفسيرات لقضايا الشّأن العامّ.

والواقع أنّ حزب الله – تركيا، هو أقرب إلى منظّمة تأسّست بدعمٍ من النّظام السياسيّ والدّولة، وبالأخصّ منه المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة؛ تلك التي رأت في تشجيع تنظيمات دينيّة عاملَ احتواء نشطًا للحركة الكرديّة والحركات اليساريّة في تركيا ككلّ. وقد أدّى ذلك إلى ارتباطٍ مباشر بين الدولة والحزب المذكور؛ ممّا يذكّر بجهود الولايات المتّحدة وأطراف أخرى في تأسيس حركة طالبان – أفغانستان مثلًا. ثمّ حدث انقلابٌ في العلاقة بين الطّرفين؛ إذ تطوّرت من الرّعاية إلى التّحالف إلى الصّدام. ويعدّ حزب الله – تركيا أحد النّواتج القصديّة لسياسة الدولة تجاه المسألة الكرديّة؛ حتّى لو كانت لأعماله تداعيات واستهدافات أوسع نطاقًا.

وقد تكون تسمية حزب الله – الكرديّ أكثر دقّةً، ليس لجهة بنيته الإثنيّة فقط، وإنّما أيضًا لجهة الوظيفة. فأكثر منتسبيه من الكرد، كما أنّ استهدافاته كرديّة في المقام الأوّل؛ وإن كانت دائرة

---

[٨٢] – "لن نستسلم للأيادي الخفيّة التي تريد زرع الفتنة"، **ستار**، (٢٤-٥-٢٠١١).

الانتساب إليه والنّشاط فيه أكبر من ذلك الحيِّز. وقد قام الحزب باغتيال عددٍ من النّاشطين الكرد والكتّاب والصحفيّين المعارضين للحكومة، كما قام بأعمال عنفٍ واسعة النّطاق.

شهد حزب الله – الكرديّ انشقاقًا رئيسًا أدّى إلى ظهور تنظيمين هما: "جماعة منزيل" (Menzil)، وهي متأثّرة بالثّورة في إيران؛ و"جماعة علم" (Ilim)، وهي متأثّرة بالاستخبارات التركيّة. وقد انقلبت العلاقة بين الحزب والدّولة، من التّحالف إلى الصّراع، وأدّى الأمر إلى قيام السّلطات بتفكيك جزءٍ كبير نسبيًّا من بنى الحزب التنظيميّة واللوجستيّة واعتقال العديد من قادته[٨٣]. ففي ١٧-١-٢٠٠٠ داهم الأمن التركيّ منزلًا في منطقة "بايكوز" (Beykoz) بمدينة إسطنبول، وأدّت العمليّةُ إلى مقتل زعيم التّنظيم "حسين ولي أوغلو"، واعتقال اثنين من قادة التّنظيم. وقد عُثر – في الأثناء– على وثائقَ وأشرطةٍ لعمليّات اغتيال وخطف وتعذيب لعددٍ كبير من الأفراد، فضلا عن خُطَطٍ للقيام بعمليات ضدّ أهدافٍ مختلفة[٨٤].

---

٨٣ – أشار تقرير **للاستخبارات التركيّة** في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ إلى أنّ عددًا من النشطاء الإسلاميّين كانوا يحاولون تكوين "بنى دولة بديلة"؛ وأن أكثر من ٣٠٠ منظمة إسلاميّة كانت تعمل من أجل المجيء بـ "نظام يقوم على أساس الشّريعة". فضلًا عن تقارير خاصّة بنشاط حزب الله – تركيا. انظر بهذا الصّدد:

- Metin Haper, "The Military and the Consolidation of Democracy: the Recent Turkish Experience", *Armed Forces and Society*, Vol. 26, No. 4,(USA: 2000), p. 640.

أعدّ الكاتب والصحفيّ "أحمد شيك" (Ahmet Şık) كتابًا بعنوان "جند الإمام" (İmam'ın Ordusu) أو (The Imam's Army) عرض فيه لأحداثٍ ووثائق تقول إنّ جماعة رجل الدين فتح الله غولين وجماعات ومنظّمات أخرى "قد سيطرت على المؤسّسة الأمنيّة والاستخباريّة" في تركيا. وقد أمر النائب العام "خاقان قره ايللي" بالتّحقيق في محاولة نشر الكتاب المذكور. وكان النائب العامّ (السابق) زكريا أوز – المقرّب من حزب العدالة والتنمية – قد أمر بمنع نشر الكتاب. في: "بدء التحقيق في خبر نشر تويتر لكتاب جند الإمام"، **حرييت** (١-٤-٢٠١١). انظر:

"Journalist Şık says some notes on his book do not belong to him", *Today's Zaman*, (Istanbul: 7-4-2011).

84 - Rusen Cakir, The Reemergence of Hizballah in Turkey, *Policy Focus*, (No. 74, September 2007), p.8.

عاود الحزب نشاطه "السياسيّ" من خلال تنظيم مظاهرات حاشدة في مدينة ديار بكر في شباط / فبراير، ونيسان / أبريل من عام ٢٠٠٦ جذبت نحو مئة ألف؛ الأمر الذي يؤشّر إلى بروز تحدّيات جديدة، ليس فقط أمام الحركة القوميّة الكرديّة، وإنّما أمام الدولة أيضًا. أمّا النشاط العسكريّ فقد برز خلال مواجهة مسلّحة –وقعت بتاريخ ١٤–٥–٢٠١١ بين مقاتلي "حزب العمّال الكردستانيّ" ومقاتلي الحزب المذكور في محافظة "هكاري"، وقُتل خلالها أحد أعضاء "حزب الله" وجُرِح آخرون. وصدر في اليوم نفسه بيانٌ لـ "حزب الله"، تضمّن تهديدًا صريحًا لـ "حزب العمّال الكردستانيّ"[٨٥]؛ ممّا "يُنبِئُ" بعودة الصّدامات المسلّحة بين الجانبين.

وقد سبق للسّلطات التّركيّة أن أفرجت في ٤ شباط / فبراير ٢٠١١ عن عددٍ من زعماء التّنظيم بدعوى أنّ المدد القانونيّة لإعداد ملفّاتهم القضائيّة انقضت قبل إحالتهم إلى المحاكمة[٨٦]؛ وقد ينطوي ذلك على تطوّراتٍ سياسيّة وأمنيّة مباشرة في ظلّ التّجاذبات والاستقطابات الرّاهنة إثنيًّا ومذهبيًّا وسياسيًّا.

---

[٨٥] – عائشة كربات، ""ربيع العرب" يصيب أكراد تركيا بالعدوى"، **الأخبار**، (١٦–٥–٢٠١١).

[86] - "Hizbullah leaders released under newly amended law", *Today's Zaman*, (Istanbul: February 8, 2011).

&: "Hizbullah operation in eight provinces", *Sabah*, (February 8, 2011).

الجدول رقم (٨): الحركات الإسلامية الراديكالية الكرديّة في تركيا.

الحركة أو المنظّمة	التأسيس	الزّعامة	الموقف السياسيّ	العمل
حزب الله – جماعة	تأثير الثورة في إيران	فيدان غونفور وعبيد الله	يعمل لإقامة دولة	العمل المسلّح
حزب الله – جماعة	تأثير الاستخبارات التركية	حسين ولي أوغلو	معادٍ لحزب العمّال	العمل المسلّح
حزب الإسلام	تأسّس في الوسط الكردي	–	معادٍ لليسار	العمل المسلّح

المصدر: عقيل محفوض، جدليّات المجتمع والدولة في تركيا، ص ١٨٣.

٧. المقاربة التنمويّة – مشروع "غاب":

شرعت تركيا في مقاربةٍ تنمويّة للمسألة الكرديّة، انطلاقًا من اعتبارين رئيسين؛ الأوّل هو "استحالة" حلّ المسألة بالوسائل الأمنيّة والعسكريّة، والثاني هو الاقتناع بأنّ ضعف مستويات التّنمية هو ما يشكّل بيئةً مناسبة لاتّجاه الناس نحو تبنّي خيارات راديكاليّة، وفي مقدّمتها تأييد (PKK) والمنظّمات المقرّبة منه.

ويأتي في هذا السّياق مشروع تنمية جنوب شرقيّ الأناضول (GAP) الذي يستهدف تضييق الفجوة الحاصلة بين مناطق تركيا على صعيد التّنمية البشريّة، و"إزالة" التّفاوت الاجتماعيّ – الاقتصاديّ القائم على أساس إثنيّ، وقبل ذلك تغيير –أو تفكيك– المقاربة النمطيّة السّابقة للمسألة؛ والتي تقوم على فكرة "الإهمال كجزء من العقاب"، أو الإهمال كعاملٍ من عوامل "الاحتواء".

وقد حدث تحوّلٌ مماثل لدى الأكراد. إذ بعدما استهدف "حزب العمّال الكردستانيّ" المدارس والمؤسّسات الحكومية في المناطق الكرديّة باعتبار أنّها جزء من "التّتريك"؛ أعاد النّظر في موقفه آخذًا بالاعتبار التطوّرات التالية:

- تُعَدُّ البنى التحتيّة جزءًا من متطلّبات العيش والاستمراريّة للأكراد في جنوب شرقيّ البلاد.

- تمكّن البنى والمؤسّسات التعليميّة من خلق بيئة تلقٍّ جيّدة لأفكار الحزب؛ وذلك من خلال التطوّر الثقافيّ والتعليميّ[٨٧].
- أدّت البنى الحكوميّة –من مؤسّسات التّعليم ووسائل الاتّصال، وغيرها...– إلى زيادة القدرة على التّواصل بين الكرد؛ فقد تجاوزوا الفروق اللغويّة والإثنيّة، والفواصل والانقطاعات الجغرافيّة، إلخ[٨٨].
- نشأت ردود أفعال مناهضة لسياسات الاحتواء القوميّة؛ تمثّلت في المزيد من الانخراط في السّياسات القوميّة الكرديّة[٨٩].

مثّلت تجارب الصّراع بين الحكومة والأكراد نوعًا من المراجعة للسّياسات السّابقة، بكيفيّةٍ أبرزت أهمية البعد التنمويّ في السّياسات المتّبعة لاحتواء مصادر العنف وعدم الاستقرار، وخاصّةً في جنوب شرقيّ البلاد. وتغطّي منطقة المشروع تسع محافظات هي: أيدامان، باتمان، ديار بكر، كلس، غازي عينتاب، ماردين، شانلي أورفا، سرت، شرناك، في حوضي الفرات ودجلة وفي منطقة الجزيرة العليا. (انظر الخريطتين ٤ و٥).

---

[٨٧] – أعلن وقف الدّراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التركي (Tesev) تقريره السنوي لعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠؛ المتعلق بنظرة سكّان غرب تركيا إلى المسألة الكرديّة. وعرض التقرير الإجابة عن سؤال (إلى أيّ مدى يُعتبر الأكراد على حقّ؟)، كما تناول التّقرير نتائج اجتماعات عدّة عقدت بين عدد من المهتمّين بالشأن الكرديّ والمؤسّسات التي تتابع عن قرب مشاكل الأكراد، في كلٍّ من "إزمير" و"مرسين" و"طرابزون" و"أنقرة". وخلُص التّقرير إلى أنّ الأكراد المقيمين في غرب تركيا والناشطين في عدد من الحركات السياسيّة الكرديّة لديهم وجهات نظر متشدّدة نسبيًّا تجاه "المبادرة الكرديّة" للحكومة والسياسات التي تنهجها بخصوص المسألة الكرديّة، مقارنة بأكراد شرق وجنوب شرقيّ تركيا. في: "الأكراد في غرب تركيا أكثر بعدًا عن المصالحة"، **ستار**، (٣–٥–٢٠١١).

[٨٨] – انظر وقارن: عقيل محفوض، **جدليّات المجتمع والدولة في تركيا**، ص ١٠٤– ١٠٦.

[٨٩] – نشأت الأحزاب القوميّة الكرديّة من قلب الحركات التركيّة، اليساريّة منها على نحو خاصّ، انظر مثلا: محفوض، **جدليّات المجتمع والدولة في تركيا**، ص ١٠٤. ويذكر الزعيم الكرديّ **عبد الله أوجلان** سيرة هذا التحوّل في كتابه التالي: عبد الله أوجلان، **حقيقة الثّورة: بين الخطاب والممارسة**، (أثينا: دار أخيل، ١٩٩٦).

كان من المخطّط أن يبدأ المشروع –في سبعينيّات القرن العشرين– بالتّركيز على قضايا الطّاقة والريّ؛ ولكنّه تحوّل فيما بعد إلى مشروع تنمية شامل لتلك المنطقة، وبالاستهدافات المذكورة أيضًا. وقد بدأ مشروع تنمية جنوب شرقيّ الأناضول فعليًّا في بداية تسعينيّات القرن العشرين، ومن المقرّر بناء ٢٢ سدًّا و١٩ محطّة أو منشأة للطّاقة المائيّة، وريّ ١,٨٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعيّة، بتكلفةٍ إجماليّة تقدَّر بـ ٣٢ مليار دولار أميركيّ.

وينطوي المشروع على مجموعةٍ متكاملة من السّياسات والخطط في استصلاح الأراضي، وبناء السّدود، وتوليد الطّاقة، ومدّ قنوات الريّ، وإقامة المشاريع الزراعيّة والبيطريّة والصّناعات الزراعيّة الحيوانيّة، وتكثيف الغابات، وتربية الأسماك، وتهيئة الطّرق والمطارات، وتشجيع الاستثمارات، وتنمية المناطق الحدوديّة، ونزع الألغام، وتطوير المراكز الحدوديّة، إلى غير ذلك من الخطط التنمويّة.

وقد عوّلت الحكومة على المشروع في خلق مستويات تنمية أكبر لمناطق الكرد وفي تركيا عمومًا، وهو يستهدف تحقيق مستوياتٍ عامّة من التنمية متمثّلة في التالي:

- تطوير البنى الإنتاجيّة والتشغيل للحدّ من البطالة.
- رفع مستوى الدّخل في المنطقة من خلال تطوير البنى الاقتصاديّة.
- تحسين مستوى العمالة وتنمية الموارد البشريّة.
- خلق منطقة جذب للسكّان، وتخفيف ضغوط الهجرة على المراكز المدينيّة الكبرى.
- زيادة مستوى مشاركة المنطقة في النّشاط الاقتصاديّ للبلاد، وكذلك المشاركة المجتمعيّة، والحدّ من الفوارق الطبقيّة والإقليميّة والمناطقيّة وكذلك العرقيّة.

ولعلّ الهدف الرّئيس للمشروع هو خلق بيئة تنمية واستقرار في المنطقة الكرديّة؛ التي يعدّ الفقر وضعف مستويات الدّخل والمعيشة أحد العوامل النّشطة لزيادة الأفراد المنخرطين في "حزب العمّال الكردستانيّ".

الخريطة (٤): منطقة مشروع تنمية جنوب شرقيّ الأناضول وموقعها من تركيا، لواء اسكندرون

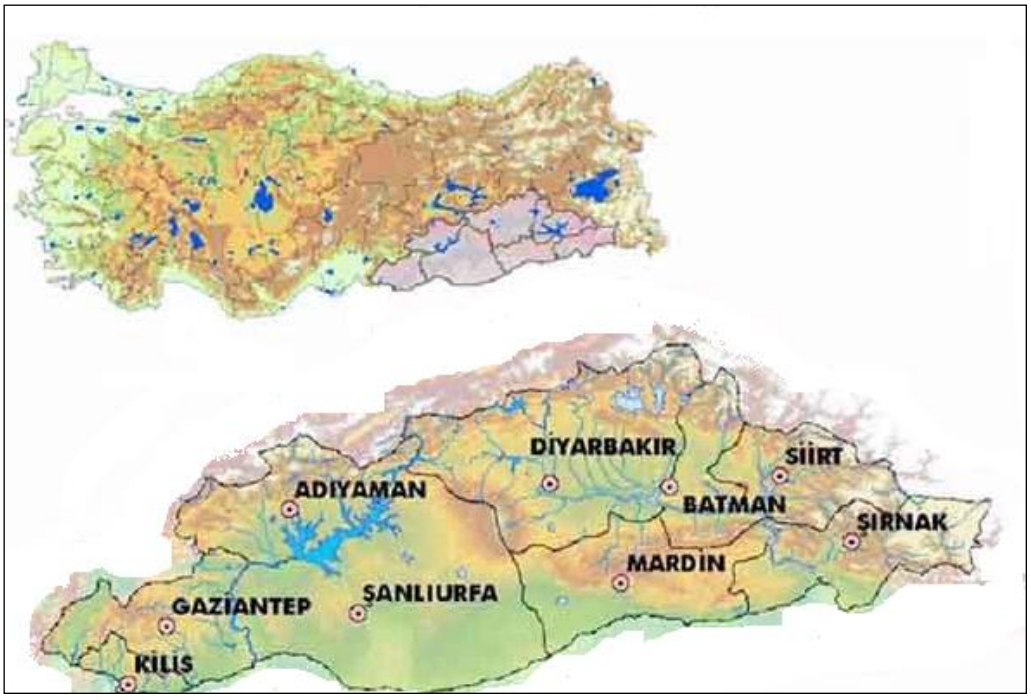

الخريطة (٥): المحافظات التي يغطّيها مشروع تنمية جنوب شرقيّ الأناضول (غاب)

٨. حقول الألغام

تُعدّ الألغام الأرضيّة المضادّة للأفراد إحدى المشكلات الجديّة في تركيا. فقد عمدت السّلطات إلى زرع حقول من الألغام في المواجهات مع الكرد؛ وذلك في مناطق الحدود، والمناطق المحتمل تسلّل مقاتلي حزب العمّال الكردستانيّ عبرها إلى تركيا، والمناطق التي يُحتمل أن يمرّ بها المقاتلون داخل تركيا نفسها أو يقيموا فيها؛ كالممرّات الجبليّة، والطّرق، والواحات، والوديان، والأراضي الزراعيّة، وأطراف التجمّعات السكنيّة والقرى، ومحيط المناطق العسكريّة للجيش التركيّ، والمقرّات الأمنيّة... إلخ. ويُقال إنّ المقاتلين الكرد أنفسهم زرعوا ألغامًا في مناطقَ عديدة، كما زرعوا عبوات ناسفة في الكمائن التي أقاموها على الطّرق.

وما كان الحديث عن زرع الألغام ممكنًا لولا أنّ تركيا اعتمدت عليه بكيفيّة واسعة النّطاق؛ الأمر الذي أدّى إلى خلق مشاكل كبيرة على صعيد الاتّصال والحركة والتنمية وممارسة الأعمال والانتقال بين الأماكن. كما شكّلت الألغام عائقًا أمام توسيع العلاقات والتّفاعلات مع الجوار، وأدّت إلى أزمة إنسانيّة واجتماعيّة؛ من خلال حالات الموت والإصابات الكثيرة والمتواترة للأفراد عندما يتجوّلون في مناطقَ مزروعة بالألغام من دون وجود تحذيرات محدّدة. وهذا ما جعل من الألغام مشكلة ملحّة مطروحة على السّياسة العامّة، تمظهرت في محاولة الحكومة والكرد التوصّل إلى تسوية لعددٍ كبير من تداعيات الصّراع الداخليّ؛ وذلك من قبيل مشكلة إعادة المهجّرين إلى مناطقهم وقراهم التي هُجِّروا منها بالقوّة العسكريّة المباشرة، وزرعتها السّلطات بالألغام لمنعهم من العودة إليها.

وقد شكّلت الألغام والخطط المقترحة لإزالتها في مناطق الحدود مع سورية، إحدى مفردات السّجال السياسيّ؛ بين "تلزيم" الأمر لشركات متخصّصة من أوروبا أو إسرائيل، وبين أن يقوم

الجيش التركيّ وشركات أخرى بذلك. وقد توصّلت الحكومة إلى قرارٍ بتحمّل نفقات المشروع الذي ينفّذه الجيش التركيّ بالتّعاون مع الجانب السوريّ[٩٠].

وفي عام ١٩٩٦ قالت تركيا إنّها توقّفت عن تصنيع الألغام، كما أنّها كفّت عن نقلها وبيعها. وفي عام ٢٠٠١ أُزيل اسم تركيا من القائمة التي تُعِدُّها الجمعيّة الدوليّة لمراقبة الألغام (ILMC) (وهي منظّمة غير حكوميّة) عن الدّول المنتجة لها[٩١].

ولا توجد معلومات دقيقة عن الألغام في تركيا؛ لا عن كميّاتها وأنواعها، ولا عن خريطة توزُّعها في المناطق الكرديّة أو غيرها؛ إلا أنّ المعلومات الرسميّة المستمدّة من الحكومة تقول إنّ لدى تركيا ٢،٩٧ مليون لغم أرضيّ مضادّ للأفراد، وقد تمّ زرع ٩٢٠ ألف لغم أرضيّ في ١٥ منطقة فيها نشاط قائم –أو مُحتمل– لحزب العمّال الكردستانيّ. وهي: أردلان، وباتمان، وديار بكر، ودوغوبايازيد (Doğubeyazıt,) وغازي عينتاب، وهكاري، واسكندرون، وكاغيزمان (Kağızman)، وكارس (Kars)، وماردين، وسرت (Siirt)، وشانلي أورفا، وشرناك (Şırnak)، وتونجلي، وفان (Van)[٩٢]، وفي بينغول، وبتليس. وهناك ٧٤٦ منطقة يشتبه في

---

٩٠ - ألغيت فكرة قيام شركات خاصّة بعمليّات نزع الألغام مقابل حصولها على حقّ استثمار تلك الأراضي. وكانت أكثر من عشرين شركة محليّة وأجنبيّة قد تقدّمت بعروض لوزارة الدّفاع لنزع تلك الألغام المزروعة في الأراضي الحدوديّة والتي تبلغ مساحتها ٩١١كم٢. في صباح (١٨–٣–٢٠١١). وتوقّع وزير الدّفاع التركيّ "عصمت يلماز" إزالة كلّ الألغام المزروعة في المنطقة الحدوديّة الممتدّة مع سوريا في غضون خمس سنوات. **وكالة أنباء الأناضول**، (٤–١١–٢٠١١).

91 - Lavoie (Edit.), *Coming to Terms with Forced Migration*, p.88.

وتتمسك تركيا باستخدام أنماط من الألغام والأسلحة الخطرة المضادّة للأفراد في حربها ضدّ حزب العمّال الكردستانيّ. وقد انتقد (Muteber Öğreten) منسّق حملة "تركيا خالية من الذّخائر العنقوديّة"، امتناع الحكومة التركيّة عن توقيع المعاهدة الخاصّة بمنع الذّخائر العنقودية (CCM). انظر:

"Anti-landmine NGO criticizes Turkey’s failure to sign CCM", *Today's Zaman*, (14-8-2011).

92 - Lavoie (Edit.), *Coming to Terms with Forced Migration*, p.88.

وجود ألغامٍ فيها، كما أنّ هناك أربعة آلاف قرية تمّ تفخيخها بالألغام خلال العمليّات العسكريّة[٩٣].

وتحتلّ تركيا المرتبة الأولى من حيث مخزون الألغام بين الدّول التي انضمّت لاتفاقيّة أوتاوا، وتمثّل فيها الألغام أزمة اجتماعيّة وإنسانيّة وصحيّة وتنمويّة، وتكبّدها خسائر ماديّة ومعنويّة كبيرة داخل تركيا نفسها مثل: الموت والإعاقة الدّائمة والصّدمات النفسيّة... وهي جزء من السّياسة التي تستهدف تكوينًا إثنيًّا وسياسيًّا مُعيّنًا، حتّى لو كان ضحاياه من مختلف تكوينات الطّيف الاجتماعيّ في تركيا.

وترتبط الألغام المضادّة للأفراد – إلى جانب الأغراض العسكريّة – بالتّهجير القسريّ، وتفريغ آلاف القرى الكرديّة، وحرقها خلال سنوات الحرب مع "حزب العمّال الكردستانيّ"[٩٤]. ولا تزال الألغام – مع عواملَ أخرى– حائلًا دون عودة المهجّرين؛ لأنّ التّهجير ترافق مع زرع ألغام، وتفخيخ المساكن ومداخل القرى. ومع أنّ الألغام لا تزال موجودة؛ فإنَّ العودة صارت مطلوبة كجزءٍ من المبادرة لحلّ المسألة الكرديّة، وتجاوز المظالم.

ويفترض بالدّول المنضمّة إلى اتفاقيّة أوتاوا للقضاء على الألغام المضادّة للأفراد ٢٠٠٣؛ أن تتخلّص من الألغام المضادّة للأفراد في غضون أربع سنوات. وهذا يعني أنّ على تركيا أن تتخلّص من تلك الألغام بحلول ١ آذار / مارس ٢٠١٤. ولكن الأمر يتعلّق بالموارد الموجودة، وبالإمكانات الماديّة والبشريّة المتوفّرة، كما يتعلّق بوضع سياسة جديّة وحاسمة بهذا الخصوص.

---

93 - Human Rights Association, "Truth of Landmine Before It is Too Late for New Victims", (Human Rights Association, 4 April 2007).

٩٤ – قال أحد المتضرّرين: "جاء الجنود إلى قريتنا في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤. أتذكّر ذلك اليوم بشكلٍ واضح جدًّا. قالوا: "أنتم جميعكم ستنضمّون إلى "حرّاس القرية""، وعندما رفضنا، طلبوا منّا إخلاء القرية. وأحرقوا البيوت والحظائر بما فيها. كان لا بدّ أن أبيع ما تبقّى من الماشية وأترك القرية على جرار". انظر مقابلات أخرى مع عدد من ضحايا العقاب والتّهجير في:

Sevin Songun, "Conflict in Southeast Turkey breeds PKK power", *Hurriyet Daily News*, (Istanbul: September 16, 2009).

وتسبّب الألغام وفيات وإصابات مباشرة لدى الأفراد المدنيّين والعسكريّين. وقد أدّت – بحسب الإحصاءات الرسميّة – إلى مقتل ٤٠٠ من العسكريّين، وجرح ١١٢٦ منهم؛ وذلك في الفترة ١٩٨٤ – ٢٠٠٤. كما أنّها أدّت إلى مقتل ٢٩ من المدنيّين وجرح ١١١ منهم في عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ فقط. أمّا بيانات جمعيّة حقوق الإنسان؛ فتتحدّث عن مقتل ٦٩ مدنيًّا، وجرح ١٦١ في عام ٢٠٠٥ وحده[٩٥]. (انظر معطيات أخرى في الجدول ٩).

الجدول (٩):أعداد القتلى والجرحى جرّاء انفجار الألغام الأرضيّة المضادّة للأفراد في تركيا للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨.

أعداد القتلى والجرحى من جرّاء انفجار الألغام الأرضيّة المضادّة للأفراد في تركيا للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨.		
السّنة	قتيل	جريح
٢٠٠٢	٣٥	٧٢
٢٠٠٣	٢٠	٥٠
٢٠٠٤	٥٩	١٣٩
٢٠٠٥	٧٠	١٦١
٢٠٠٦	٤٠	١٣٨
٢٠٠٧	١٤	٦٩
٢٠٠٨	٢٨	٥٥
الإجماليّ	٢٦٦	٦٨٤
ملاحظة: قُتل عسكريّان وجرح ١٠٤ عام ٢٠٠٧؛ فيما قُتل ٤٣ عسكريًّا وجرح ٩٥ عام ٢٠٠٨ وهي أرقام		

المصدر: Human Rights Association, Mines go on killing, (Turkey: Human Rights Association, 28, May ,2009).

[95] - Lavoie (Edit.), Coming to Terms with Forced Migration, p. 89.

ثالثًا: الأبعاد الخارجيّة للمسألة الكرديّة: من المؤامرة إلى المبادرة

شكّلت المسألة الكرديّة هدفًا رئيسًا للسّياسة الخارجيّة التركيّة؛ ليس فقط بسبب أبعادها الخارجيّة، ووجود مجال كرديّ خارج تركيا؛ وإنّما أيضًا لأنّ "حزب العمّال الكردستانيّ" استطاع تعزيز إمكاناته وحضوره السياسيّ والإعلاميّ والتنظيميّ؛ والانطلاق من مختلف مناطق كردستان (والشّتات) إلى داخل تركيا. ولم يكن ذلك ممكنًا لولا توافر بيئة إقليميّة وتحالفات موضوعيّة مساعدة[٩٦]. وقد سبق لعبد الله أوجلان أن قال في آب/ أغسطس عام ١٩٩٣ إنّ "المشكلة الكرديّة فرضت طوقًا على السّياسة الخارجيّة التركيّة"[٩٧]، وربّما فرضت ما هو أكثر من ذلك على السّياسة الداخليّة أيضًا.

وقد تحوّل "الخارج" إلى ذريعةٍ إضافيّة لدى السّلطات من أجل تبرير جانبٍ من الصّراع القوميّ أو تفسيره؛ فقد دأبت تركيا على القول إنّ المسألة الكرديّة هي نتيجة "مؤامرة خارجيّة"[٩٨]، ولكنّها طوّرت لاحقًا مقاربتها للموضوع قائلة: إنّ المسألة، ليست نتيجة لمؤامرة خارجيّة فحسب؛ إذ توجد عوامل وفواعل داخليّة ومحليّة عديدة. ومن ثمّ فقد أصبح للعامل الخارجيّ وزنٌ نسبيّ أقلّ ممّا

---

[٩٦] – انظر مثلا:

Kemal Kirisci & Gareth Winrow, *The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Conflict* (London: Frank Cass, 1997).

[٩٧] – مايكل غونتر، "العامل الكوردي في السياسة الخارجيّة التركيّة"، في هنري باركلي (وآخرون)، القضيّة الكورديّة في تركيا، ترجمة: ههفال، ط١، (أربيل: موكرياني، ٢٠٠٧)، ص٩٧. وذكر سيفان كورنيل (Svante Cornell) أنّ المسألة الكرديّة ليست فقط المسألة الأكثر جدّية على الصعيد الداخلي في تركيا؛ ولكنها أيضا، تشكّل "عقبة رئيسة أمام مطامح تركيا بالاندماج الكامل في المؤسسات الأوروبية". انظر:

Svante E. Cornell, "The Kurdish Question in Turkish Politics", *Orbis*, Vol. 45 Issue 1, (Winter, 2001), at: http://www.cacianalyst.org/Publications/Cornell_Orbis.htm

[٩٨] – غونتر، العامل الكوردي في السياسة الخارجيّة التركيّة، ص ٩٨.

كان يُقالُ عنه في السّابق، وهذا يعني أنّ المسألة "تتغذّى" بفواعلَ خارجيّة ولكنّها ليست نتيجة لها[٩٩].

ارتكز البعد الكرديّ في السّياسة الخارجيّة التركيّة على مقولة "الاحتواء" التقليديّة المعروفة، والتي حاولت بدورها "تفكيك" مصادر الدّعم والتّأييد الخارجيّ المباشرة وغير المباشرة، و"حرمان" حزب العمّال الكردستانيّ من بيئة الدّعم والإسناد الكرديّة والإقليميّة، والتوصّل –من ثمّ– إلى تسويات مع الدّول؛ التي تنطوي علاقاتها مع تركيا على مشاكلَ وأزمات واقعيّة –أو افتراضيّة– تدفعها لمساندة الحزب أو للتّغاضي عن نشاطه على أراضيها.

واستخلصت تركيا –بعد عدّة عقود– أنّ الوسائل التقليديّة لمواجهة الحركة القوميّة الكرديّة لم تؤدِّ إلى حلٍّ للمسألة الكرديّة؛ بل ربّما زادت في التّأييد الاجتماعيّ والسياسيّ لـ "حزب العمّال الكردستانيّ". وهذا يعني ضرورة تجاوز الرّؤى والوسائل والكيفيّات المعتادة في التّعاطي مع الشّأن الكرديّ، والتخلّي عن نظريّة المؤامرة مثلا، والاتّجاه –من ثمّ– إلى تبنّي سياسات جديدة تنطوي على مقاربات أوسع نطاقًا وأكثر نجاعة.

وقد عملت تركيا خلال عدّة عقود على القول إنّ المؤامرة الخارجيّة تستهدف أمن تركيا ووحدتها، وحَمَّلَت دولا مثل سورية والعراق وإيران واليونان وأرمينيا وروسيا –وحتّى الولايات المتّحدة–[١٠٠]

---

[٩٩] – انظر وقارن:

Cengiz Candar, "The Kurdish Question: The Reasons and Fortunes of the "Opening"", *Insight Turkey*, (Ankara: Vol. 11, No. 4, 2009), pp. 13-19.

[١٠٠] – ردّ السفير الأميركي في تركيا "فرانسيس ريكياردوني" على اتّهامات تركيا لواشنطن بدعم "الإرهاب الكرديّ" بالقول إنّ الولايات المتّحدة هي الدولة الأكثر مساعدة لتركيا في موضوع الإرهاب. وقال ريكاردوني: "إنّ المجال الأبرز للتّعاون بين أنقرة وواشنطن هو المجال الاستخباراتيّ... وإنّ واشنطن تقدّم سنويًّا، ومنذ عدّة سنوات، ما يقارب الـ ٤٠٠ مليون دولار لتركيا كمساعدات في مجال مكافحة الإرهاب". في: **السفير**، (١١-٥-٢٠١١).

مسؤوليّة العمل العسكريّ الكرديّ في داخل تركيا[١٠١]. وأبقت الحكومة على الوضعيّة التقليديّة للمسألة الكرديّة في سياستها الخارجيّة، لكنّها واصلت العمل بوسائلَ أخرى.

ويمكن وصف ذلك التّغيير في سياستها بـ "الانتقال" أو "التحوّل النسبيّ" من نظريّة المؤامرة إلى نظريّة المبادرة. وهنا قامت تركيا بتعزيز الاتّفاقات الأمنيّة بسياجٍ من الاتّفاقات الاقتصاديّة والتّفاهمات السياسيّة مع عددٍ كبير من الدّول ذات التّأثير. ويمكن الحديث عن تطوّراتٍ عامّة بهذا الخصوص:

- تمكّنت تركيا من التوصّل إلى توافقاتٍ متفاوتة مع عددٍ من الدّول على "مكافحة الإرهاب"، في إطار مساعٍ مركّبة لاحتواء البيئة الخارجيّة المساعدة لعمل الحزب؛ وذلك مقابل المزيد من الانخراط التركيّ في الإستراتيجيّات الإقليميّة والدوليّة، تحت عناوينَ مختلفة مثل "تصفير المشكلات"، و"العمق الإستراتيجيّ".
- وقّعَت تركيا اتّفاقات أمنيّة محدّدة مع سورية وإيران وأرمينيا واليونان وغيرها، وأكثرها يخصّ "حزب العمّال الكردستانيّ" ويسمّيه بالاسم؛ وكان هدفها من ذلك احتواء أيّ إمكانيّة للنّشاط السياسيّ والإعلاميّ والتنظيميّ.
- زيادة التّفاعل والتّنسيق السياسيّ والاقتصاديّ بين تركيا والدّول ذات التّأثير في الملفّ الكرديّ؛ وذلك بكيفيّةٍ تجعل المكاسب القائمة –أو المؤمّل قيامها– من العلاقات مع تركيا أكبر من المكاسب المُفترض تحصيلها من الدّعم المباشر لـ "حزب العمّال الكردستانيّ" أو من "التّغاضي" عنه.
- تمكّنت تركيا من "إقناع" الغرب بتعريفها للإرهاب في ما يتعلّق بـ "حزب العمّال الكردستانيّ" والمنظّمات التّابعة له أو المتعاطفة معه؛ وخاصّةً منظّمات الدّعم

---

[١٠١] – انظر مثلا:

Kemal Kirisci, "The Kurdish Question and Turkish Foreign Policy", in: Lenore G. Martin and Dimitris Keridis (Edite.) *The Future of Turkish Foreign policy*, (The MIT Press, 2004), p. 274 – 309.

الإعلاميّ والسياسيّ وشبكات التّمويل. وقد أُدرجت أسماء تلك المنظّمات والشّبكات في القوائم الأميركيّة والأوروبيّة للمنظّمات الإرهابيّة.

- الانفتاح على الإقليم الكرديّ في شمال العراق[١٠٢]، وزيادة التّفاعلات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة معه؛ إلى جانب الحوار والتّنسيق السياسيّ. ويبدو أنّ أكراد العراق هم بمعنى ما "حلفاء موضوعيّون" لتركيا في مواجهة تحدّيات ومتطلّبات كرديّة (حزب العمّال الكردستانيّ) وإقليميّة ودوليّة. وهنا تهتمّ تركيا بتعزيز الفروق – بل واستثمار الخلافات السياسيّة– بين "حزب العمّال الكردستانيّ" من جهة، وعدد من القوى السّياسيّة في الإقليم؛ هذا فضلًا عن الزّيادة في الاعتماديّة الاقتصاديّة، بما يجعل الإقليم تحت ضغوط المتطلّبات والتّفاعلات الاقتصاديّة مع تركيا.
- تشكّل المسألة الكرديّة جزءًا من البيئة الداخليّة الخاضعة لاشتراطات الإصلاح وفق "معايير كوبنهاغن" المطلوبة للانضمام لعضويّة الاتّحاد الأوروبيّ، وهي إحدى نقاط الضّعف في مسار تركيا نحو الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ[١٠٣].
- مواصلة العمل بالاتّفاقات الأمنيّة والاستخباريّة مع الولايات المتّحدة وأوروبا وروسيا وسورية وإيران ودول الجوار الأخرى، والتّعاون في مجال الأمن مع إسرائيل[١٠٤].

---

١٠٢ – انظر مثلًا:

Gareth Jenkins, *Turkey and Northern Iraq: An Overview*, (Washington: The Jamestown Foundation, February, 2008). 24p.

١٠٣ – انظر مثلًا:

Kerim Yildiz, *The Kurds in Turkey EU Accession and Human Rights*, (London: Pluto press, 2005), pp.20-41.

١٠٤ - انظر مثلًا:

Efraim Inbar, "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership", *Middle East Review of International Affairs*, (Vol. 5, No. 2, Summer 2001), pp. 48-65.

ومن ذلك العمل على إطلاق قمر صناعيّ خاصّ بمتابعة مراكز "حزب العمّال الكردستانيّ" وأنشطته في شمال العراق وجنوب شرقيّ تركيا.

والمسألة لا تتعلّق بأكراد تركيا فقط، وإنّما تتعدّاهم إلى الجاليات الكرديّة في أوروبا؛ فهي تلعب دورًا نشطًا في دعم المطالب الكرديّة داخل تركيا، وذلك من خلال التّأثير في الدول الأوروبيّة للضّغط على تركيا حتّى تُجري تغييرات في الموضوع الكُرديّ.

يبدو أنّ تحوّل الأتراك النسبيّ من نظريّة المؤامرة إلى نظريّة المبادرة؛ قد أسهم في تخفيف الأبعاد الخارجيّة للمسألة الكرديّة، وهذا من متطلّبات النّواظم الجديدة للسّياسة التركيّة المتمثّلة في "العمق الإستراتيجيّ"[١٠٥]؛ غير أنَّ تردّد الحكومة تجاه المسألة الكرديّة، وتغيّر أدوات العمل السياسيّ، وتطوّر "الوزن النوعيّ" للكرد في السّياسة، والمبادرات الكرديّة المختلفة...[١٠٦]؛ هو ما يزيد – أحيانًا– في سقف التوقّعات والمطالب الكرديّة بكيفيّةٍ تعيد أحيانًا المبادرة التركيّة إلى المربّعات الأولى، وخاصّةً في وجود عاملين رئيسين:

- "فشل" تركيا في التوصّل إلى تسوية –مع العراق والولايات المتّحدة والحكومة الكرديّة شمال العراق– بشأن معسكرات "حزب العمّال الكردستانيّ" ومواقعه في "جبال قنديل" ومناطق الحدود مع العراق.

---

١٠٥ – انظر: أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السّاحة الدوليّة**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث، ٢٠١٠).

١٠٦ – انظر وقارن:

Candar, The Kurdish Question: The Reasons and Fortunes of the "Opening", pp. 16-19.

- "تحوّل"[١٠٧] "حزب العمّال الكردستانيّ" إلى العمل السياسيّ، واقتصار عمله العسكريّ على عمليّات الدّفاع الذاتيّ، وإعلانه المتكرّر عن وقف إطلاق النّار من جانبٍ واحد، وتخفيض العمليّات العسكريّة إلى الحدود الدّنيا.

رابعًا: مبادرة حكومة "حزب العدالة والتّنمية" تجاه الأكراد

قام "حزب العدالة والتّنمية" على طيفٍ واسع نسبيًّا من الأفكار والتّكوينات الاجتماعيّة والسياسيّة، واقتَرح "رؤية جديدة" لتركيا، ورَكَّز على الانفتاح الداخليّ ودمقرطة الحياة السياسيّة[١٠٨]، كما شَرَع في تغييراتٍ عمليّة تجاه عددٍ من القضايا المطروحة على جدول أعمال تركيا وشواغلها، مثل: الكرد والعرب والأرمن والسّريان وغيرهم؛ عزّزها بتغييراتٍ تشريعيّة وقانونيّة اشتغل عليها زمنًا طويلًا، وهيّأ النّاس للتّعديلات الدستوريّة التي أُقِرَّت باستفتاءٍ شعبيّ في ١٢ أيلول ٢٠١٠ [١٠٩].

ومع أنّه يجري الحديث عن "المبادرة الكرديّة"؛ إلاّ أنّ هناك تأخّرا لدى كلٍّ من الحزب والحكومة في إصدار وثائقَ أو خطط أو "خارطة طريق" بهذا الخصوص[١١٠]. وما ظهر من أفكارٍ

---

١٠٧ – انظر وقارن:

Nicholas Patler, *The PKK and Revolutionary Nonviolence: Transforming Struggle for Kurdish Freedom in Turkey*, Working Paper No. 5, February 11, 2008, (Virginia: Mahatma Gandhi Center for Global Nonviolence, James Madison University, 2008), 15p.

١٠٨ – انظر مثلًا:

Graham Fuller, *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World*, (Washington: United States Institute of Peace Press, 2008).
&: Halil M. Karaveli, *Reconciling Statism with Freedom Turkey's Kurdish Opening*, (Washington, Stockholm: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program – A Joint Transatlantic Research and Policy Center, 2010).

١٠٩ - انظر مثلًا:

Selin M. Bölme, Taha Özhan, Constitutional Referendum in Turkey, *Seta Policy Brief*, (Ankara: No. 47, August, 2010).

١١٠ – صدرت دراسات وأوراق عمل وتقارير تتضمّن اقتراحات عامّة عن الموضوع، انظر مثلًا:

وحوارات حتّى الآن؛ لم يشكّل رؤيةً مكتملة. وقد تكون التّسريبات الكرديّة وما يقوله عبد الله أوجلان عن حواره مع الحكومة؛ أكثر المصادر تعبيرًا عنها.

ومن المؤشّرات على مبادرة الحكومة تجاه الأكراد نذكر: جلسة البرلمان التركيّ في ١٢-١١-٢٠٠٩ لمناقشة إعلان الحكومة عن خطّةٍ شاملة تُنهي الصّراع المسلّح، وإجراء تغييرات جوهريّة على مطالب الأكراد الثقافيّة والسياسيّة في تركيا، وتعيين نائب رئيس الحكومة "بولنت أرينتش" مسؤولًا عن الملفّ الكرديّ، وتولّيه أمر الحوار مع الأكراد؛ هذا فضلًا عمّا تحويه خطب رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وأركان حزبه وحكومته من مضامين، وما توخّته الحكومة من إجراءات عمليّة وتعديلات قانونيّة. وهي مبادرات لم تتّخذ بعد شكلا صريحًا ومعلنًا، كما أنّها لم ترسم مسارها النهائيّ بعد.

ويرى "حزب العدالة والتّنمية" أنّ المسألة الكرديّة هي أحد أهمّ شواغل ومشاكل السّياسة العامّة في تركيا، وتمثّل جرحًا نازفًا فيها؛ وأنّها أحد مصادر التّهديد الرّئيسة للاستقرار في تركيا. ومن ثمّ فإنّ على الحزب المبادرة لـ "حلّ" المسألة الكرديّة، بالاعتماد على مبدإ الحوار للتوصّل إلى تسوية للأزمة، وخاصّةً في بعديها الأمنيّ والعسكريّ، ثمّ في بعديها التنمويّ والاقتصاديّ.

غير أنّ العديد من مفردات "المبادرة الكرديّة" للحكومة هي جزء من برنامج الحكومة للإصلاح السياسيّ في تركيا، ولا يقتصر الأمر على الشّريحة الكرديّة، ولكن المطالب الكرديّة تتجاوز ذلك إلى التخطيط لسياسات ذات بعدٍ كرديّ وصنعها في المقام الأوّل[١١١]؛ ومن تلك السياسات ما

Serkan Yolaçan, *A Roadmap for A Solution to the Kurdish Question: Policy Proposals*, (Istanbul: Tesev, 2008).

[١١١] – انتقدت الكاتبة نوراي ميرت، مشاريع أردوغان في شقّ الطّرق وبناء السّدود في بعض المناطق الكرديّة من أجل حلّ المشكلة الكرديّة، قائلة، في صحيفة "ميلليت": إنّ هذه المشاريع تخدم الجميع، لكن المشكلة الكرديّة ليست مسألة أمنيّة ولا طرقا سريعة واسعة، بل هي "قضية هويّة وشخصيّة وكرامة. المسألة الكرديّة لا تحلّ بالطّرق ولا بالاستثمارات التي تريد أن تجعل الكرديّ عاقلًا ومنطقيًّا". وأضافت ميرت، إنّ "مثل هذه السياسة هي إهانة للكرامة الكرديّة". **السفير**، (٨-٦-٢٠١١).

يتعلّق بالهويّة الثقافيّة والقوميّة، وبالحقوق السياسيّة والحكم الذاتيّ أو الإدارة الذاتيّة للمناطق ذات الطّابع الكرديّ، ومنها ما له صلة بهويّة الدّولة.

ولكن ذلك لا ينسجم مع تصوّر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، الذي رأى في مطلب الحكم الذاتيّ "فخًّا قبيحًا". وقال إنّ "فتح مثل هذا النّقاش لا يخدم، لا الديمقراطيّة ولا الحريّة ولا السّلام الاجتماعيّ ولا الأخوّة". وأعلن أردوغان أنّه يدافع عن القضيّة الكرديّة، لكنّه ضدّ النّزعة الكرديّة وضدّ النزعة التركيّة؛ إذ "ليس في حضارتنا مكانٌ للعرقيّة"[١١٢].

وقد رَدَّ عليه عبد السّلام ديمرطاش رئيس "حزب السّلام والديمقراطيّة" الكرديّ؛ واصفًا كلامه عن الأمّة الواحدة واللّغة الواحدة "بالشّرك بالله". وقال إنّ "الله يقول: "وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا"، فأيّ نوع من الإسلام يؤمن به رئيس الحكومة؟... إنّ الإنسان يولد مع لغته وثقافته ومع هويّته الإثنيّة. وما قوله [أيْ أردوغان] إنّه توجد لغة واحدة وأمّة واحدة، سوى محاولة لتذويبنا. وإذا كانوا يعتقدون ذلك فهم مخطئون. إنّ الأكراد يريدون أن يعيشوا مع الآخرين في هذه البلاد لكن بحريّةٍ ومساواة"[١١٣].

وسنركّز في الفقرات التالية على السّياسات العامّة للحكومة ذات التّداعيات الكرديّة وغير الكرديّة، وكذلك السّياسات الخاصّة بالكرد.

١. التّعديلات القانونيّة:

قامت تركيا بتعديلاتٍ قضائيّة واسعة نسبيًّا شملت نظام القضاء وقوانين المحاكمات والعقوبات ومحاكمة العسكريّين أمام محاكم مدنيّة، والمدد القانونيّة، ودعاوى استرداد العقارات، والأوقاف

---

[١١٢] – محمد نور الدين، "أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتيّ"، **السفير**، (٢٩-١٢-٢٠١٠).

[١١٣] – محمد نور الدين، "أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتيّ"، **السفير**، (٢٩-١٢-٢٠١٠).

الدينيّة، والأوقاف العائدة لأفراد ومؤسّسات أو منظّمات في الفترة العثمانيّة، وأوقاف المُهجَّرين والأقليّات وغيرها... وهي جزءٌ من حزمة تعديلات في القوانين، وتوسيع لدائرتها، وتجديد في القضاء، ما فتئت تعمل عليها حكومة حزب العدالة والتّنمية[١١٤].

وقد قال الرّئيس عبد الله غول في هذا السّياق: "إنّ العالم الإسلاميّ يحتاج إلى إصلاحات، ولو أنّ تركيا لم تقم بالتّعديلات القضائيّة لفقدت خاصيّتها كدولة". وأضاف: "لقد صادقت على قانون هيكلة القضاء العالي بهدف التّعجيل في البتّ في القضايا العالقة وحتّى لا تسقط قضايا بالتّقادم، وأنّ ثمّة ٢٠٠ ألف قضيّة على وشك السّقوط بالتّقادم خلال أربع أو خمس سنوات[١١٥].

وقد أدّت التّعديلات القضائيّة إلى زيادة وتيرة المحاكمات بشأن جرائم وقضايا كثيرة؛ لعلّ أهمّها ما يتعلّق بالأمن الوطنيّ والفساد، ومكّنت القضاة من استدعاء مسؤولين مدنيّين وعسكريّين حاليّين ومتقاعدين، واحتجازهم رهن التّحقيق معهم، ومحاكمتهم، وسجنهم؛ وهو أمرٌ لم يكن ممكنًا قبل ذلك. ويمكن الإشارة إلى الاستهدافات "العميقة" لتلك التّعديلات، في النّقاط التالية:

- "حلحلة" و"تفكيك" إحدى "قلاع" العلمانيّة في تركيا.
- "إخضاع" العسكريّين للمحاكم المدنيّة، و"تجريدهم" من امتيازاتٍ خاصّة جعلتهم أحيانًا فوق القانون. وقد ظهرت نتائج التّعديلات على محاكمات تنظيم "أرغينيكون" و "خطّة المطرقة" الانقلابيّة.
- فتح مؤسّسة القضاء أمام المؤيّدين لـ "حزب العدالة والتّنمية" والتيّار الدينيّ.

---

[١١٤] – بموجب التعديلات التي جرى التصديق عليها يوم ٩-٢-٢٠١١ تمّ رفع عدد دوائر المحكمة القضائيّة العليا من ٣٢ إلى ٣٨ دائرة، فيما تمّ رفع عدد دوائر المحكمة الإداريّة العليا من ١٣ إلى ١٥ دائرة. وزيادة عدد أعضاء المحكمة القضائيّة العليا من ٢٥٠ إلى ٣٨٧ عضوًا، وأعضاء المحكمة الإداريّة العليا من ٩٥ إلى ١٥٦ عضوًا. وستكون لكلّ محكمة عليا هيئة مؤلّفة من رئيسٍ واحد وأربعة أعضاء تتّخذ قراراتها بالغالبيّة البسيطة. **تركيا اليوم**، (١٤-٢-٢٠١١).

[١١٥] – **ستار**، (١٤-٢-٢٠١١)

وتُعدّ التّغييرات القانونيّة –بما فيها قوانين العقوبات والإدارة المحلّية والإعلام والحريّات العامّة– مدخلا آخرَ لـ "الدّمقرطة" في تركيا؛ حتّى لو أُحيط ذلك بقدرٍ من المخاوف على الأمن القوميّ ووحدة الدّولة وهويّتها. وإنّ ثمّة تجاذبات حادّة نسبيًّا بين الإطار القانونيّ لسياسات الأمن القوميّ ومتطلّبات التطوّر الديمقراطيّ[١١٦]؛ وهذا ما يجعل المسألة الكرديّة حاضرة في مقدّمة السّجال السياسيّ الدّاخل. ومهما يكن الأمر؛ فإنّ التّعديلات القانونيّة التي لا تخصّ الكرد فقط، تزيد تحكُّمًا في إمكانيّة تحرّك الكرد تجاه التّنظيم الذاتيّ وتجاه الدّولة، وقد تضمّنت التّغييرات أمورًا تتعلّق بالحقوق الثقافيّة واللغويّة.

٢. الحقوق الثقافيّة:

ثمّة ما يشبه "الثورة الثقافيّة" لدى أكراد تركيا، وهي ليست نتيجة للتّغييرات السياسيّة، وإن كانت تفيد منها؛ وإنّما هي أحد أهمّ محدّداتها وفواعلها العميقة. ذلك أنّ حراك الكُرد السياسيّ والثقافيّ في تركيا قد ارتفعت وتيرته بكيفيّةٍ نشطة، يصعب معها "مواجهته" بالأدوات التقليديّة أو بالسّياسات السّابقة. ويبدو أنّ حزب العدالة والتّنمية قد حاول "احتواء" ذلك الحراك، بـ "الاستجابة" النسبيّة له، و "التكيّف" معه، وليس بـ "مواجهته". وهنا تؤوَّل الاستجابة للمطالب الثقافيّة على أنّها نوعٌ من الاحتواء النسبيّ لمطالبَ، يمكن أن تكبُر، لو تمّ التّعاطي معها بشكلٍ سلبيّ.

وقد أجازت التّعديلات الدستوريّة –التي أقرّها البرلمان بعد الاستفتاء العامّ في ٢٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ استخدام اللّغات غير التركيّة مثل الكرديّة والعربيّة في الإعلام والنّشر. ورأى الأكراد أنّ

---

[116] - Ersel Aydinli, "Between Security and Liberalization: Decoding Turkey's Struggle with the PKK", *Security Dialogue*, (London: Vol. 33, No. 2, 2002), pp. 209–225.

تلك التّعديلات اعتراف رسميّ بوجود الأكراد في تركيا، ولكن لم يتطوّر الأمر إلى إدخال اللّغة الكرديّة رسميًّا في نظم التّعليم، ولم تصبح لغة رسميّة للبلاد[١١٧].

ويُعَدّ طلب التّعليم باللغة الكرديّة، والسّماح بأن تكون المعاملات الرسميّة بتلك اللغة من أولويّات مطالب الحركة الكرديّة في تركيا؛ وذلك بحسب تصريحاتٍ لرئيس حزب السّلام والديمقراطيّة (الكرديّ المعارض) "عبد السّلام ديميرتاش"، الذي قال في "ديار بكر": "إنّه سيبدأ حملة للعصيان المدنيّ، مقابل مجموعة من الشّروط منها "التّعليم باللّغة الكرديّة"[١١٨].

وقد سبق للرّئيس عبد الله غول رَفْضُ أن تكون الكرديّة لغةً رسميّة للدّولة؛ وذلك خلال زيارةٍ له إلى ديار بكر، كبرى مدن الجنوب الشّرقيّ، ذات الأكثريّة الكرديّة. وقال: "اللّغة الرسميّة للجمهوريّة هي التركيّة، ويجب أن تبقى كذلك. ولغة المؤسّسات الرسميّة هي التركيّة، إنّها لغتنا المشتركة، والحقيقة أيضًا أنّ لدينا في الجمهوريّة التركيّة مواطنين يتحدّثون لغاتٍ مختلفة. لدينا ناطقون بالعربيّة في مناطقَ أخرى، كما يوجد لديكم هنا ناطقون بالكرديّة. هناك لغات لمواطنينا غير المسلمين، الذين يتضاءل عددهم. وهذه اللغات، تعود إلينا كلّها"[١١٩].

وقال رئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان، معلّقًا على "التّقارب" بين حزب الشّعب الجمهوريّ (المعارض) وحزب السّلام والديمقراطيّة (الكرديّ المعارض)، إنّ هناك وثائق وأدلّةً تُثبت أنّ "عصمت إينونو" وبعض وزراء "حزب الشّعب الجمهوريّ" –الذين شكّلوا الحكومة في فترة الأربعينيّات من القرن الماضي– هم الذين منعوا نشر الكتب والمخطوطات المكتوبة باللّغة

---

١١٧ - حول تجاذبات الهويّة اللغوية والثقافية بين الأكراد والدولة في تركيا، انظر مثلا:

Nesrin Ucarlar, *Between Majority Power and Minority Resistance: Kurdish Linguistic Rights in Turkey*, (Sweden: Lund University, 2009).

١١٨ – **صباح**، (٢٤-٣-٢٠١١).

119 - "Gul emphasizes Turkish as official language in first Diyarbakır speech", *Today's Zaman*, (Istanbul: 31-12-2010).

الكرديّة. في حين أنّ حزبه "العدالة والتّنمية" هو من وضع حدًّا لذلك. وأشار إلى أنّ الشّعب التركيّ واحد بمختلف تركيباته العرقيّة، وأنّ "وطننا واحد وعلَمنا واحد، والفاتحة وياسين مشتركة بيننا، فلماذا الخلاف؟"[١٢٠]. وقال في حيّز آخر: "وأمّا الآن، فيمكن لكلّ شخص أن يتكلّم بلغته الأمّ، وأن يطبع بلغاتٍ ولهجاتٍ مختلفة، وأن يفتح دورات لتعليمها، وأن يفتح أقسامًا لها في الجامعات، لكن اللّغة المشتركة واحدة، وهي التركيّة"[١٢١].

وهكذا صار بإمكان الكرد استعمال اللّغة الكرديّة في كلّ الميادين؛ ما عدا المعاملات الرسميّة. كما أنشأت الحكومة محطّة تلفزيّةً باللّغة الكرديّة، فضلا عن تأسيس العديد من المحطّات الخاصّة، والصّحف، ودُور النّشر النّاطقة باللّغة الكرديّة.

وقد تحوّل الوضع اللغويّ للكُرد من حالة المنع إلى الاعتراف التدريجيّ بالحقوق اللغويّة؛ غير أنّه ليس من المتوقّع التوصّل إلى تسوية بشأن إعلان الكرديّة لغةً رسميّةً في تركيا ككلّ، أو في مناطقَ معيّنة منها، أو حتّى في البرلمان. يُذكر في هذا السّياق أنّ اللّغة الإثنيّة في تركيا كانت بمنزلة لغة ثانية؛ وهي لغة التّواصل الاجتماعيّ وليس المعاملات الرسميّة، وفي بعض الأحيان تقتصر على الاستعمال الضيّق بين أفراد العائلة.

وقد أدّت التطوّرات السياسيّة الخاصّة باللّغة في تركيا إلى توسيع الخيار في توسّل اللّغة الأصليّة أو اللغة الثّانية بالنّسبة إلى الجميع[١٢٢]. وهكذا فإنّ ٧٩% من الأكراد يستخدمون اللّغة التركيّة في المنزل والحياة الخاصّة، و٣,٨% منهم يستخدمون اللّغة العربيّة، و٣,٢% يستخدمون اللّغة الزازائيّة؛ في حين أنّ ٢٠,٧% من الأتراك يستخدمون الكرديّة، و٣,٢% يستخدمون العربيّة،

---

[١٢٠] – "أردوغان: حزب الشعب الجمهوري هو أوّل من بدأ بمنع اللغة الكردية"، **تركيا**، (٢١-٥-٢٠١١).

[١٢١] – محمد نور الدين، "أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتيّ"، **السفير**، (٢٩-١٢-٢٠١٠).

[122] - Salih Akyurek, *What are the Kurds and Zazas Thinking About? Alook to the Shared Values and Symbols*, Report, No. 26, January, 2011. (Istanbul: Bilge Adamlar Stratejik Araştırmalar Merkezi, 2011).

و١,٩% يستخدمون الزازائيّة (انظر الجدول ١٠). وهذه إحصائيّات تتطلّب المزيد من التقصّي والتّدقيق.

الجدول (١٠):استخدام اللغة الثانية (في المنزل) – جنوب شرقيّ تركيا

استخدام اللغة الثانية في جنوب شرقيّ تركيا					
اللّغة الأصليّة	لا يستخدمون اللغة الثانية في المنزل	الكرديّة	الزازائيّة	العربيّة	التركيّة
الكرديّة	19.1	-	3.2	3.8	79
الزازائيّة	7.6	25.4	-	1.1	86.2
العربيّة	10.6	29.1	0.5	-	84
التركيّة	72.3	20.7	1.9	3.2	-

المصدر: Salih Akyurek, *What are the Kurds and Zazas Thinking About? Alook to the Shared Values and Symbols*, Report, No. 26, January, 2011. (Istanbul: Bilge Adamlar Stratejik Araştırmalar Merkezi, 2011), p.5.

٣. على صعيد الرّأي العامّ

عملت حكومة أردوغان على زيادة الثّقة بالانفتاح الداخليّ تجاه الكرد والتّكوينات الاجتماعيّة والثقافيّة والإثنيّة الأخرى. وقد خَفَّفَت الضّغوط المتراكمة بسبب السّياسات السّابقة، ليس تجاه الكرد فقط، وإنّما أيضًا تجاه المؤسّسة العسكريّة، التي أيّدت المبادرة الكرديّة للحكومة. وهذا يعني أنّ الطّرفين الرّئيسين في النّزاع (حزب العمّال الكردستانيّ، والمؤسّسة العسكريّة) قد أيّدا المبادرة. وإذا كان كلام عبد الله أوجلان عن السّلام معروفًا ومتواترًا؛ فإنّ كلام رئيس الأركان التركيّ – آنذاك– إلكر باسبوغ يبدو مختلفًا؛ إذ هو يقول: "إنّ القتال ضدّ الإرهاب يتطلّب القوّة والصّبر،

إضافةً إلى متابعة كلّ خيار محتمل بهدف إنهاء العنف السياسيّ"[١٢٣]. وإنّ الجيش يدعم مبادرة الحكومة[١٢٤].

وقد أشاعت المبادرة قدرًا من التّوافق السياسيّ بشأنها من حيث المبدأ. والواقع أنّ التّوافق العمليّ أو الجدّي على المبادرة كفيل بدفعها إلى الأمام، خصوصًا وأنّ "حزب العمّال الكردستانيّ" قد تعهّد بأنّه في حال أوقف الجيش عمليّاته العسكريّة ضدّ الحزب في مناطق الكرد؛ فإنّه سيبادل ذلك بوقف العمليّات العسكريّة الكرديّة[١٢٥]. ولكن تصريحات الجيش لم تتكرّر كثيرًا، كما أنّ عمليّاته العسكريّة لم تتوقّف[١٢٦].

تعدّ التطوّرات الواقعة بين الحكومة و"حزب العمّال الكردستانيّ" مناسبةً لتعزيز أجواء من الثّقة بينهما، والعمل على إيجاد تسوية تخفّف من حدّة الصّراع، أو تحوّله –على الأقلّ– إلى صراعٍ سياسيّ بدلا عن الصّراع الأمنيّ والعسكريّ. وهكذا أصبح الموضوع الكرديّ مألوفًا في المناقشات الإعلاميّة والسياسيّة، وأظهرت نتائج استطلاعات الرّأي تأييدًا متزايدًا –ولكنّه غير حاسم حتّى الآن– لسياسة الانفتاح على المسألة الكرديّة؛ إذ أيّد المبادرة ٣١,٦% من المستطلعة آراؤهم، وأيّدها جزئيًّا ٢١,٣% منهم؛ فيما عارضها ٤٣,٨%. (انظر الشّكل ١)

---

123 - *Star* Daily News, (Istanbul: September, 23, 2009), in: Emrullah Uslu, "Turkish Military Supports the Government's Kurdish Initiative", *Eurasia Daily Monitor*, (Vol.6, Issue, 175, September 24, 2009).

124 - Ibid.

125 - *Radical*, (September, 13, 2009).

١٢٦ – طلب الجيش من البرلمان (*NTV*, September, 18, 2009) تمديد العمل بالقرار الذي يخوّل له القيام بعمليّات عسكرية ضدّ أهداف حزب العمّال الكردستانيّ في شمال العراق، وقد وافقت حكومة أردوغان على ذلك. (Star, September, 22, 2009). وفي اليوم التالي (٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩) أعلن حزب العمّال الكردستانيّ عن تمديدٍ رابع لوقف إطلاق النّار لتشجيع المبادرة الكرديّة للحكومة، على الرّغم من انتقاده لها بسبب عدم اعتبارها الزّعيمَ الكرديَّ عبد الله أوجلان الطّرفَ المفاوض عن الجانب الكرديّ، وعدم التّنسيق الصّريح معه. (*Firat News Agency*, September, 23, 2009).

الشكل (1): هل أنت مع المبادرة الكرديّة للحكومة أو ضدّها؟

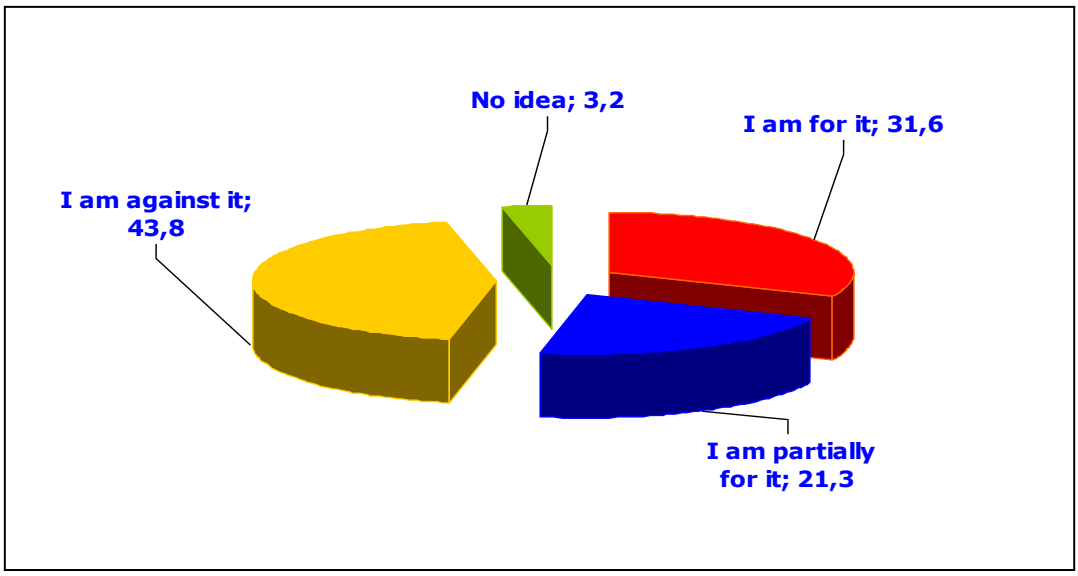

Ozer Sencar & Sıtkı Yildiz, Social and Political Situation in Turkey: "Kurdish initiative", August, 22 to 23, 2009, (Ankara: MetroPOLL Strategic ve Social Research Centre, 2009).

وثمّة فارقٌ طفيف بين الشّريحة التي ترغب في منح الكُرد حقوقًا ثقافيّة وسياسيّة أكثر –وهي ٥٤,٧%– وتلك التي لا تريد ذلك، وهي تمثّل ٤٤,٣% (انظر الشّكل ٢). وهذا يدلّ على الطّبيعة الشّائكة للموضوع الكرديّ وتجاذبات الرّأي العامّ بشأنه[١٢٧]. وهنا يعتقد ٤٨,٩% من الذين استُطلعت آراؤهم أنّ مبادرة الحكومة تجاه الأكراد، لن تسرّع العمليّة الديمقراطيّة في تركيا؛ فيما رأى ٤٣,٢% عكس ذلك الرّأي[١٢٨].

---

[١٢٧] – انظر وقارن:

Murat Somer, "Resurgence and Remaking of Identity: Civil Beliefs, Domestic and External Dynamics, and the Turkish Mainstream Discourse on Kurds", *Comparative Political Studies*, (Vol. 38 No. 6, August 2005), pp. 591-622

[128] - Ozer Sencar & Sıtkı Yildiz, Social and Political Situation in Turkey: "Kurdish initiative", August, 22 to 23, 2009, (Ankara: MetroPOLL Strategic ve Social Research Centre, 2009).

الشّكل (٢): هل يسعدك أم يزعجك منح المواطنين الكرد حقوقًا ثقافيّة وسياسيّة أكبر؟

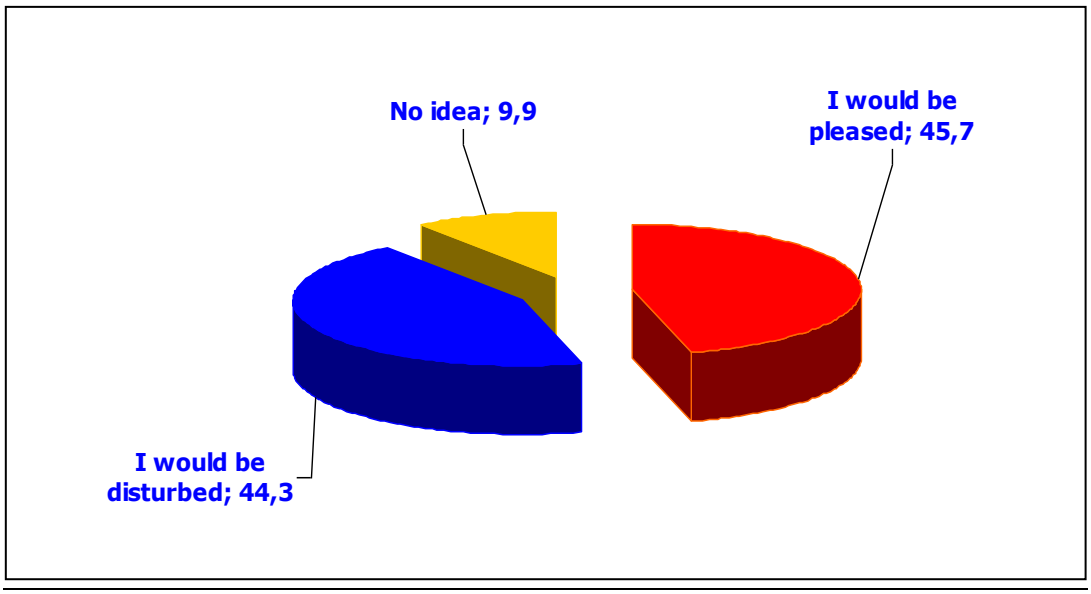

Sencar & Yildiz, Social and Political Situation in Turkey.

وقد أظهرت نتائج استطلاع رأيٍ أُجري في الفترة ٢٢-٢٣ آب / أغسطس عام ٢٠٠٩ أنّ ٥١,١% من الأتراك يعتقدون أنّ حزب العدالة والتّنمية جادّ في البحث عن حلٍّ للمسألة الكرديّة؛ فيما رأى ٤١,١% أنّه غير جادّ في ذلك[١٢٩].

وقد وجد ٢٣,١ % من السكّان أنّ أهمّ مصادر المسألة الكرديّة هو مشكلات اجتماعيّة – اقتصاديّة؛ فيما رأى ١٤,١% منهم أنّ أسبابها قوى خارجيّة، ويعتقد ١١,٦% أنّ العامل الأهمّ فيها هو السّياسات الحكوميّة. (انظر الجدول ٨)

[129] - Sencar & Yildiz, Social and Political Situation in Turkey.

الجدول (١١): تقديرات السكّان في تركيا بخصوص أسباب المسألة الكرديّة في تركيا، بحسب نتائج استطلاع رأي أُجري في الفترة ٢٢-٢٣ آب / أغسطس عام ٢٠٠٩.

ما هو السّبب الأهمّ للمسألة الكرديّة في تركيا؟	
السّبب أو المصدر	النّسبة (%)
أسباب اقتصاديّة اجتماعيّة	٢٣,١
ليست مشكلة جديّة	١٦,٤
قوى خارجيّة	١٤,١
الجريمة	١٣,٠
حزب العمّال الكردستانيّ	١٢,٣
سياسة الدّولة	١١,٦
القوميّة الكرديّة	٨,١
أسباب أخرى	١,٤

المصدر: Bülent Aras (& Others.), Public Perception of the Kurdish Question in Turkey, (Ankara: Seta: Foundation for Political, Economic & Research, Pollmark: Research Corporation, 2009), p.23.

وإذا ما اعتمدنا التّصنيف الإثنيّ (القوميّ) بين الأتراك والأكراد، في رصد الإجابات عن السؤال نفسه؛ فإنّه تظهر لنا فروق نسبيّة في اتّجاهات الرّأي بشأن المسألة، وخاصّةً في بعض المفردات الخلافيّة مثل "دور القوى الخارجيّة"؛ إذ وجدها ١٦,٢% من الأتراك سببًا في المسألة الكرديّة، فيما انخفضت النّسبة مع الأكراد إلى ٥,٦%. وأعاد ١٤,٥% من الأتراك الأمر إلى حزب العمّال الكردستانيّ، فيما انخفضت النّسبة إلى ٣,٣% لدى الأكراد. (انظر الجدول ١٢).

الجدول (١٢): تقديرات السكّان بشأن أسباب المسألة الكرديّة في تركيا – بحسب القوميّة.

ما هو السّبب الأهمّ للمسألة الكرديّة في تركيا؟ – بحسب القوميّة		
السّبب أو المصدر	الأتراك (%)	الأكراد (%)
أسباب اقتصاديّة اجتماعيّة	٢٢,٠	٢٧,٢
ليست مشكلة جدّية	١٩,٦	٣,٨
قوى خارجيّة	١٦,٢	٥,٦
الجريمة	٩,٢	٢٨,٠
حزب العمّال الكردستانيّ	١٤,٥	٣,٣
سياسة الدّولة	١٠,٠	١٨,٢
القوميّة الكرديّة	٧,٤	١٠,٩
أسباب أخرى	١,١	٢,٥

المصدر: Bülent Aras (& Others.), Public Perception of the Kurdish Question in Turkey, (Ankara: Seta: Foundation for Political, Economic & Research, Pollmark: Research Corporation, 2009), p.24.

ورأى ٧١,١% من السكّان أنّ السّياسات الحكوميّة، التي اتّبعت لمواجهة المسألة الكرديّة خلال الـ ٢٥ عامًا الماضية، لم تكن ناجحة؛ في حين وجدها ٢٠% ناجحة، ولم يكن لدى ٨,١% جواب. وإذا تمّ التّدقيق في الإجابات على أساس القوميّة (أتراك – أكراد)؛ فإنّنا نجد ٢١,٩% من الأتراك و١٤,٨% من الأكراد يرونها ناجحة، فيما رأى ٧٠,٤% من الأتراك و٧٥,٠% من الأكراد أنّها غير ناجحة. (انظر الجدول ١٣).

الجدول (١٣): رأي الأتراك والأكراد في السّياسات الحكوميّة تجاه المسألة الكرديّة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية.

هل كانت السّياسات الحكوميّة تجاه المسألة الكرديّة خلال الـ٢٥ سنة الماضية ناجحة؟ – بحسب القوميّة		
الإجابة	الأتراك (%)	الأكراد (%)
نعم	٢١,٩	١٤,٨
لا	٧٠,٤	٧٥,٠
لا جواب	٧,٧	١٠,١

المصدر: Bülent Aras (& Others.), Public Perception of the Kurdish Question in Turkey, p. 31.

ويُعوِّل السكّان على أنّ توصّل مؤسّسات الدّولة –ومنها الحكومة والمؤسّسات والجيش– إلى توافقٍ عامّ على المسألة الكرديّة لا بدّ أن يساعد في حلّ المسألة الكرديّة، ويوافق على ذلك

٦٤,٥% من المستطلعين، ولا يوافق عليه ٢٣,٩%، وهذا تطوّرٌ كبير بالنّسبة إلى اتّجاهات الرّأي بشأن الموضوع. وهنا نجد تقاربًا بين الأتراك والأكراد الذين يوافقون على ذلك بحسب النّسب الواردة على التّوالي، وهي: ٦٣,٨% من الأتراك و٦٨,٥% من الأكراد. (انظر الجدولين ١٤ و١٥).

الجدول (١٤): هل تعتقد أنّ التوصّل إلى توافقٍ بين مؤسّسات الدّولة، يمكن أن يفضي إلى حلّ للمسألة الكرديّة؟ – بحسب القوميّة.

هل تعتقد أنّ التوصّل إلى توافق بين مؤسّسات الدّولة، يمكن أن يفضي إلى حلّ للمسألة الكرديّة؟ – بحسب القوميّة		
الإجابة	الأتراك (%)	الأكراد (%)
نعم	٦٣,٨	٦٨,٥
لا	٢٤,٨	٢٠,٢
لا جواب	١١,٤	١١,٣

المصدر: Bülent Aras (& Others.), Public Perception of the Kurdish Question in Turkey, p. 35.

وقد أظهرت نتائج الاستفتاء العامّ على التّعديلات في ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠ تأييد أكثر من ٩٠% من الأكراد (انظر الجدول ١٤) للتّعديلات التي يقترحها حزب العدالة والتّنمية؛ بكيفيّةٍ تظهر تأييدًا غير مسبوق لسياسات حكومة "حزب العدالة والتّنمية" عامّةً في ما يتعلّق بالكرد على نحوٍ خاصّ.

الجدول (١٥): مستوى المشاركة والتّصويت في الاستفتاء العامّ للتعديلات الدستوريّة (١٢ أيلول ٢٠١٠) في المدن الكرديّة.

مستوى المشاركة والتّصويت في الاستفتاء العامّ للتّعديلات الدستوريّة (١٢ أيلول ٢٠١٠) في المدن		
المدينة	المشاركة في الاستفتاء	التّصويت بـ"نعم"
حكاري	٩,٠٥	٩٤,٢٧
شرناك	٢٢,٥	٨٩,٠٨
ديار بكر	٣٤,٨	٩٣,٩٢
باتمان	٤٠,٦٢	٩٤,٦٩
فان	٤٣,٦١	٩٤,٤٥
ماردين	٤٣	٩٣,٤٥
موس	٥٤,٠٩	٩٢,٢١
سرت	٥٠,٨٨	٩٥,١٧
آغري	٥٦,٤٢	٩٥,٧٥
أغدير	٥١,٠٩	٥٣,٧٥

المصدر: Hatem Ete (& Others), Turkey's Constitutional Referendum of 2010 and Insights for the General Elections of 2011, Seta Policy Report, (Ankara: No. 5, February, 2011), p. 19.

٤. أوجلان وحزب العمّال الكردستانيّ

قامت حكومة أردوغان بالاتّصال بـ "عبد الله أوجلان"، وأشاعت من خلاله[١٣٠] –ودون أن تعلن ذلك رسميًّا– أنّها تواصل حوارًا سياسيًّا من أجل التوصّل إلى خارطة طريق للمسألة الكرديّة؛ كما أنشأت مجموعات اتّصال ومناقشات سياسيّة واستطلاعيّة، وتوجّهت بإقامة ندوات واستطلاعات رأي وحوارات أكاديميّة عن الموضوع.

وعَلَّق "جميل بايك" –الرّجل الثاني في "حزب العمّال الكردستانيّ"– على سياسات "حزب العدالة والتّنمية" تجاه الأكراد، بالقول: إنّ "أردوغان يعمل لكسب الوقت، ويكتفي بالقول إنّه يعترف بوجود

---

[١٣٠] – كان ثمّة اتّصالات سابقة مع الدّولة منذ تورغوت أوزال، انظر مثلًا: كراس (غفل عن ذكر اسم معدّه)، **المحادثات السريّة بين حزب العمّال الكردستانيّ والدولة التركيّة**، ط١، (دمشق: دار الشموس، ٢٠٠٠).

الشّعب الكرديّ، لكنّه لا يفعل شيئًا لتحقيق مطالبه ويريد خداع الجميع، وإنّ حزب "أردوغان" يسعى إلى "شرقٍ أوسط جديد" بإدارته وتحت مظلّة ما يسمّى "الإسلام المعتدل" وبرعاية "حلف شمال الأطلسيّ"[١٣١].

وعلى الرّغم من "فشل" مساعي الحكومة أو اصطدامها بالجدار، وخاصّةً بعد السّجال الانتخابيّ العنيف بين أردوغان و"حزب السّلام والدّيمقراطيّة" الكرديّ؛ فقد أعاد أردوغان تكليف "بولنت أرينتش" بمتابعة الملفّ الكرديّ، كما واصل عبد الله أوجلان مساعيه السياسيّة من أجل التّسوية. ونُقل عنه طلبه من الجناح العسكريّ لـ "حزب العمّال الكردستاني" أن يتريّث في العمليّات العسكريّة، وأن يكتفي بالدّفاع عن النّفس، بعد انتهاء مهل متكرّرة لوقف إطلاق النّار من جانبٍ واحد. كما طالب أوجلان النوّابَ الأكراد بالعودة إلى البرلمان في إطار "اتّفاقٍ مكتوب" مع أردوغان. وكان ذلك مؤشّرا على رغبةٍ كرديّة في تحفيز الحكومة على مواصلة طريق التّسوية السياسيّة في الموضوع الكرديّ، حتّى مع التوتّر الكبير الذي تولّد عن الانتخابات، وأزمة المقاعد النيابيّة، وعودة الصّدامات المسلّحة.

ويدرك الأتراك مركزيّة عبد الله أوجلان لدى الأكراد ككلّ، وليس فقط لدى "حزب العمّال الكردستانيّ" أو "حزب السّلام والدّيمقراطيّة"، وتحوّله إلى مركز ثقل السّياسة الكرديّة و"أيقونة" لها؛ لدرجة يمكن معها القول إنّ المطالب الكرديّة تكاد تتمحور حول هدف واحد، وهو إطلاق سراح عبد الله أوجلان المعتقل في سجنٍ بجزيرة "إمرالي" في بحر مرمرة.

وقد أظهرت نتائج استطلاع رأي أُجري في الفترة ٧-١٥ آب / أغسطس ٢٠٠٩، أنّ ٣٦% من المستطلعين يرون أنّ "تحييد" الجيش لـ "حزب العمّال الكردستانيّ" سوف يحلّ المشكلة؛ فيما رأى ٥٥,٦% خلاف ذلك. وقد رأى ٤٠,١% من الأتراك و١٦,١% من الأكراد إمكانيّة ذلك، فيما رأى ٥١,٧% من الأتراك و٧٥,٣% من الأكراد استحالته. انظر الجدول (١٦).

---

[١٣١] – **السّفير**، (١٥-٢-٢٠١١).

الجدول (١٦): هل أنّ تحييد الجيش التركي لـ(P.K.K) سيحلّ المسألة الكرديّة؟ – بحسب القوميّة.

هل ترى أنّ تحييد الجيش التركيّ لـ(P.K.K) سيحلّ المسألة الكرديّة؟ – بحسب القوميّة		
الإجابة	الأتراك (%)	الأكراد (%)
نعم	٤٠,١	١٦,١
لا	٥١,٧	٧٥,٣
لا جواب	٨,٢	٨,٦

المصدر: Bülent Aras (& Others.), Public Perception of the Kurdish Question in Turkey, p. 34.

ومن هنا يلمّح الكاتب "جنكيز تشاندار" إلى أنّ الأزمة البرلمانيّة بين الأكراد وحكومة أردوغان – المتمثّلة في مقاطعة النوّاب الكرد للبرلمان– ستنتهي بدعوة عبد الله أوجلان النوّابَ الأكراد إلى عدم المقاطعة، وأداء اليمين الدستوريّة. ويبدو أنّ المهمّ بالنّسبة إلى أوجلان هو "أن يبدأ النوّاب مفاوضات مع الدّولة أو الحكومة لتوثيق مطالبهم في اتّفاقٍ مكتوب يتّفق عليها مع الحكومة وتتضمّن مطالبَ مثل خفض العتبة البرلمانيّة، وتغيير عدد من القوانين من أجل الإفراج عن زملائهم النوّاب المسجونين وإعادة انتخاب النّائب "خطيب دجلة" الذي حُرِمَ من حقّه النيابيّ ظلمًا"[١٣٢].

ويعرض رئيس الأركان السّابق الجنرال "ايلكر باشبوغ" –في حوار لصحيفة "ميلليت" (٧–٨–٢٠١١) خلاصة تجربته في التّعاطي مع المسألة الكرديّة، ويوافق على ما قاله رجب طيب أردوغان خلال الحملة الانتخابيّة من أنّه لا توجد مسألة كرديّة في تركيا، وأنّ الحلّ مرهون بالتخلّص من قيادات "حزب العمّال الكردستانيّ"[١٣٣]، الذي يتألّف – بحسب باشبوغ – من الأجنحة التّالية[١٣٤]:

---

١٣٢ – جنكيز تشاندار، "مخالفة النوّاب الأكراد الأتراك أوجلان"، **راديكال**، (١٢–٧–٢٠١١).

١٣٣ – "باشبوغ يدعو لتصفية الأكراد في قنديل"، **السفير**، (٨–٨–٢٠١١١).

١٣٤ – المرجع نفسه.

١- الأوّل هو الجناح المسلّح الموجود في جبال قنديل بشمال العراق، وداخل هذا الجناح توجد ثلاث مجموعات: "مراد قره يلان" و"جميل بايبق" و"دوران قالقان".

٢- الثّاني هو الجناح السياسيّ، وأكبر مجموعة فيه موجودة في بلجيكا، وأهمّ ميزة لهذا الجناح قوّته الاقتصاديّة، وإذا انقطع المدد الماليّ سيدخل الجناح المسلّح في صعوبات.

٣- الجناح الثّالث هو التّشكيلات السياسيّة وبعض منظّمات المجتمع المدنيّ في تركيا.

٤- الجناح الرّابع هو "ايمرالي"، أي الزّعيم عبد الله أوجلان المحتجز في جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة.

وقد وصل أوجلان إلى الاقتناع بأنّ حكومة "حزب العدالة والتّنمية"، لا تقوم بما يجب عليها القيام به تجاه الأكراد؛ وذلك إثر الانتخابات البرلمانيّة (١٢-٦-٢٠١١). وقال: "إنّه لا يمكن الاستمرار في وقف النّار مع الدّولة التركيّة من دون توفير الظّروف المناسبة لتحرّكه". ونقَل محاموه عنه خلال لقائهم به يوم ٢٧ تمّوز ٢٠١١، "من دون أن أكون حرًّا وطليقًا في تحرّكاتي، لن أتدخّل في عمليّة السّلام هذه، ولن أشارك فيها؛ فلم يعد صائبًا أن أستمرّ في العمل كالسّابق"[١٣٥].

٥. المقاربة التنمويّة: مشروع (غاب) مرّة أخرى

تمثّل متطلّبات التّنمية والاحتياجات الرّئيسة للإنسان في جنوب شرقيّ تركيا، إلى جانب عواملَ أخرى، أبرز التحدّيات التي تواجه المبادرة الكرديّة للحكومة؛ ذلك أنّ إطلاق مبادراتٍ لتسوية النّزاع والتخلّص من العنف، دون العمل على "تجفيف" مصادره وتغيير عوامله وفواعله العميقة؛ قد يكون مفيدًا إلى حين، إلا أنّه قد يؤدّي إلى مزيد من عدم الثقة، وإلى الفشل الذّريع في السّياسات العامّة.

---

[١٣٥] – "أوجلان: وقف إطلاق النار لن يستمرّ"، **السفير**، (٨-٨-٢٠١١).

وقد ارتأت حكومة "حزب العدالة والتّنمية" ضرورة إعادة النّظر في مشروع تنمية جنوب شرقيّ الأناضول (غاب) أو إعطائه دفعة جديدة للمساعدة في تغيير البيئة الاجتماعيّة – الاقتصاديّة في المناطق الكرديّة[١٣٦]. وهذا جزءٌ من السّياسات العمليّة على مستوى البلاد ككلّ، ولا يخصّ الأكراد فقط؛ لأنّ مشروع (غاب) يشمل طيفًا واسعًا من مناطق وسكّان جنوب شرقيّ تركيا بأتراكه وعربه وتكويناته الأخرى.

وفي ما يتعلّق بمشروع الحكومة التنموي للمناطق الكرديّة؛ تحدّث رجب طيب أردوغان من مدينة ديار بكر (يرافقه ١٢ وزيرًا و٧٥ من كبار الموظّفين والإداريّين) إلى نحو ١٣٠٠ شخص عن المشاريع التي تعتزم الحكومة مباشرتها في إطار خطّتها لرفع مستوى تنمية المناطق الكرديّة. وتحدّث عن استثمار ١٢ مليار دولار خلال السّنوات الخمس القادمة في ٧٣ مشروعًا جزئيًّا في تسع مدن أو مقاطعات في المنطقة. وإضافةً إلى مفردات مشروع (غاب) التي سبق الحديث عنها؛ فقد تحدّث أردوغان عن تحويل المنطقة –خاصّةً ديار بكر– إلى "مراكز جذب" للشّركات الصّغيرة والمتوسّطة والكبيرة، للعمل في شروطٍ قانونيّة وتشريعيّة وبنى تحتيّة أكثر كفاءة. ووعد بخلق ٣,٨ مليون فرصة عمل[١٣٧].

وحدّثت الحكومةُ الأكرادَ عن خططٍ طموحة لتضييق –وربّما إزالة– الفجوة بين المناطق الكرديّة وغيرها من مناطق وسط وغرب البلاد خلال مدّةٍ زمنيّة وجيزة[١٣٨]. وقد كان أردوغان طموحًا جدًّا عند حديثه عن عام ٢٠١٢، وربّما كان يقصد اعتباره نقطة استدلال ومقارنة وليس نقطة نهاية وختام.

---

١٣٦ – انظر وقارن:

Yolaçan, A Roadmap for A Solution to the Kurdish Question, p.20.

137 - Ibrahim Kalın, ""AK Party and the Kurdish Issue: A New Beginning?", *Today's Zaman*, (Istanbul: 05.06.2008).

138 - Ibid.

٦. مشروع عودة المهجّرين

أعلنت حكومة "بولنت أجاويد" مشروع إعادة المهجّرين في آذار / مارس ١٩٩٩، من أجل "ضمان أنّ أولئك النّاس الذين غادروا قراهم لأسبابٍ أمنيّة يمكنهم العودة إليها أو البقاء في أماكنَ أخرى مناسبة، وتأمين شروط حياة مناسبة من خلال خلق البيئة الاجتماعيّة الضّروريّة والبنى التحتيّة الاقتصاديّة". ويهدف المشروع إلى[١٣٩]:

- حثّ المهجّرين والنّازحين على العودة إلى قراهم ومساكنهم المهجورة أو المخرّبة.
- إتمام البنى التحتيّة الضروريّة والوسائل اللازمة للحياة في القرى المهجورة والمُدَمَّرَة.
- دعم البناء السكنيّ وتطويره من خلال ترميم المساكن في القرى وإعادة بنائها، والعمل على إعادة استيطان الأكراد عبر بناء مراكز سكنيّة تجميعيّة لهم في مناطقَ قريبة.
- تأمين خدمات التّعليم والصحّة والاتّصال وغيرها...
- الدّعم الزراعيّ وتربية الحيوانات والنّحل وتشجيع الحِرَف.

ويغطّي المشروع ١٤ مقاطعة في جنوب شرقيّ تركيا هي: أديامان، وآغري، وباتمان، وبينغول، وبتليس، وديار بكر، وإيلازيغ، وهكاري، وماردين، وموس، وسرت، وشرناك، وتونجلي، وفان. وقد تولّت وزارة الداخليّة والسّلطات المحليّة ذات الصّلة إدارة المشروع.

---

[١٣٩] – انظر:

Kurdish Human Rights Project (& Others), The Status of Internally Displaced Kurds in Turkey: Return and Compensation Rights - An Update, Fact-Finding Mission Report, (London: Kurdish Human Rights Project, December, 2006), p. 22.

وانظر وقارن:

Yolaçan, A Roadmap for A Solution to the Kurdish Question, p.34.

وتعرّض المشروع لانتقاداتٍ عديدة منها بقاء عددٍ من المشاكل دون حلول، إلى جانب سوء تطبيق المخطّطات والبطء في تنفيذها[١٤٠]. هذا فضلا عن نقص الموارد الماديّة والبشريّة المخصّصة للمشروع، وتخلّف الحكومة عن تأمين الاشتراطات أو المستلزمات الموضوعيّة والنفسيّة لعودة المهجَّرين، وحلّ الصّعوبات التي تعيق تلك العودة، وأهمّها:

- استمرار العمليّات الأمنيّة والعسكريّة، والصّراع المتجدّد بين الجيش ومقاتلي "حزب العمّال الكردستانيّ".
- "حرّاس القرى" الذين يمارسون ضغوطًا مباشرة لمنع المهجّرين من العودة[١٤١].
- الألغام المضادّة للأفراد المزروعة في القرى والمراكز السكنيّة وفي محيطها.
- عمل المشروع على إعادة توطين المهجّرين في تجمّعاتٍ سكنيّة بكيفيّةٍ لا تراعي الشّروط والتّفضيلات والفروق بين المهجّرين وخلفيّاتهم الثقافيّة والاجتماعيّة والإثنيّة.
- عدم الثّقة بجديّة السّياسات الحكوميّة في تأمين متطلّبات العودة.

وتحت ضغوطٍ وانتقادات دوليّة ومحلّية بهذا الخصوص أصدرت الحكومة خطّة تحت عنوان "الإجراءات حول قضيّة المهجّرين ومشروع العودة إلى القرى وإعادة التّأهيل في تركيا" بتاريخ ١٧ آب / أغسطس ٢٠٠٥، ولكنّها لم تتضمّن التزامات وتعهّدات تنفيذيّة واضحة، بل هي مبادئ عامّة. وقد بلغ عدد العائدين ٩٣٤٥١ حتّى ٦ تمّوز / يوليو ٢٠٠٦، وهو عددٌ قليل جدًّا بعد ١٧

---

[١٤٠] – انظر مثلا:

General Assembly, Sixtieth Session, 'Protection of and assistance to internally displaced persons, Note by the Secretary General', No. A/60/338, (7 September 2005), p. 33.

[١٤١] – انظر وقارن:

Yolaçan, A Roadmap for A Solution to the Kurdish Question, p.34.

عامًا من بداية المشروع. (انظر الجدول ١٧). وقد بلغ عدد العائدين إلى قراهم نحو ١٨٧٨٦١ حتّى شهر تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٠ [١٤٢].

الجدول ١٧: أعداد العائدين والتّعويضات العينيّة والنقديّة الممنوحة لهم عام ٢٠٠٦

أعداد العائدين والتّعويضات العينيّة والنقديّة الممنوحة لهم عام ٢٠٠٦			
المقاطعة أو المدينة	عدد العائدين	التّعويضات (الليرة التركيّة الجديدة)	
		العينيّة	النقديّة
موس	١٣٧١	٣,٢١٥,٢٨٢	–
تونجلي	٤٨٢٧	٥,٤٥٢,٣٤١	٣١,٠٠٠
فان	٨٢١٦	١,٧٣٥,٨٤٩	٨٠١,٢٤٥
باتمان	٦٢١٧	٣,٦٠٢,٩١١	١,٧٠٩,٨٢٨
ديار بكر	١٩٨٠٦	٣,٣٠٥,٩٨٧	١٤,٤٩٥,٨٧٢
ماردين	١٥٥٤٨	–	١,٧٤٢,٢٢٨
سرت	١٨٥٦٥	١٠,٦٦٢,٠٤٣	٣٠٦,٥٤٥
شرناك	١٨٩٠٢	٨٩,٩٨٤	٤,٣٥٢,٣١١
مجموع	٩٣٤٥١	٥١,٤٠٣,٤٢٦	

المصدر: Kurdish Human Rights Project (& Others), The Status of Internally Displaced Kurds in Turkey: Return and Compensation Rights - An Update, Fact-Finding Mission Report, (London: Kurdish Human Rights Project, December, 2006), p. 22.

٧. قانون التّعويض

يُعَدُّ قانون التّعويض خطوةً مهمّة للحكومة التركيّة تجاه ملفّ المهجّرين والمتضرّرين من العمليّات العسكريّة والسّياسات الأمنيّة في تركيا، وقد صدر عن الجمعيّة الوطنيّة في (تمّوز / يوليو ٢٠٠٤)[١٤٣]. ولقد ساهمت الضّغوط الدوليّة، وحاجة تركيا للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، وعوامل أخرى عديدة، في إصداره.

---

142 - Department of State, Human Rights Report: Turkey, (Washington: Department of State , Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, 2010), p.24.

143 - Josee Lavoie (Edit.), Coming to Terms with Forced Migration, p. 90.

وأفصحت ديباجة القانون عن علاقته بملفّ تركيا بشأن الانضمام للاتّحاد الأوروبيّ، إلى جانب تخفيفه من الدّعاوى التي يقدّمها مواطنون متضرّرون إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبيّة؛ والتي تقضي بأن تدفع الحكومة تعويضات كبيرة للمتضرّرين[١٤٤]. كما أنّ القانون يعزّز الصّلة بين الدّولة والمواطنين، ويزيد من الثّقة بين الحكومة والأكراد ومجمل المواطنين الذين يشملهم القانون من مختلف الإثنيّات والقطاعات، أيًّا كانت العوامل المباشرة للضّرر الذي يشمله التّعويض وفق القانون المشار إليه، كما يُوطِّد الرّوابط والتّفاعلات بين مختلف التّكوينات، ويساهم في تحقيق السّلم الأهليّ أو الداخليّ.

والقانون لا يخصّ المتضرّرين من العمليّات الأمنيّة والعسكريّة فقط، وإنّما "كلّ الضّحايا الذين تحمّلوا الأضرار النّاشئة عن الإجراءات المتّخذة لمكافحة الإرهاب". ودخل حيّز التّنفيذ في ٢٧ تمّوز / يوليو ٢٠٠٤ حتّى ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، ثمّ مدّدت الفترة عدّة مرّات حتّى ٣٠ أيار / مايو ٢٠٠٨. وهذا القانون يُعَدُّ مصدرًا للسّجال في تركيا[١٤٥].

وقد تعرّض القانون للكثير من الانتقادات في صيغته الأولى، ثمّ في اشتراطاته وآجاله، وتطبيقه[١٤٦]، ولكنّه مثّل بالإجمال خطوةً عمليّة في مسار حلّ العديد من المشكلات المتأزّمة وبؤر التوتّر الداخليّ. ويمنح القانون الحقّ في التّعويض لكلّ شخصٍ من القوّات المسلّحة وحرّاس

---

١٤٤ – طلبت المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان من الحكومة التركيّة تشكيل لجنة مستقلّة للبتّ في الحالات التي هي خارج أنظار المحكمة، وقد أقرّ البرلمان التركيّ قانون التّعويض لضحايا "الإرهاب" والعمليّات العسكريّة والسّياسات الحكوميّة. وقال التّقرير السنويّ للمحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان عام ٢٠١٠ إنّ سجلّ تركيا هو الأسوأ بين الدّول الـ٤٧ الموقّعة للاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان. انظر:

"Turkey has paid 1 bln euros to victims of PKK terrorism", *Today's Zaman*, (August 7, 2011).

145 - Josee Lavoie (Edit.), Coming to Terms with Forced Migration, p. 91.

١٤٦ – راجع هذه النظرة الإجماليّة الانتقاديّة في:

Human Rights Watch, *Unjust, Restrictive, and Inconsistent: The Impact of Turkey's Compensation Law with Respect to Internally Displaced People*, (Human Rights Watch: December, 2006).

القرى والمدنيّين الذين تعرّضوا لأضرار في سياق المواجهات والسّياسات والإجراءات الهادفة لمكافحة ما يسمّى بـ "الإرهاب" الكرديّ أو اليساريّ أو غير ذلك من النّتائج المترتّبة على أعمال السّلطات العامّة[١٤٧].

وتُظهِر الأرقام الواردة في الجدول رقم ١٨، أنّ إجماليّ عدد العرائض المقدّمة للتّعويض هو ١٩٥٤٦٣، وهو عددٌ قليل جدًّا بالقياس إلى عمليّات التّهجير القسريّ والاضطراريّ التي وقعت خلال العقود التي يغطّيها القانون؛ في حين بلغ عدد العرائض التي تمّ التّعويض لأصحابها ١١٨٩٩ عريضة، وهو رقمٌ متدنٍّ جدًّا، ويحيل إلى مشكلات في القانون أو في تعليماته التنفيذيّة واشتراطات التّعويض؛ وهو ما تنعكس آثاره في العدد الكبير نسبيًّا من العرائض المرفوضة لأسبابٍ مختلفة. فهناك مثلًا ٤٩٨٠ عريضة أو ملفًّا خارج إطار القانون، و٧٢٧ عريضةً خارج المدّة الزمنيّة للقانون، و١٢١٣ عريضة غير مكتملة، و٢٤١٨ عريضة مرفوضة لأسبابٍ مختلفة. (انظر تفاصيل تخصّ المحافظات الكرديّة وغيرها في الجدول ١٩).

وقد ذكر تقرير للمحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان أنّ هناك ما مجموعه ٣٦٠ ألف ادّعاء على الحكومة التركيّة رُفعت أمام لجنة التّعويض الحكوميّة عام ٢٠٠٤. وقالت المحكمة الأوروبيّة إنّ الحكومة أبلغتها بحلّ ٢٣٠ ألف حالة تمّ التّعويض لـ ١٣٣ ألف حالة بمبلغ مليار يورو تقريبًا، بمتوسّط سبعة آلاف يورو لكلّ حالة[١٤٨].

---

[١٤٧] – تقول الحكومة التركية إنّ "حزب العمّال الكردستانيّ" يستولي عنوةً على ٤٠% من التعويضات التي تدفعها الحكومة للأكراد المتضرّرين من العمليّات العسكريّة في مناطق جنوب شرقيّ البلاد. **(يني شفق**، ٢٢-٢-٢٠١١). وانظر الجوانب الإنسانيّة والحقوقيّة لظاهرة المهجّرين وفق تقريرٍ مشترك للمنظّمة الكرديّة لحقوق الإنسان ومنظّمات أخرى في:

Kurdish Human Rights Project (& Others), *The Status of Internally Displaced Kurds in Turkey and Compensation Rights: Fact Finding Mission*, (London: Kurdish Human Rights Project, September, 2005).

[١٤٨] – انظر:

"Turkey has paid 1 bln euros to victims of PKK terrorism", *Today's Zaman*, (August 7, 2011).

الجدول (١٨): حالة العرائض وفق قانون التعويض في نهاية أيار / مايو ٢٠٠٦ بحسب بيانات وزارة الداخليّة.

حالة العرائض وفق قانون التّعويض في نهاية أيار / مايو ٢٠٠٦	
أعداد العرائض	١٩٥٤٦٣
العرائض المنتهية	٢٧٠١١
العرائض المنتهية بالتّعويض	١١٨٩٩
الموت	٢٣٦٤
العجز	٣٥٥
أضرار بالأملاك الثابتة والمنقولة	٣١٨٠
أضرار بالمزروعات والحيوانات	٨٢١
أضرار ناتجة عن عدم القدرة على إثبات الملكيّة	٤٣١١
أخرى	٣٦
العرائض المرفوضة	١٥١١٢
عرائض استلمت التعويض	٥٧٧٧
عرائض خارج إطار القانون	٤٩٨٠
عرائض خارج المدّة الزمنيّة للقانون	٧٢٧
نقص المعلومات والوثائق	١٢١٣
أخرى	٢٤١٨
مقدار التّعويض المطلوب	(١١٣,٢٥٦,٤٣٠)
مقدار التّعويض المدفوع	(٦٩,٦٠٦,٩٦١)

المصدر: Josee Lavoie (Edit.), Coming to Terms with Forced Migration: Post-Displacement Restitution of Citizenship Rights in Turkey, p. 337.

الجدول (١٩): وضعيّة العرائض المقدّمة بموجب قانون التّعويض بتاريخ ٣١ كانون الأوّل ٢٠٠٥ – مناطق مختارة.

وضعيّة العرائض المقدّمة بموجب قانون التّعويض بتاريخ ٣١ كانون الأوّل ٢٠٠٥ – مناطق مختارة									
	الوضع العامّ				أسباب الرفض				
المدينة	إجماليّ العرائض	إجماليّ	إجماليّ العرائض التي	إجماليّ	العرائض خارج	استلام	عرائض خارج	عرائض	أسباب
آغري	٣٠٠٧	١٥٤	٣	١٥١	٦	١٢٦	٣	٠	١٦
بينغول	١٣٨٧٨	٨٨٦	٣٩٢	٤٩٤	٢٣١	٢٠٧	٤٦	١	٩
ديار بكر	٣١١٥٧	١٩٧٤	١٢٣٢	٧٤٢	٧٠	٤٨٧	٢	٠	١٨٣
إيلازيغ	٣٧٣١	١٣٦٤	٧٣٧	٦٢٧	٣٠٠	١٠١	٩	٢٠٣	١٤
هكاري	٢١٤٨٣	١٢١٦	٣٨٤	٨٣٢	٢٩	٤٦٧	٢٦	٣٠٣	٧
ماردين	١٤٥١٦	٨٤٧	١١٥	٧٣٢	١٦٠	٢٧٢	٢٢٣	٣١	٤٦
سرت	١١٦٣١	٦٩١	١٧٤	٥١٧	٦٥	٤١٢	٣٦	٤	٠
تونجلي	١٣٤٩٦	٨٢٦	١٧٦	٦٥٠	١٩٥	٣٥٣	٤٩	١٠	٤٣
فان	١٠٨٨٩	٥٥٢	١٤٣	٤٠٩	٧٥	٣١٨	٦	١	٩
باتمان	٧٩٠١	٤٨٢	٣٣٦	١٤٦	٢١	١٢٥	٠	٠	٠
شرناك	٢٢٥٥١	١٤١٥	١٩١	١٢٢٤	٤	١١٨٤	١٤	١٥	٧
أرضروم	٣٣٦	١١١	١٣	٩٨	١٤	٨٢	١	٠	١
مرسين	١١٧	١١٢	٤٣	٦٩	١١	٥٦	٠	٢	٠
إسطنبول	٣٩٩	٢٧٩	٢٣٢	٤٧	٤٥	٠	١١	١	٠
شانلي اورفا	٣١٦	١٤٩	٣٤	١١٥	١٤	٤٦	٥	١٠	٤٠
الإجماليّ في	١٧٧٤١٦	١٣٩٤٠	٥١١٤	٨٨٢٦	١٦٥٠	٥١٤٤	٤٧٤	٦٤٣	٩٢٤

المصدر: Lavoie (Edit.), Coming to Terms with Forced Migration, p. 336.

٨. الاعتذار أو "المصالحة مع الذّات"؟

لم ينطو خطاب "مبادرة الحكومة تجاه الأكراد" ولا الانفتاح السياسيّ أو الإصلاح الداخليّ على إشاراتٍ جدّية بشأن "فكّ" العقد الكثيرة في المسألة الكرديّة، وبشأن "إزالة" الجدران السّميكة بين الدّولة والأكراد، أو بينها والتّكوينات الإثنيّة في الدّاخل؛ وذلك على الرّغم من الـ "زحزحة" النسبيّة في جوانب ثقافيّة وقانونيّة وإعلاميّة وتشريعيّة مختلفة. غير أنّ تركيا انفتحت على تطوّرات سياسيّة ورمزيّة غير مسبوقة، من ناحية اعتراف الدّولة بحدوث مجازرَ وتجاوزات عديدة في حقّ الأفراد والجماعات، والذّهاب في ذلك إلى مستوى مفاجئ –أو "لا متوقّع"– من التّعاطي "الإيجابيّ" مع أزمات ومشكلات موروثة عن الفترات السّابقة.

وقد انطلق نقاشٌ حادّ نسبيًّا بشأن واحدة من العقد الكثيرة بين تركيا والأكراد، وهي "مجزرة درسيم"، التي حدثت عام ١٩٣٧ إثر قيام الجيش التركيّ بإخماد ثورة مدينة "درسيم" وسط الأناضول المندلعة سنة ١٩٣٦)، مستخدمًا الطّائرات والأسلحة الكيميائيّة، والحصار؛ ممّا أدّى إلى قتل عشرات الآلاف من أهلها[١٤٩].

واعترف النّائب "حسين أيغون" عن "حزب الشّعب الجمهوريّ" المعارض (وهو حزب مصطفى كمال أتاتورك)، في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ بمسؤوليّة الحزب عن تلك المجزرة، ورأى أنّ "أحداث درسيم هي مجزرة حقيقيّة خطّطت لها سلطات الدّولة وعلى رأسها مصطفى كمال"، ورأى ضرورة اعتراف تركيا بالمجزرة، والاعتذار عنها، والعمل على إزالة آثارها سياسيًّا وقانونيًّا وإنسانيًّا[١٥٠].

وقد قدّم رجب طيب أردوغان اعتذارًا باسم الدّولة التركيّة عمّا جرى[١٥١]؛ مستفيدًا من موجة الجدال الرّاهنة. ووجّه انتقاداتٍ حادّة لحزب الشّعب الجمهوريّ (المعارض)[١٥٢]، حزب أتاتورك، "المسؤول" عن المجزرة؛ كما

---

[١٤٩] – انظر مثلا:

Martin van Bruinessen, "Genocide in Kurdistan? The suppression of the Dersim rebellion in Turkey (1937-38), pp. 141-170.

[١٥٠] – فاطمة كايابال، " مجزرة درسيم: أوّل اعتراف واعتذار تركيَّين"، **الأخبار**، (٢٩–١١–٢٠١١).

[١٥١] – **وكالة أنباء الأناضول**، (٢٣–١١–٢٠١١).

حاول "تخفيف" الاحتقان الذي سبّبته حملته الانتخابيّة وسياساته "التحريضيّة" تجاه الأكراد والعلويّين، إذ أنّ ما حدث في ديرسيم كان مجزرة مزدوجة في حقّ سكّانها من الأكراد العلويّين.

وأشارت رئيسة نقابة محامي "تونجلي" (أو درسيم)، "فاطمة كلسن"، إلى أنّ الاعتذار التركيّ "بداية إيجابيّة"؛ مشيرةً في المقابل إلى ضرورة القيام بخطوات إضافيّة، من قبيل [١٥٣]:

- إعلان أسماء ضحايا المجزرة وتحديد عددهم الرسميّ.
- البحث عن الأطفال الذين سُلبوا من ذويهم.
- إنشاء لجنة تحقيق برلمانيّة في حيثيّات المجزرة.
- الإفصاح عن المقابر الجماعيّة التي دُفن فيها الضّحايا.
- اعتذار البرلمان نيابةً عن الدّولة التركيّة.
- إعادة اسم "درسيم" لمحافظة "تونجلي".

أيًّا كانت الأسباب والدّوافع والشّكوك التي أثارها اعتذار أردوغان، لدى شرائحَ سياسيّة وحزبيّة مختلفة[١٥٤]؛ فإنّ ذلك الاعتذار هو مدخل مهمّ لتحقيق الانفتاح المطلوب على القضايا الداخليّة، و"تفكيك" مصادر

---

[١٥٢] – **أخبار العالم**، (٢٤-١١-٢٠١١).

[١٥٣] – فاطمة كاياابال، " مجزرة درسيم: أوّل اعتراف واعتذار تركيَّين"، **الأخبار**، (٢٩-١١-٢٠١١).

[١٥٤] – طالب حزب الشّعب الجمهوريّ (المعارض) رئيس الوزراء بالكشف عن الوثائق الحكوميّة المتعلّقة بـ "ثورة درسيم" والإجراءات الحكوميّة تجاهها. وقال رئيس الحزب كمال كليشدار أوغلو، "إنّ الاعتذار ليس كافيا"، وأضاف، "ما كشف عنه أردوغان ليست وثائق بل صفحات من كتاب قرأته في سبعينيّات القرن الماضي. ليكشف أردوغان عن أرشيف الدّولة." **(سي ان ان تورك**، ٢٤-١١-٢٠١١). وقال صلاح الدّين ديميرطاش رئيس حزب السّلام والديمقراطيّة (الكرديّ المعارض)، إنّ "اعتذار أردوغان عن المجزرة أمر إيجابي لكنه ليس بكافٍ"، مشدّدًا على ضرورة "الكشف عن الحقائق المتعلّقة بالمجزرة وأرشيف الدولة"، مشيرًا إلى أنّ "اعتذار أردوغان كان يجب أن يستند على قرارٍ من البرلمان". **(وكالة فرات للأنباء**، ٣٠-١١-٢٠١١).

الاحتقان لدى مختلف التّكوينات والهويّات في تركيا. وهو خطوة إيجابيّة من المحتمل أن تعزّز مسار "الدّمقرطة" في تركيا، وقد "تمهّد الطّريق لإيجاد حلولٍ سلميّة لمشاكلَ أخرى تواجهها تركيا"، ومنها حلّ العديد من العقد الموروثة عن "الحقب السّوداء" في الفترات العثمانيّة والجمهوريّة، من قبيل:

"الإبادة الأرمنيّة"، و"ضريبة الثّروة" التي فرضتها السّلطات عام ١٩٤٢ على الأتراك غير المسلمين وتجريدهم من أملاكهم، ومبادلة السكّان مع اليونان، وتهجير عشرات الآلاف من الأرمن والأكراد والعرب، وإرغام ٣٠ ألف يهوديّ على الهجرة من تركيا، والأحداث التي استهدفت يونانيّي إسطنبول عام ١٩٥٥، والاضطهاد المستمرّ للإثنيّات في تركيا.

خامسًا: التوتّر في الملفّ الكرديّ

قام رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ورئيس الجمهوريّة عبد الله غول، ومسؤولون آخرون، بزياراتٍ عديدة لمناطق الكُرد، واطّلعوا مباشرةً على المطالب السياسيّة والمحليّة. كما قام رئيس "حزب الشّعب الجمهوريّ" (المعارض) بزياراتٍ مماثلة، والتقى بالقيادات والنّخب المحلّية، وتعرّف على المطالب الرّئيسة، ووعد بتوسيع صلاحيّات الحكم المحليّ، وسياسات الهويّة الثقافيّة[١٥٥]. وتعدّ تلك الزّيارات خطوةً نوعيّة من حيث تواترها، ومن حيث طبيعة المناقشات التي جمعت بين الكُرد من جهةٍ والقوى السياسيّة والدّولة من جهةٍ أخرى.

وقال نائبُ رئيسِ الوزراء بولند أرينتش، "لقد بدأت الحكومة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها المساعدة على التوصّل إلى حلّ للمسألة الكرديّة"، وأكّد أنّ هناك من يتظاهر بأنّه يبذل جهده من أجل الحصول على حقوق الأكراد؛ ولكنه يفعل –في الآن نفسه– كلّ ما بوسعه لعرقلة الحلول. وأشار "أرينتش" إلى أنّ المشكلة الكرديّة تعدّ عائقًا أمام تقدّم تركيا في جميع المجالات؛ لذلك يتعيّن حلّها، والحلّ لا يمكن أن يكون عن طريق استخدام السّلاح، ولكن من خلال سلسلة من الإجراءات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة [١٥٦].

وقال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في كلمة ألقاها بولاية "سعرت": "أرجو منكم ألاّ تنسوا الفرق الكبير بين المسألة الكرديّة ومشكلة تنظيم P.K.K الإرهابيّ". وذكّر أردوغان بمنجزات الحكومة فيما يتعلّق بالمسألة الكرديّة قائلًا: "نحن من تكفّل بمتضرّري الهجمات الإرهابيّة. ونحن من رفع الحظر على اللّغة الكرديّة والعربيّة، وقمنا بفتح أقسامٍ لتدريس اللغة الكرديّة. لقد كنّا أوّل حزب حاكم فتح قلبه لاحتضان أربعة وسبعين مليون مواطن دون تمييز"[١٥٧].

---

[١٥٥] – انظر التعليق التالي في:

Fatma Disli Zibak, "The CHP's Kurdish initiative", *Sunday's Zaman*, (25-5-2011).

[١٥٦] – "بولند آرنتش: هناك من لا يريدُ حلا للمشكلة الكردية"، **تركيا**، (١٦-٥-٢٠١١).

[١٥٧] – "أردوغان يدعو إلى عدم الخلط بين المسألة الكرديّة وتنظيم پ. ك. ك"، **راديكال**، (٢٠-٥-٢٠١١).

ويبدو أنّ المعارضة التركيّة تميل بدورها لخيار التّفاوض مع القوى الكرديّة المؤثّرة، فقد ذكر رئيس "حزب الشّعب الجمهوريّ" المعارض "كمال كليشدار أوغلو" –خلال زيارته إلى مدينة "فان" ومدن أخرى في جنوب شرقيّ البلاد بتاريخ ١٦ – ٢٠١١/٢/٢٠)– أنّ حزبه يسعى إلى مناقشة المسألة الكرديّة "في إطارها الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ".

غير أنّ حديث المبادرة الكرديّة يزداد في فترة الانتخابات أو في فترات التأزّم السياسيّ والصّدام المسلّح مع "حزب العمّال الكردستانيّ"، أكثر منه في الأوقات الاعتياديّة. من ثمّ فإنّ "حزب العدالة والتّنمية" و"حزب الشّعب الجمهوريّ" المعارض يزيدان من تواتر الموضوع في الخطاب السياسيّ والإعلاميّ واللّقاءات العامّة، وهذا من مؤشّرات التّنافس بين الحزبين على أصوات الأكراد المؤثّرة في الانتخابات.

وهنا يمكن التّركيز على النّقاط التالية:

١. الانتخابات والأزمة البرلمانيّة

أعلن حزب العدالة والتّنمية، ورجب طيب أردوغان شخصيًّا، أنّ عام ٢٠١١ هو عام حلّ المسألة الكرديّة في تركيا، وأنّ فوزه في الانتخابات البرلمانيّة في ١٢ حزيران ٢٠١١ سيعني الإعداد لدستورٍ جديد يتمّ التّوافق عليه مع مختلف التيّارات والقوى السياسيّة والإثنيّة، وطرحه لاستفتاءٍ عامّ. وقد خصّ أردوغان المناطق الكرديّة –وخاصّةً منها عاصمة الأكراد الإقليميّة أو القوميّة "ديار بكر"– بكثير من الوعود التي وُصِفَت بأنّها "جنون انتخابيّ"[١٥٨]. وساعده في ذلك توقّعات كرديّة بأنّ تركيا ستدخُل في مرحلةٍ جديدة بعد انتخابات ١٢ حزيران / يونيو ٢٠١١؛ إلاّ أنّ السّجال الانتخابيّ لحزب أردوغان أوقعه في صراعٍ مع "حزب السّلام

---

[١٥٨] – من المؤشرات على ذلك، قول أحمد داود أوغلو، "إنّ تركيا في طريقها لتكون دولة عالميّة"، و"إننا في مرحلة العودة إلى تاريخنا، ولن يستطيع أحد منعنا من العودة إلى تاريخنا"، وتابع "إن وقع أقدام الدولة الزّعيمة في المرحلة المقبلة قادم وسيكون علمنا ذو الهلال والنجمة رمزًا للجميع". وقال إنّ تركيا "ستكون دولة قائدة للعالم. إنها وقع أقدام الدولة العالميّة وسيسمع كلّ واحد هذه الأصوات. وسيرى ذلك كلّ من لا يريد أن يرى. وسنعمل على أن يسمع الجميع في العالم صوتنا، وعندها لن نستمع لأحد بل الآخرون سيستمعون لنا". في: **السفير**، (٣٠ – ٥ – ٢٠١١).

والديمقراطيّة" الكرديّ، ومع القوى الكرديّة المعارضة؛ الأمر الذي "أخرج" أردوغان عن سياق حملته، وجعله يصدر تصريحاتٍ ومواقفَ سلبيّة وصادمة من المسألة الكرديّة، ومن رمز الكرد في تركيا "عبد الله أوجلان". وقال أردوغان إنّه "ما دام أوجلان حيًّا فلن يحدث تقدّم في حلّ المشكلة الكرديّة، ولو كنّا نحن في الحكومة حينها لكنّا نفّذنا حكم الإعدام به أو استقلنا"[١٥٩].

وكانت النّائبة الكرديّة السّابقة "أيصل توغلوك" – المطرودة من البرلمان بقرارٍ من المحكمة الدستوريّة بتهمة تأييد "حزب العمّال الكردستانيّ"– قد حذّرت من أنّ "الأمور السيّئة قد تحصل"، وذلك ردًّا على العبارة التي أطلقها الرّئيس عبد الله غول عام ٢٠٠٩ قائلًا إنّ "الأمور الإيجابيّة قد تحصل"، في إشارةٍ إلى احتمال نجاح خطّة "الانفتاح الديمقراطيّ" خلال ما بدا أنّه بداية "الرّبيع الكرديّ" حينها. وقالت توغلوك، "عندما لا تفعل الدّولة شيئًا لحلّ القضيّة الكرديّة؛ فعندها يصبح على الشّعب أن يرسي ديمقراطيّته الخاصّة... إنّ شعبنا منظّم لدرجةٍ كافية حتّى يستطيع وضع نظامٍ خاصٍّ بنا، لأنّ الاستمرار في الحياة من دون وضعيّة قانونيّة خاصّة بالأكراد غير ممكن بعد اليوم". وتابعت "لا نعلم ما إذا كان ذلك سيحصل على الطّريقة السوريّة أو المصريّة؛ لكنّنا سنحصّل حقّنا، وسندافع عنه مهما كلّفنا الأمر"[١٦٠].

وقرّر "حزب السّلام والديمقراطيّة" الكرديّ مقاطعة النوّاب الكرد الـ ٣٦ المنتَخَبِينَ للبرلمان؛ بعد أن رأى المجلس الأعلى للانتخابات في ٢٢-٦-٢٠١١ إبطال صحّة انتخاب "خطيب دجلة" –المرشّح المستقلّ– بحجّة صدور حكم بسجنه لمدّة ٢٠ شهرًا بتهمة "الدّعاية الإرهابية" في إشارة إلى تأييده "حزب العمّال الكردستانيّ". وبذلك حصلت على مقعده مرشّحة من "حزب العدالة والتّنمية" الحاكم، الذي بات يشغل ٣٢٧ مقعدًا من أصل ٥٥٠ في البرلمان.

---

[١٥٩] – **السفير**، (١٠-٦-٢٠١١).

[١٦٠] – عائشة كربات، ""ربيع العرب" يصيب أكراد تركيا بالعدوى"، **الأخبار**، (١٦-٥-٢٠١١).

وقال النّائب الكرديّ "شرف الدّين الشي"، "لن نذهب إلى البرلمان قبل أن يتّخذ البرلمان والحكومة إجراءاتٍ عمليّة لمعالجة هذا الظّلم، وتقديم فرصٍ لقرارٍ يمهّد الطّريق لسياسات ديمقراطيّة". وكان يُفترض أن يفرج عن "دجلة" بسبب انتخابه في البرلمان عن إحدى دوائر "ديار بكر"[١٦١].

وعلّق الكاتب التركيّ "جنكيز تشاندار" على الأزمة البرلمانيّة بقوله، "إنّ مقاطعة ٣٦ نائبًا كرديًّا لأعمال البرلمان التركيّ ستعكس صورة مشوّهة لمسيرة الدّيمقراطيّة في تركيا، خاصّةً أنّ النوّاب الأكراد الفائزين في الانتخابات الأخيرة يمثّلون إرادة ما يزيد على ثلاثة ملايين ناخب أعطوا أصواتهم لهؤلاء النوّاب الأكراد"[١٦٢]. وطالب تشاندار بضرورة احتواء هذا الأمر، داعيًا البرلمان التركيّ ورئيس الوزراء التركيّ رجب طيب أردوغان إلى التوصّل إلى حلٍّ سياسيّ يتجاوز هذه الأزمة؛ التي يعتقد أنّها قد تجرّ تركيا إلى مواجهةٍ حقيقيّة مع الأكراد تهدّد السّلم الاجتماعيّ[١٦٣]. وهو ما حدث فعلًا، إذ عدل النوّاب الأكراد مؤخّرا عن موقفهم، وأعلنوا إنهاء مقاطعتهم للبرلمان.

وقد وضع قرارُ النوّاب الأكراد مقاطعة البرلمان حكومةَ "حزب العدالة والتّنمية" أمام تحدّياتٍ سياسيّة وأمنيّة أيضًا، لاسيّما أنّ أردوغان –الذي أعلن مساعيه لصياغة دستورٍ جديد– قد غيّر النّظام السياسيّ في تركيا من نظام برلمانيّ إلى نظامٍ رئاسيّ، كما أنّ الأزمة السوريّة وضعت تركيا أمام تحدّياتٍ جديدة، وهذا أمر يتطلّب أوسع توافق ممكن مع القوى السياسيّة في البلاد.

---

١٦١ – "تركيا: النواب الأكراد سيقاطعون البرلمان"، **السفير**، (٢٤-٦-٢٠١١).

١٦٢ – **أخبار العالم**، (٢٦-٦-٢٠١١).

١٦٣ – المرجع نفسه.

٢. إعلان حكم ذاتيّ كرديّ؟

تمثّل فكرة "الحكم الذاتيّ" نوعًا من الواقعيّة السياسيّة لدى الأكراد، ولكنّ رئيس الحكومة التركيّة رجب طيب أردوغان يراها "فخًّا قبيحًا" و"لعبة خطرة"[١٦٤]. وقد يكون في ذلك المطلب الكرديّ نوع من "التّجريب" أو "التّحفيز" لبلوغ رمزيّة معنويّة معيّنة.

ويقوم الأكراد منذ سنوات بحملة "تكريد" واسعة؛ كتغيير أسماء الأماكن وكتابتها بالكرديّة، وكتابة ملصقات المنتجات التجاريّة والصناعيّة وأسماء الموادّ الغذائيّة والخضر والفاكهة وغيرها باللّغة الكرديّة[١٦٥]. وفي هذا الإطار، سوف يكتب "حزب السّلام والديمقراطيّة" على اللاّفتات التي تحمل اسمه فوق مقرّاته باللّغتين التركيّة والكرديّة؛ لأنّ الحزب – كما قال رئيسه عبد السلام ديميرطاش – "لن ينتظر الحكومة بل سيبدأ تطبيق نظام اللّغتين"[١٦٦].

ودعا عبد الله أوجلان الكرد إلى الاستعداد لإعلان الحكم الذاتيّ في الإقليم الكرديّ الرّئيس، ديار بكر، في ١٥ حزيران ٢٠١١ ليكون بداية لـ "مرحلة تاريخيّة جديدة". ونظّم "حزب السّلام والديمقراطيّة" (الكرديّ المعارض) مهرجانًا انتخابيًّا ضمّ ٨٠ ألف مناصر، في مدينة ديار بكر، تحت شعار "كلّ مكتسبات الحركة الكرديّة مهدّدة من حزب العدالة والتّنمية؛ وبالتالي إمّا أن ننال ضمانات في دستور جديد ديمقراطيّ متعدّد

---

[١٦٤] – محمد نور الدين، "أردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتيّ"، **السفير**، (٢٩-١٢-٢٠١٠). وصدر موقف معارض لمطلب الحكم الذاتي واعتماد اللغتين من نائب رئيس "حزب العدالة والتنمية" "عمر تشيليك" الذي وصف المطلبين بـ"أنهما جريمة سياسيّة ضدّ دمقرطة المجتمع والمساعي التي يبذلها المجتمع المدني". وقال تشيليك إنّ "الدول التي تعتمد الفيدراليّة أو الحكم الذاتيّ لها شروطها التاريخيّة بحيث شكّلت دولة وطنيّة باتّحاد دول فيدراليّة، وهذا يتعارض مع عملية تشكّل الدولة الواحدة في تركيا". في: محمد نور الدين، "أكراد تركيا: هويتي عكازتي"، **السفير**، (٢٤-١٢-٢٠١٠).

[١٦٥] – محمد نور الدين، "حملة "تكريد" واسعة"، **السفير**، (٢٩-١٢-٢٠١٠).

[١٦٦] – المرجع نفسه.

القوميّات يكفل الحكم الذاتيّ الديمقراطيّ، وإمّا أن نبدأ مقاومتنا الشعبيّة"[١٦٧]. وكانت أغنية المهرجان المذكور "كردستان وطننا... ديار بكر عاصمتنا"[١٦٨].

وقالت القياديّة الكرديّة البارزة "ليلى زانا" إنّ عام ٢٠١١ هو عام حكم الأكراد لأنفسهم، و" إنّ ٢٠ مليون كرديّ يريدون هويّتهم ولغتهم والحكم الذاتيّ في إطار القوانين. إنّ عام ٢٠١١ هو عام إدارة أنفسهم بأنفسهم. وستكون أولى نتائج مطالب هذا الشّعب إطلاق جميع المعتقلين السياسيّين بعد الانتخابات"[١٦٩].

ويبدو أنّ إعلان الحكم الذاتيّ هو نوع المبادرة الرمزيّة والسياسيّة، وقد تزامن مع الإعلان عن الشّروط الكرديّة للموافقة على الدّستور الجديد؛ الذي يحاول "حزب العدالة والتّنمية" تأمين توافق عامّ عليه، وأمّا الشروط فهي[١٧٠]:

- إعادة تعريف الدّولة والمجتمع.
- إقامة حكم ذاتيّ لمناطق الكُرد، ولا مركزيّة إداريّة.
- الاعتراف باللّغة الكرديّة لغة رسميّة.
- تغيير معايير المواطنة.
- إطلاق الحرّيات من دون أيّ قيود.
- إطلاق سراح أسرى الحركة الكرديّة من السّجون.

---

١٦٧ – عائشة كربات، "ليلى خالد خطيبة أكراد تركيا"، **الأخبار** (٨-٦-٢٠١١).

١٦٨ – "يقظة الكرد تحبط أردوغان: كردستان وطننا.. وديار بكر عاصمتنا"، **السفير**، (١٥-٦-٢٠١١).

١٦٩ – **السفير**، (٨-٦-٢٠١١).

١٧٠ – انظر رؤية إجماليّة للإصلاحات الدستورية المطلوبة أو المقترحة لـ "حلّ المسألة الكردية" في:

Dilek Kurban and Yilmaz Ensaroglu, *Toward A Solution to the Kurdish Question: Constitutional and Legal Recommendations*, (Istanbul: Tesev, 2010).

- تغيير النّظام الانتخابيّ وتخفيض عتبة الـ ١٠% المفروضة على الأحزاب لتتمكّن من دخول البرلمان.
- إنهاء الحملات العسكريّة للجيش التركيّ ضدّ "حزب العمّال الكردستانيّ".
- إصدار عفو عامّ عن مقاتلي (P.K.K) ومنتسبيه وتسوية قضاياهم.
- إصدار عفو خاصّ عن الزّعيم الكرديّ عبد الله أوجلان المعتقل منذ عام ١٩٩٨.

هذه هي الخطوط العامّة لمطالب الكُرد الكثيرة، والتي تعبّر عن الاتّجاه المتزايد للتّعبير عن مطالبَ قوميّة ذات طبيعة سياسيّة وبالأحرى سياديّة. ويرتفع سقف الخطاب السياسيّ في المناسبات الرمزيّة والأحداث التاريخيّة؛ ومن ذلك ما حدث في اجتماعٍ حاشد بمدينة سعرت في ذكرى مقتل "محسن قرقماز" أحد مؤسّسي "حزب العمّال الكردستانيّ" (٢٨-٣-٢٠١١)[١٧١]. وقد قال أحمد تورك، الرئيس العامّ لـ "مؤتمر المجتمع الديمقراطيّ" الكرديّ "لقد ارتفعت أصوات الحريّة، ...وثقوا أنّ صرختنا ستكون أكبر، وسنريد حريّتنا بصوتٍ أعلى من تونس ومصر وليبيا"[١٧٢].

وقد اجتمع ٨٥٠ مندوبًا عن "مؤتمر المجتمع الديمقراطيّ" في ديار بكر بتاريخ ١٠-٧-٢٠١١؛ وهو المؤتمر الذي تتمثّل فيه الأحزاب والمنظّمات الأهليّة والمثقّفون الكرد. وصدر عنه بيان جاء فيه أنّ "الشّعب الكرديّ يعلن ولادة سيادتنا الديمقراطيّة في إطار الحكم الذاتيّ الكردستانيّ الديمقراطيّ الذي ينتمي إلى وحدة الدّولة التركيّة على قواعد التّفاهم والوطن المشتركيْن ووحدة الأرض، والسّعي إلى أن تكون أمّتنا ديمقراطيّة".

---

[١٧١] – – محسن أو محصون قرقماز هو أحد مؤسّسي "حزب العمّال الكردستانيّ" قتلته السلطات الأمنيّة في ٢٨-٣-١٩٨٤.

[١٧٢] – محمد نور الدين "أكراد تركيا: صرختنا ستكون أكبر من ثورتي ليبيا ومصر"، **السفير**، (٣٠-٣-٢٠١١). وانظر: عائشة كربات، ""ربيع العرب" يصيب أكراد تركيا بالعدوى"، **الأخبار**، (بيروت: ١٦-٥-٢٠١١). وقد تحدّث كبير مستشاري الرئيس التركيّ عبد الله غول، أرشاد هرمزأوغلو، عن "أنّ تركيا لا تخشى من ثورة "لأكرادها". في: أرشاد هرمزاوغلو، حوار مع موقع **إيلاف** الإلكتروني، (١١٩-٤-٢٠١١).

ودعا البيان "جميع الأكراد الذين يعيشون في أراضينا إلى التّعريف بأنفسهم بأنّهم مواطنون في الإقليم الكرديّ المحكوم ديمقراطيًّا وذاتيًّا". وبرّر البيان ولادة الحكم الذاتيّ الكرديّ بـ "الإبادة التي تمارسها الأجهزة الحكوميّة التركيّة بحقّ الأكراد. ورغم التّغييرات (الإيجابيّة) السطحيّة، إلا أنّ إنكار وجودنا لا يزال ماثلًا في العمق".

وشدّد البيان على أنّ "المساعي التقسيميّة بين الأكراد والأتراك لا تزال جارية، بدليل رفض إطلاق سراح نائبنا المنتخب "خطيب دجلة"، إضافةً إلى الإبادة الثقافيّة المُمارسة ضدّنا وضدّ لغتنا وحضارتنا، وتجاهُل حقوقنا كشعب". ودعا البيانُ المجتمعَ الدوليَّ إلى الاعتراف بالحكم الذاتيّ الكرديّ حديث الولادة، وجزم بأنّ القضيّة الكرديّة لن تعرف حلًّا قبل الاعتراف بالأكراد مجموعةً خاصّة متساوية في الحقوق مع باقي المواطنين [١٧٣].

ولكنّ إعلان الأكراد "الحكم الذاتيّ" لم يوضّح كيفيّة انتظام علاقات "الإقليم" الكرديّ بالجمهوريّة في ظلّه، ولا طريقة تعاطي الأكراد مع السّلطات الحكوميّة، وما إذا كان تأسيس الإقليم سيُتَرجَمُ بعصيانٍ مدنيّ أم لا، وما إذا كان ذلك سيترافق مع إطلاق عمل قوّات نظاميّة كرديّة تتولّى الأمن في المناطق الكرديّة[١٧٤].

٣. السّياسات الأمنيّة والعمليّات العسكريّة

حدث صدام مسلّح في ١٠-٧-٢٠١١ بين المقاتلين الأكراد والجيش التركيّ في مقاطعة ديار بكر[١٧٥]. وتكاد تكون المواجهات والعمليّات العسكريّة بين الطّرفين يوميّة منذ ذلك الحين، ولكنّها لا تتجاوز سقوفًا معيّنة؛ ربّما بسبب الحرص على إبقاء الباب مفتوحًا لمبادرات التّسوية. ولم تُفْض مبادرات وقف إطلاق النّار من جانبٍ واحد إلى تخفيف العمليّات الأمنيّة ضدّ الحزب الكرديّ، وقد طلب أوجلان من رئيس الوزراء

---

[١٧٣] - **وكالة فرات للأنباء**، (١١-٧-٢٠١١).

[١٧٤] -أرنست خوري، "ولادة دمويّة ."الحكم الذاتي الكردي" في تركيا"، **الأخبار**، (١٢-٧-٢٠١١).

[١٧٥] – **وكالة أنباء الأناضول**، (١١-٧-٢٠١١).

التركيّ أردوغان "إعلان وقف العمليّات العسكريّة والأمنيّة"، لأنّ "هدنةً دائمةً لن تتمّ إلّا بوقف المعارك من الجانبين"[١٧٦].

وأعلن الجيش التركيّ أنّه سيتّبع إستراتيجيّة جديدة للتّصدّي لـ "الإرهاب"؛ تتضمّن جمع الضبّاط المدرّبين والمهيّئين لعمليّات خاصّة ومناورات عالية المستوى، وإرسالهم إلى الأماكن الحسّاسة التي تجري فيها المواجهات مع "حزب العمّال الكردستانيّ"، وتعزيز القوّات العسكريّة وقوّات مكافحة "الإرهاب"، والعدول عن إرسال الجنود العاديّين أو جنود الخدمة العسكريّة الوطنيّة إلى مواقع المواجهات، وتوجيه جنود الكوماندوز المدرَّبين والمهيَّئين بأعلى المستويات إلى العمليّات الخاصّة[١٧٧].

كما قرّرت الحكومة التركيّة رفع عدد قوّات الشّرطة الخاصّة؛ في مسعًى منها "لزيادة فاعليّتهم في مجال مكافحة الإرهاب"، وتزويد الشّرطة الخاصّة بالأسلحة الثّقيلة أيضًا وتدريبها. وقد أجرت القوّات المسلّحة التركيّة قبل أسبوعين مباحثات مكثّفة مع مسؤولين في مديريّة الأمن العامّة (فرع قوّات المهمّات الخاصّة) تمخّض عنها الاتّفاق على زيادة عدد الدّورات التدريبيّة، إلى جانب ترفيع عدد المتدرّبين إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠ شرطيًّا لكلّ دورة[١٧٨]. وتأتي قرارات الجيش والحكومة في أعقاب الهجوم الذي تعرّضت له سيّارة للشّرطة ضمن موكب رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قبل انتخابات ١٢ حزيران / يونيو، والمواجهات المستمرّة مع مقاتلي "حزب العمّال الكردستانيّ."

---

[١٧٦] – **الحياة** (٢١-٦-٢٠١١).

[١٧٧] – **أخبار العالم**، (١٨-٧-٢٠١١).

[١٧٨] – **وكالة جيهان التركية للأنباء، تركيا اليوم**، (٢٣-٧-٢٠١١).

واتّخذت الحكومة التركيّة –بعد اجتماعات مجلس الشورى العسكريّ بتاريخ ١-٤/٨/٢٠١١، وبعد اجتماع رئيس الحكومة أردوغان بقادة الجيش الجدد في ٤-٨-٢٠١١– مجموعةً من القرارات الهادفة لمكافحة "الإرهاب"، أهمّها[١٧٩]:

- التّنسيق الكامل بين الحكومة وقيادة الأركان العامّة والمخابرات وجهازي الأمن والدرك لمكافحة الإرهاب.
- التّركيز على قوّات شرطة "المهمات الخاصّة"، ومضاعفة عددها، وتجهيزها بأحدث الأجهزة والأسلحة الثّقيلة، مع الحرص على عدم خلق "جوٍّ تنافسيّ" بينها وبين الجيش.
- إعداد جنود محترفين لـ "مكافحة الإرهاب"؛ خاصّةً في المناطق الحدوديّة والجبليّة في شرق وجنوب شرقيّ الأناضول.

وقد علّق رئيس الأركان الأسبق "إيلكير باشبوغ" على الأزمة المتصاعدة بين الدّولة والأكراد، بأنّه "من دون إنهاء وجود حزب العمّال الكردستانيّ في منطقة جبال قنديل لا يمكن حلّ "مشكلة الإرهاب"". وقال: "إنّ حزب العمّال الكردستانيّ حركة منظّمة جدًّا، وذات تدريب عالٍ جدًّا، ومحاربتها في الجبال غير ممكنة إلّا عبر القوّات المسلّحة النظاميّة"[١٨٠]. وخلُص باشبوغ –وفي كلامه نوع من النّصيحة للقيادة العسكريّة الجديدة– إلى أنّ التخلّص من العمليّات العسكريّة للحزب يقتضي العمل على "إنهاء طاقم القيادة، وإلا فلا يمكن في هذه الظّروف دفع الحزب لإلقاء السّلاح"[١٨١].

---

[١٧٩] – "عهد جديد في مكافحة الإرهاب"، **أخبار العالم**، (٦-٨-٢٠١١). وقد أعلن حزب العمّال الكردستاني إنهاء وقف إطلاق النار الذي كان أعلنه من جانبٍ واحد؛ وذلك ردًّا على تصعيد السّياسات الأمنيّة، وعدم تجاوب الحكومة مع المطالب بإطلاق سراح الزّعيم الكرديّ عبد الله أوجلان، في:

Firat News Agency, (Augusts, 8, 2011).

[١٨٠] – "باشبوغ يدعو لتصفية الأكراد في قنديل"، **السفير**، (٨-٨-٢٠١١).

[١٨١] – المرجع نفسه.

وقد توتّرت العلاقات بين سورية وتركيا بسبب موقف الأخيرة من الأزمة السوريّة، وبرز تساؤلٌ لدى الأتراك عن احتمال عودة التّنسيق بين سورية و"حزب العمّال الكردستانيّ"، وقيام الأكراد بأعمالٍ تستهدف الضّغط على حكومة "حزب العدالة والتّنمية" [١٨٢] من جهةٍ؛ وعن إمكانيّة تأدية الأزمة السوريّة –وتداعياتها على العلاقات بين سورية وتركيا– إلى نوعٍ جديد من "التّحالف" أو "التّوافق الموضوعيّ" بين الجانبين (السوريّ والكرديّ) من جهةٍ أخرى.

وقال الرّئيس التركي عبد الله غول في هذا السّياق، إنّ سورية استضافت في وقتٍ سابق أعضاء من حزب العمّال الكردستانيّ، وحثّتهم على "عدم القيام بذلك مرّةً أخرى". وأضاف: "أتوقّع أنّ سوريا لن تدخل في لعبةٍ خطيرة كهذه"[١٨٣]. وقد تردّد في وسائل الإعلام أنّ "حزب العمّال الكردستانيّ" أرسل إلى سورية موفدًا كرديًّا من أجل التّباحث مع مسؤوليها "في ما يمكن القيام به"[١٨٤]، وأنّ "سورية خصّصت مخيّمًا لمقاتلي "حزب العمّال الكردستانيّ" بالقرب من قرية "رسوليان" الحدوديّة؛ وأنّ الحزب يخطّط لسحب أغلبيّة قوّاته من معسكرات شمال العراق إلى سورية[١٨٥]، والتّمركز عند "نقطة الصّفر" من الحدود التركيّة – السوريّة بهدف تحريك العمليّات العسكريّة في مدنٍ تُعدّ هادئة؛ وهي شانلي أورفة وغازي عينتاب وآدي يمان[١٨٦].

---

١٨٢ – **تركيا**، (١٥-٥-٢٠١١).

183 - *Financial times*, (8-11-2011).

١٨٤ – **صباح**، (٢١-١١-٢٠١١).

١٨٥ – **ميلليت**، (٢٤-١١-٢٠١١).

١٨٦ – **السفير**، (٢٥-١١-٢٠١١).

سادسًا: تحليل السّياسة تجاه الأكراد: "حوار" و"احتواء"

يزيد السّجال المتعلّق بالمسألة الكرديّة بين الحكومة والأكراد، وبين الحكومة والمعارضة، وفي الفضاء الإعلاميّ والثقافيّ والسياسيّ في تركيا؛ وذلك بخصوص طبيعة "التّسوية" السياسيّة، و"السّقوف" المحتملة للمطالب الكرديّة، وطبيعة الاستجابات التركيّة، وإمكانيّة التوصّل إلى "نقطة توازن" عبر الحوار والمنافسة السياسيّة والوسائل الديمقراطيّة، ومدى وجود إرادة سياسيّة لدى مختلف الأطراف للتوصّل إلى تسوية، والنّظر في طبيعة المبادرات التركيّة والكرديّة لمعرفة إن كانت استمرارًا للمواجهات والعنف، ولكن بوسائلَ أخرى.

لقد أمكن لحكومة "حزب العدالة والتّنمية" أن تُجري تغييرات كبيرة نسبيًّا أدّت إلى تحوّلاتٍ متفاوتة في اتّجاهات الرّأي العامّ في تركيا (من الأتراك والأكراد وغيرهم) تجاه المسألة الكرديّة. وقد أظهرت نتائج استطلاعات الرّأي –التي مرَّ ذكرها – تطوّرًا كبيرًا في نسبة المؤيّدين لمنح الكُرد المزيد من الحقوق الثقافيّة والسياسيّة، وزيادة ملحوظة في نسب السكّان المقتنعين بجدّية الحكومة في البحث عن حلولٍ للمسألة الكرديّة. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في فقراتٍ سابقة.

ولكن الأمر ليس فقط رهين قرار الحكومة؛ فلدى الأكراد ميلٌ أسبق للتوصّل إلى "تسوية" سياسيّة للمسألة الكرديّة في تركيا، ودعوات متواترة إلى ذلك نسبيًّا. وقد كانت مبادرات "عبد الله أوجلان" المتكرّرة –منذ اعتقاله عام ١٩٩٨ وحتّى اليوم– تأثيرًا تراكميًّا، رافقه تطوّرٌ في الخطاب والأداء السياسيّ للأحزاب والنّخب والقيادات الكرديّة؛ الأمرُ الذي جعلها أقرب لتحقيق المكاسب السياسيّة بالسّياسة أيضًا وليس بالعمل العسكريّ وحده. وبذلك أمكن للكُرد أن يحقّقوا نوعًا من التّوافق النسبيّ بشأن أهميّة التّسوية، و"سِلمِيَّتها"، وضرورة التّعاطي الإيجابيّ مع الموضوع.

كما أنّ التّنافس على كسب الكتلة الانتخابيّة للكُرد، وتغيّر التصوّرات العامّة بخصوص مصادر التّهديد الداخليّة وأولويّات المرحلة المقبلة،؛ قد دفعا مختلف القوى السياسيّة والأحزاب والمنظّمات الكرديّة –حتّى

القوميّة المتطرّفة منها– إلى مقاربة مختلفة للمسألة[١٨٧]. وهذا ما يفسّر السّهولة النسبيّة في تمرير التّغييرات والإصلاحات الخاصّة باللّغة والثّقافة الكرديّة، وتمكين الكُرد من المرافعة أمام المحاكم باللّغة الكرديّة، وسنّ التّشريعات الخاصّة بالتّعويضات للمتضرّرين من الأعمال العسكريّة.

غير أنّ الأمر لم يُؤدّ إلى توافقاتٍ جديّة أو حاسمة بين الدّولة والأكراد حتّى الآن. ويمكن مقاربة السّياسة تجاه الكُرد من خلال المحاور التّالية:

١. الإقدام – الإحجام:

شرع "حزب العدالة والتّنمية" في التّعاطي مع عددٍ من القضايا المعقّدة (مثل الكرد والعلويّين والتّكوين الإثنيّ وهويّة الدّولة، وغير ذلك من القضايا...)؛ وذلك بالخصوص بعد انتخابات ١٢ تمّوز ٢٠٠٧، وتمكّن الحزب من تولّي الرّئاسات الثّلاث (الحكومة، البرلمان، الدّولة)، وتغلغله في المؤسّسات القضائيّة والمفاصل العميقة للدّولة. وإثر موافقة الكُرد الكبيرة (أكثر من ٩٠%) على التّعديلات الدستوريّة وفق الاستفتاء العامّ بتاريخ ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠؛ أخذت الحكومة تتصرّف بتفويضٍ كبير، ليس من الكُرد فقط، وإنّما من شرائحَ واسعة من المواطنين.

---

[١٨٧] – تحدّثت صحيفة "**ستار**" عن لقاءات عُقدت بين "أوميت أوزداغ" المسؤول في حزب الحركة القوميّة مع مسؤولين في حزب العمال الكردستاني عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢. وقد بحث فيها الحزبان فكرة سحب مقاتلي (P.K.K) إلى خارج حدود تركيا مقابل البَدءِ في خطوات جادّة لحلّ المشكلة الكرديّة. ومن المعروف عن حزب الحركة القوميّة انتقاده الدائم للحكومة بسبب اللقاءات التي تجريها مع الزعيم الكردي عبد الله أوجلان. انظر: "حزب الحركة القوميّة تفاوض مع حزب العمّال الكردستاني"، **ستار**، (٢٧-٥-٢٠١١).

وأمّا "حزب الشعب الجمهوري" المعارض الرئيس، فلديه نوع من المبادرة تجاه الكرد أظهر بعض جوانبها قبيل الانتخابات البرلمانيّة ١٢ حزيران / يوليو ٢٠١١. وتتحدث صحيفة "يني شفق" الناطقة شبه الرسمية باسم "حزب العدالة والتنمية" عن مدى التقارب بين "حزب الشعب الجمهوري" (المعارض) وحزب السلام والديمقراطية" (الكرديّ المعارض). وهذا ما أكّدته نائبة رئيس "حزب السّلام والديمقراطيّة" "فيليز قوتشالي" عندما قالت للصحفيّين: "من الواضح أنّ مَن استمعَ للسيد قلتشدار أوغلو في حكاري، هُم من أعضاءِ حزبنا". انظر: "قصّة حبّ جديدة بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلام والديمقراطيّة"، **يني شفق**، (٢٧-٥-٢٠١١). وانظر مثلًا:

Fatma Disli Zibak, "The CHP's Kurdish initiative", *Sunday's Zaman*, (25-5-2011).

وقد ساهم تطوّر التّفاعلات التركيّة – الكرديّة في رفع سقف التوقّعات بخصوص "المبادرة الكرديّة" للحكومة. ولكنّ الأمور تراوحت بين إقدام – وإحجام، وذلك لأسبابٍ عديدة منها:

- "التريّث" في المسار الكُرديّ إلى ما بعد الانتخابات النيابيّة ١٢حزيران ٢٠١١.
- المخاوف من ردود أفعال تيّارٍ واسع من الأتراك القوميّين المتشدّدين، والمحافظين من الأتراك و"العرب في تركيا" وغيرهم، الذين لديهم مخاوف وتحفّظات على الحركة الكرديّة.
- التوتّر بين الحكومة و"حزب العمّال الكردستانيّ" والفشل في التوصّل إلى تسوية مستقرّة مع عبد الله أوجلان والقيادات القوميّة الكرديّة.
- "عدم اليقين" تجاه مآل التطوّرات الكرديّة، وما إذا كانت التّسويات "مستقرّة" و "نهائيّة" أو أنّ المكاسب تعقبها مطالب أخرى.
- "تراجع" تأثير البعد الخارجيّ للمسألة الكرديّة في سياسة الحكومة (وخاصّةً الأوروبي منه) بسبب اختلاف أولويّات تركيا في السّنوات الأخيرة.

وقد تعزّزت إمكانيّة التدخّل أو "الإقدام" في رسم السّياسات وتنفيذها بعد الفوز الكبير لـ "حزب العدالة والتّنمية" في الانتخابات البرلمانيّة ١٢ حزيران ٢٠١١، والتّغييرات الكبيرة في قيادة الجيش بعد أزمة التّرفيعات ١ آب / أغسطس ٢٠١١. وهنا امتلكت الحكومة إمكانيّة –غير مسبوقة– للتدخّل، يُفترض أن تدفعها للإقدام على حلّ الملفّ الكرديّ، والدّخول في حوار مع الطّرف الكرديّ من أجل التوصّل إلى تسوية جامعة للمسألة الكرديّة؛ وذلك بعدما تجاوزت العقبات التي كانت تتذرّع بها مثل الرّأي العامّ والمؤسّسة العسكريّة، وغير ذلك...

ولكنّ الحكومة "أَجَّلَت" الخوض في الموضوع إلى حين التمكّن من صياغة دستورٍ جديد؛ وهذا يعني الدّخول في مساومة شبه صريحة، ولسان الحال يقول للكرد، عليكم أن تدعموا خطط "حزب العدالة والتّنمية" في سنّ دستورٍ جديد، وبعدها يمكن النّظر في استئناف "المبادرة الكرديّة". فإن لم يكن ذلك؛ فإنّ ثمّة بدائل أخرى، وها نحن نعزّز القوّات الخاصّة والاستخبارات وقوّات مكافحة الإرهاب، وغيرها؛ وهي التي ستتكفّل بمواجهة المقاتلين الكرد ومؤيّديهم.

لقد حرصت حكومة أردوغان على إثارة التوقّعات بالانفتاح الداخليّ، بقدر ما كانت متحفّظةً ومتوجّسةً من التطوّرات العمليّة ومن ردود الأفعال المحتملة في الدّاخل. وهكذا فقد بدا أنّ الحكومة تمارس نمطًا معقّدًا من السّياسة، يشمل انفتاحًا أو "إقدامًا" سياسيًّا وإعلاميًّا وثقافيًّا منضبطًا، وفي الوقت نفسه "إحجامًا" يتمثّل في مواصلة الضّغوط الأمنيّة والاحتوائيّة للقوى الكرديّة المسلّحة وللقوى ذات الاتّجاهات القوميّة النّشطة، فضلا عن الحدّ من تطوّر مطالبها القوميّة.

تتّسم مقاربة الحكومة للمسألة الكرديّة بـ "عدم اليقين" تجاه احتمالات تطوّر العلاقة مع الكرد، ومدى التزام الكتلة الكرديّة النّاخبة بخيارات "حزب العدالة والتّنمية"؛ وخاصّةً بعد البدء في خطوات التّسوية. فهل تميل البراغماتيّة السياسيّة لدى الكرد المنضوين في حزب أردوغان نحو الاستمرار، أم تتّجه بهم إلى خيارات أكثر "كرديّة"؟

لقد جعلت تجربة الانتخابات الأخيرة في ١٢ حزيران ٢٠١١ أردوغان يعيد حساباته الكرديّة؛ وخاصّةً بعدما أدّت حدّة الاستقطاب ببعض الكرد المناهضين لـ "حزب العمّال الكردستانيّ" للانضواء تحت لواء "حزب السّلام والديمقراطيّة" في الانتخابات. وهذا مؤشّر على "الغموض" و"الالتباس" في تقدير "حزب العدالة والتّنمية" لاتّجاهات الرّأي وطبيعة المواقف لدى كثيرين من الأكراد تجاه قضايا السّياسة العامّة في تركيا.

يُعدّ "الإقدام" جزءًا من متطلّبات الخطاب –وإلى حدٍّ ما السّلوك– السياسيّ للحكومة، وينبغي أن يكون حاضرًا في أوقات الانتخابات وفي القضايا الملحّة؛ في حين يُعدّ "الإحجام" جزءًا من متطلّبات السّياسة العمليّة والواقعيّة السياسيّة التي يتميّز بها "حزب العدالة والتّنمية"، وخاصّةً عندما يشكّل تقارب الأكراد مع الحكومة وسيلةً أو تِعِلَّةً للحصول على المكاسب، أو حينما يكون تأييد "حزب العدالة والتّنمية" "نكاية" في المرحلة السّابقة وتشفّيًا منها.

٢. العصا – الجزرة:

تتشكّل سياسة الحكومة تجاه المسألة الكرديّة بين حدّي ثنائيّة "العصا – الجزرة"؛ فأمّا العصا فهي تشديد الخيار الأمنيّ والوسائل العسكريّة في مواجهة الحركة القوميّة الكرديّة، وأمّا الجزرة فهي المبادرة والانفتاح على

الكُرد، تحت عناوين شتّى. وليس ما يحدث اختيار حدّ من بين الاثنين، وإنّما هو إمساك العصا من منتصفها ما أمكن، والميل النسبيّ لأحد الخيارين من دون التخلّي عن الآخر.

وقد تمكّنت الحكومة من إدارة اللّعبة على هذا المنوال خلال السّنوات الأخيرة؛ إلاّ أنّها صارت تواجه تحدّياتٍ جديّة، وتتمثّل في أنّ الكُرد يدركون حقيقة تلك السياسة، ويحاولون فعل الشّيء نفسه. وقد اتّضح ذلك خلال السّنوات الأخيرة، وخاصّةً بعدما تراكمت لديهم تجارب جديّة في العمل السياسيّ والمفاوضات مع الحكومات المتعاقبة، تحت عناوين مختلفة.

ولا يزال كثير من السّياسات الأمنيّة والتقليديّة –التي ذكرنا في فقراتٍ سابقة– معمولًا به، كجزءٍ من مكافحة "الإرهاب"؛ الذي يعني "حزب العمّال الكردستانيّ" في لغة السّياسة لدى الأتراك. وهكذا تستمرّ العمليّات العسكريّة والأمنيّة، وسياسات الاحتواء متعدّدة الأشكال والأبعاد للظّاهرة الكرديّة (سياسة العصا)؛ في حين تحاول الحكومة –في المقابل– توسيع دائرة المشاركة السياسيّة، من خلال تغييرات في صلاحيّات الحكم المحلّي، وإجراء تغييرات قانونيّة ومسلكيّة، وفتْح قنوات للحوار، و"تغيير" آليّات عمل المؤسّسات الأمنيّة والعسكريّة، واستقلاليّة أكثر للقضاء، حتّى فيما يتعلّق بقضايا الأمن الوطنيّ و"الإرهاب". وكلّ هذه الإجراءات هي جزء من سياسة الجزرة.

وهذا يحقّق قابليّةً أوسع لسياسات الحكومة في الوسط العامّ، ويساعد على تخفيف حدّة الاستقطاب الداخليّ في الوسط الكرديّ على نحوٍ خاصّ؛ بكيفيّة يُفترض أن "تقلّل" من التّأييد الشعبيّ لـ "حزب العمّال الكردستانيّ" والأحزاب الكرديّة المقرّبة منه وتخفّف من دعمها. وهكذا يتأتّى تحديد من تبقّى من العناصر والشّرائح الراديكاليّة؛ لتتكفّل المؤسّسة الأمنيّة بـ "احتوائها" و"تفكيكها" من بعد.

والواقع أنّ سياسة العصا – الجزرة، كانت لصالح حزب العدالة والتّنمية؛ فقد شجّع خطابُه السياسيّ –الذي بنى رؤيته للسّياسة الداخليّة على أساس "التّقارب"، و "التّسوية"، و"الانفتاح"، و"المشتركات" الدينيّة والثقافيّة والتاريخيّة– الميولَ الدينيّة والمحافظة لدى شريحةٍ أكبر من الكرد، وجذبهم لصالح الحزب. كما حثّ القوميّين الكُرد على تجريب التّعاطي مع نمطٍ آخر من الأحزاب والسّياسات غير ما اعتادوا عليه خلال السّنوات والعقود الماضية.

وقد أظهرت نتائج الانتخابات المحلّية والاستفتاء العامّ على التّعديلات الدستوريّة، تعاظُمَ الوزن الانتخابيّ والتّأييد السياسيّ للحزب في الأوساط الكرديّة؛ وإنْ أظهرت الانتخابات البرلمانيّة التي جرت في حزيران ٢٠١١ تراجعًا نسبيًّا لصالح "حزب السّلام والديمقراطيّة". (انظر الجدول ٢٠).

الجدول (٢٠):مقارنة أصوات حزب العدالة والتّنمية في المدن الكرديّة في الانتخابات البلديّة عام ٢٠٠٩ مع التصويت بـ"نعم" في الاستفتاء على التعديلات الدستوريّة عام ٢٠١٠.

مقارنة أصوات حزب العدالة والتّنمية في المدن الكرديّة في الانتخابات البلديّة عام ٢٠٠٩ مع			
المدينة	أصوات الانتخابات	أصوات "نعم" في استفتاء	تغيّر النسبة
آغري	٥٨,٥٣٤	١٤٢,٣١١	+(٨٣,٧٧٧)
باتمان	٧٠,٦١٩	٩٤,٢١٨	_(٢٣,٥٩٩)
ديار بكر	٢٠٢,٦٠٩	٢٦٢,٠٣١	_(٥٩,٤٢٢)
هكاري	٢١,٧٥٢	٩,٩١٠	−(١١,٨٤٢)
أغدير	١٨,٥٩٥	٢٨,٠٢٣	+(٩,٤٢٨)
ماردين	٨١,٩٩٥	٢٨,٠٢٣	+(٦٥,٣٤٩)
موس	٤٤,٠٠٣	٩٩,٤٠٣	+(٥٥,٤)
سرت	٤١,٧٦٤	٦٨,٨٤٥	+(٢٧,٠٨١)
شرناك	٤٩,٤٩٦	٣٣,٦٢٦	−(١٥,٨٧٠)
فان	١٣٥,٠٨٢	٢٠٨,٥٠١	+(٧٣,٤١٩)

المصدر: Hatem Ete (& Others), Turkey's Constitutional Referendum of 2010 and Insights for the General Elections of 2011, Seta Policy Report, (Ankara: No. 5, February, 2011), p.19.

٣. العلانية – السريّة:

ثمّة ديناميّة أخرى استخدمتها الحكومة، وتتمثّل في "العلانية – السريّة" في التّعاطي مع الملفّ الكرديّ. إذ وُجدت مبادرات للحوار الداخليّ والأهليّ مع القوى والمنظّمات الأهليّة والقوى القريبة من / والبعيدة عن "حزب العمّال الكردستانيّ". وقد سبق لعبد الله أوجلان أن تحدّث عن مفاوضاتٍ جرت "سرًّا" بينه وبين الحكومة بشأن مبادرته لحلّ المسألة الكرديّة؛ ولكنَّ الحكومة لم تؤكّد ذلك ولم تنْفِه.

وذكر "أوجلان" أنّ المفاوضات "السريّة" متواصلة بينه وبين ممثّلين عن الدّولة التركيّة، وأنّ الطّرفين قد وصلا إلى "مرحلة تبادل المقترحات العمليّة". كما أكّد على الأهمّية "التاريخيّة" للمفاوضات الجارية بين "الطّرفين"، قائلًا إنّها وصلت إلى مرحلةٍ حسّاسة للغاية. وشدّد على ضرورة الانتظار حتّى مطلع الصّيف لمنح فرصةٍ

أخيرة "للحوار– التّفاوض"؛ الذي إن أفضى إلى نتائجَ إيجابيّة عمليّة فسيجعل من عام ٢٠١١ "عام التّسوية"[١٨٨].

ويعتقد "حزب الشّعب الجمهوريّ" –وربّما أيضًا تيّار واسع من النّاس– وجود مفاوضات للتّسوية، ويطالب الحكومة بأن تكون أكثر شفافيّة. وقد طلب زعيم الحزب "كمال كليشدار أوغلو" إيضاحات من أردوغان عمّا يجري بين الحكومة التركيّة والزّعيم الكرديّ عبد الله أوجلان، جاء فيها قوله: "لا نعرف شيئًا عن تفاصيل المفاوضات التي تجري سرًّا منذ شهور بين الحكومة وأوجلان. وعلى رئيس الوزراء أردوغان تقديم إيضاحات للرّأي العامّ عن سبب "تعثّر المفاوضات" بين الطّرفين أو حول أيّ موضوع فيها!"[١٨٩].

وأمّا العلنيّة فتخصّ الحوارات الجارية منذ سنوات، والتي لم تتوصّل إلى نقاط ارتكاز جديّة أو مستقرّة؛ لأنّ الأمر مُحاط بقدرٍ كبير من الغموض وعدم اليقين، كما أنّه مُهدّد دومًا بأفعالٍ وردود أفعال اعتراضيّة يمكن أن تعيده إلى "نقطة الصّفر".

وقد كانت المخاوف كبيرة من انكشاف أمر المفاوضات والمراسلات "السريّة"؛ إلا أنّ التطوّرات أظهرت أنّها تجري على مستوياتٍ عديدة. كما سبق أن أجْرَت الحكومات السّابقة، وقادةٌ عسكريّون، وأحزابٌ سياسيّة اتّصالاتٍ عديدة مع "حزب العمّال الكردستانيّ"، حتّى في الفترة الكالحة من المواجهات بين الحزب والحكومة.

---

[١٨٨] – **أخبار العالم**، (٣-٣-٢٠١١).

[١٨٩] – المرجع نفسه.

سابعًا: ملاحظات واستنتاجات

- توصّلت الدّولة –تمامًا مثلما توصّل الأكراد– إلى شبه قناعة بـ "استحالة" الحلول الأمنيّة والعسكريّة، ولكن لا يبدو أنّهما استخلصا "أولويّة" التّغيير في الرّؤية والسّلوك، وضرورة الاستعداد للتوصّل إلى "تسوية" تراعي – ما أمكن– حقوق جميع الأطراف ومطالبهم.
- إذا كانت الدّولة هي بؤرة السّياسة لدى الكُرد (متغيّر مستقلّ)؛ فإنّها ربّما تشكّل حالة وسطيّة أو جزئيّة بالنّسبة إلى الأتراك (متغيّر تابع). والدّولة بهذا المعنى هي موضوع منافسة ومكابدة وصراع لا تبدو له نهاية قريبة؛ وهو قد يتنحّى أو يتأجّل، إلا أنّه لا يعطي "مَقامَهُ" لصالح أيّ أهداف أو مواضيع أخرى.
- لا تزال السّياسة التركيّة تجاه الأكراد تصدر عن رؤيةٍ أمنيّة، باعتبار المسألة الكرديّة هي أحد مصادر التّهديد للأمن الوطنيّ وكيانيّة الدّولة. ويبدو أنّ مقاربة الحكومة للموضوع الكرديّ تتأثّر بديناميّات السّياسة الداخليّة ومنافساتها وتحدّياتها؛ أكثر ممّا هي وليدة تحوّلات مستقرّة في التصوّرات السياسيّة تجاه الكُرد[١٩٠]. وهذا يعني أنّ الهواجس تجاه "الميول الانفصاليّة" لدى الكرد، لم تتغيّر كثيرًا، كما أنّ التحوّلات في اتّجاهات الرّأي العامّ هي نسبيّة وغير مستقرّة[١٩١].

---

[١٩٠] – هناك حديث عن انتشار أنماط من "الحقد الذي نفذَ إلى مشاعرِ الناس اليوميَّة واكتسبَ شعبيَّتَه بهذه الطريقة، بعيدًا عن الاهتمامات السياسيّة الظرفيّة كاحتمال قيام دولةٍ كرديَّةٍ في شمالِ العراقِ وما إلى ذلك....ومن الشائع في حياة الناس اليوميّة التحدّثُ عن فظاظة الكرد وهمجيّتِهم وعدوانيّتِهم. ويُنظَر إلى ملاحقتِهم لـ "تسائنا" بوصفها أبرز تجلّيات الخطرِ الكرديّ وما يؤدّي إليه من انحطاط... أو بالأحرى يُشَكِّل الخوفُ من ملاحقتِهم لـ "تسائنا" أيسرَ السُبُلِ وأضمنَها لاستفزازِ النزعة العنصريّة المعادية للكرد. (علينا أن نقولَ إنّنا نلاحظ ما يوازي هذا في الخطاب القوميّ الكرديّ أيضًا). هذا يعني رفضَ الصّورة النمطيّة الشائعة، التي حظيتْ بالتّشجيع الرسميّ، عن الزّيجات المختلطة على مدى قرون، وعن الأخوّة وقرابةِ النَّسَب والتشبيهِ الشائع عن كونِ الكُردِ والتّرك "كاللحمِ والظُفْرِ" لا يمكنُ الفصلُ بينهما". انظر: تانل بورا، "عن الحقد المتنامي في تركيا ضدّ الأكراد"، ترجمة: بكر صدقي، **الآداب**، (بيروت: عدد ١١و١٢، ٢٠١٠).

[١٩١] – انظر وقارن:

Murat Somer, Resurgence and Remaking of Identity, pp. 591-622

- لا تبدو تركيا "متهيّئة" للتوصّل إلى حلٍّ للمسألة الكرديّة، ولا لإجراء تغيير نوعيّ على سياستها تجاه الأكراد؛ لأنّ ذلك يتطلّب توافر مجموعةٍ من العوامل والفواعل الشرطيّة والاستباقيّة لدى الأتراك والأكراد معًا، ولدى البيئة الإقليميّة والدوليّة أيضًا؛ ودون ذلك الهدف صعوبات وتحدّيات كثيرة.
- قد لا تكون الحكومة أو الدّولة في تركيا "مستعدّة" للمضيّ قُدمًا في "المبادرة الكرديّة" إلى نهاية المطاف، أي للتوصّل إلى تسوية مستقرّة ومقبولة من الجميع؛ لأنّ مقتضى التّسوية ينطوي على تغييراتٍ كبيرة في طبيعة الدّولة نفسها وتكوينها، بما يجعلها دولة تعدّديّة أو فدراليّة...
- تشجّع مبادرة الحكومة تجاه الأكراد على نموّ تيّاراتٍ كرديّة لديها اتّجاهات مختلفة بشأن الهويّة والتّكوين السياديّ والعلاقة مع الدّولة. ومن المحتمل أن يؤثّر ذلك في الوزن النسبيّ لـ "حزب العمّال الكردستانيّ" في الوسط الكرديّ، وقد يشجّع شريحة من الكُرد على تبنّي رؤية "حزب العدالة والتّنمية" للسّياسة العامّة وهويّة المجتمع والدّولة.
- تُمثّل مبادرة الحكومة تجاه الأكراد، حديثًا وحوارًا ووعودًا –بالنّسبة إلى كثير من الأكراد– أكثر منها سياسات عمليّة وتطبيقات فعليّة؛ ومن ثمّ فإنّها تتحوّل إلى سياسة انتظار وتأجيل. وهي تشبه "حصان طروادة"، في ما يتعلّق بسعي الحكومة –أو حزب العدالة والتّنمية– إلى التّغلغل في الأوساط الكرديّة. وهذا يجعل من المبادرة مصدر تهديد للكرد[١٩٢].

---

[١٩٢] – قالت القيادية الكرديّة "أيصل توغلوك" –وهي إحدى المحاميات المكلّفات بالدّفاع عن الزّعيم الكرديّ "عبد الله أوجلان"– بعد لقائها به في سجن "إمرلي"، إنّ أوجلان "فقد أمله بإمكان التوصّل إلى حلّ من خلال الحوار مع الحكومة". وقالت إنّها في اجتماعاتها السابقة مع أوجلان "لاحظت وجود أمل لديه بأنّنا قريبون من تحقيق السلام، لكن في المرّة الأخيرة تنبّهت إلى أنّه فقد الأمل، لأنّ الدّولة لم تقدم على أيّ خطوة إيجابيّة تجاه شعبنا؛ حتّى تلك الخطوات الصّغيرة والرمزيّة. واكتفت بإعلانات النّوايا والوعود الفارغة". في: عائشة كربات، "'ربيع العرب' يصيب أكراد تركيا بالعدوى"، **الأخبار**، (١٦-٥-٢٠١١).

- تقوم تركيا بسياسة مركّبة تجاه الكُرد؛ فهي تقوم على الوسائل الأمنيّة التقليديّة، والمقاربات التنمويّة، والانفتاح الإعلاميّ والثقافيّ، و"احتواء" مصادر الاحتقان الاجتماعيّ والسياسيّ... ومكوّنات السياسة هذه متفاوتة الحضور والتّأثير من فترةٍ إلى أخرى، ومن حكومةٍ إلى غيرها.
- تتشكّل السّياسة الكرديّة للحكومة –أو "مبادرتها" نحو الأكراد– بين حدود ثنائيّات نشطة؛ هي: الإقدام – الإحجام، العصا – الجزرة، العلانية – السرّية؛ ممّا يجعل من تلك السّياسة نوعًا من "عمليّة" غير محكومة بـ "خطط" و"مبادرات"، وإنّما بتصوّرات وتفاعلات متبادلة.
- إنّ ما يجري بالنّسبة إلى المسألة الكرديّة في تركيا، هو حديث على "هوامش" الموضوع وليس في "متونه". ولا أحدَ يستطيع القول إنّ القضيّة تمّ تعريفها أو تشخيصها بكيفيّةٍ واضحة ومتّفق عليها؛ كما يبدو أنّ الطّرفين لم يتجاوزا "العتبة" التي تجعل المبادرات الحاصلة تتقدّم في مسار تسويةٍ لا رجعةَ عنه.

خاتمة

تُعَدّ القضيّة الكرديّة جرحًا نازفًا في تركيا، وهي من القضايا "الممكن حلّها" منطقيًّا، ولكنّها تكاد تكون من "المستحيل حلُّها" عمليًّا. وثمّة محاولات لمقاربة الموضوع بالحوار، إلى جانب استمرار الوسائل الأمنيّة والعسكريّة؛ ولكنّ ذلك لم يفْضِ في أيّ وقتٍ إلى تسوية مستقرّة للصّراع بين الأكراد والدّولة، فذلك الصّراع كان –ولا يزال– يلازم وجودهما منذ عقودٍ بل منذ قرونٍ عديدة.

وقد عرضت الدّراسة للتصوّرات والوسائل المختلفة التي تمثّل سياسة الدّولة في تركيا تجاه المسألة الكرديّة. وهي إدارةٌ مركّبة لطيْفٍ واسعٍ من السّياسات والإجراءات والعمليّات السياسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ تقابلها إدارة من نوعٍ آخر –كرديّة هذه المرّة– تنطوي بدورها على طيفٍ واسع –وربّما بقدرٍ أقلّ– من السّياسات والإجراءات والعمليّات، التي تراكِم تجاربها وتحسّن أداءَها، بكيفيّةٍ أكثر نجاعةً من قبل.

ويبدو أنّ سياسات الدّولة –والحكومات المتعاقبة عمومًا– تصدر عن تصوُّراتٍ ومرجعيّات متقاربة، موضعيًّا على الأقلّ؛ لأنّها لا تنتهي بإمكانيّة انتظام الكُرد وفق "حقّ تقرير المصير" (سواء أكان خيارهم الانفصال أو الفدراليّة، أو الإدارة الذاتيّة)، وإنّما تنتهي بتشكُّلهم في إطار الدّولة التركيّة، وعلى هامشها، مهما كانت طبيعتها، شرقيّة أو غربيّة، علمانويّة أو إسلامويّة. وقد تكون المبادرات الحكوميّة والكرديّة طورًا من أطوار التّفاعل بين الجانبين؛ وهذا ما يجعل المسألة الكرديّة نوعًا من "صراعٍ وجوديّ" بين الأكراد والدّولة، لا يكاد يخرج من أزمةٍ حتّى يدخل في أخرى.

قائمة المراجع:

باللغة العربيّة:

الكتب

١) أوجلان عبد الله، **حقيقة الثورة: بين الخطاب والممارسة**، (أثينا: دار أخيل، ١٩٩٦).

٢) أوغلو أحمد داوود، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السّاحة الدوليّة**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط١، (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث– بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠).

٣) باركلي هنري (وآخرون)، **القضية الكردية في تركيا**، ترجمة: هفال، ط١، (أربيل: موكرياني، ٢٠٠٧).

٤) بوزرسلان حميد، **تاريخ تركيا المعاصر**، ترجمة: حسين عمر، ط٢، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٠)

٥) بيشكجي إسماعيل، **دفاعًا عن الأمّة الكرديّة: رسالة إلى اليونسكو**، مركز عامودا للثقافة، ٢٠٠٣ www.amude.com

٦) بيشكجي إسماعيل، **كردستان: مستعمرة دوليّة**، ترجمة: زهير عبد الملك، ط١، (أثينا: دار أخيل، ١٩٩٨).

٧) الجميل سيار، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٨) حسرتيان م. أ، **القضايا القوميّة في تركيا**، ترجمة: سيامند سيرتي، (دون مكان، د. ن، د. ت).

٩) غصوب مي وإيما سنكلير ويب (إعداد)، **الرجولة المتخيّلة: الهويّة الذكريّة والثقافة في الشّرق الأوسط**، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢).

١٠) فان برويسن مارتن، **الآغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعيّة والسياسيّة لكردستان**، ترجمة: أمجد حسين، ط١، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجيّة، ٢٠٠٧).

١١) فنكل أندرو ونوكهت سيرمان (محرّران)، **تركيا: المجتمع والدّولة**، ترجمة: حمدي الدوري وعدنان مصطفى، ط١، (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٢).

١٢) مجهول، **المحادثات السرّية بين حزب العمّال الكردستانيّ والدولة التركيّة**، ط١، (دمشق: دار الشموس، ٢٠٠٠).

١٣) محفوض عقيل سعيد، **جدليّات المجتمع والدوليّة في تركيا: المؤسّسة العسكريّة والسياسة العامّة**، ط١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، ٢٠٠٨).

١٤) مطر سليم، **جدل الهويّات: صراع الانتماءات في الشّرق الأوسط**، ط١، (بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات، ٢٠٠٣).

١٥) نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحوّل**، ط١، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧).

١٦) نور الدين محمد، **حجاب وحراب: الكماليّة وأزمات الهويّة في تركيا**، ط١، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر،٢٠٠١).

١٧) نور الدين محمد، **مدخل إلى الحركة الإسلامية في تركيا**، ط١، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧).

١٨) هاليداي فريد (وآخرون)، **الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط١، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجيّة، ٢٠٠٦).

١٩) بيكودو نادين، **عشر سنوات هزّت الشّرق الأوسط: ١٩١٤-١٩٢٣**، ط١، (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٦).

٢٠) ماجد زاخويي، **الفرسان الحميدية: ١٨٩١ - ١٩٢٣**، ط١، (أربيل: دار سبيريز، ٢٠٠٨).

٢١) محاضر جلسات المحكمة، **مسألة إبادة الأرمن أمام المحكمة أو "قضية طلعت باشا" - تفاصيل جريمة إبادة الشعب الأرمني أمام المحكمة في برلين**، ترجمة: غسان نعسان، ط٢، (العراق: أربيل، منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٨).

المقالات:

- بورا تانل، "عن الحقد المتنامي في تركيا ضدّ الأكراد"، ترجمة: بكر صدقي، **الآداب** (بيروت)، عدد ١١ و١٢، ٢٠١٠.

تقارير وأوراق:

١) مجموعة الأزمات الدولية، **العراق: تهدئة المخاوف التركيّة حول الطموحات الكرديّة**، (أنقرة، بروكسل: مجموعة الأزمات الدوليّة، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٣٥، ٢٠٠٥/١/٢٦).

٢) محفوض عقيل سعيد، **العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم**، ورقة في مؤتمر: العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٨-١٩- أيار / مايو ٢٠١١).

٣) منظّمة العفو الدولية، **الأطفال جميعًا لهم حقوق: لنضع حدًّا للمحاكمات الجائرة للأطفال بموجب قانون مكافحة الإرهاب** [في تركيا]، (لندن: منظّمة العفو الدولية، ٢٠١٠).

الإنكليزية

Books:

1) Casier Marlies & Joost Jongerden, (eds.), *Nationalisms and Politics in Turkey*, (London: Routledge, 2011).
2) Cizre Umit, (& Others), *Democratic Oversight of the Security Sector: Turkey &the World*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2005).
3) Cizre Umit, *Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey*, (Geneva: the Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 2002).
4) Fuller Graham, *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World*, (Washington: United States Institute of Peace Press, 2008).
5) George J. Andreopoulos (ed), *Conceptual and historical dimensions of genocide*, (University of Pennsylvania Press, 1994).
6) Heper Metin, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation*, (London: Palgrave Macmillan, 2007).
7) Human Rights Watch, *Protesting as a Terrorist Offense: The Arbitrary Use of Terrorism Laws to Prosecute and Incarcerate Demonstrators in Turkey*, (New York: Human Rights Watch, 2010).
8) Karaveli Halil, *Reconciling Statism with Freedom Turkey's Kurdish Opening*, (Washington, Stockholm: Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program – A Joint Transatlantic Research and Policy Center, 2010).
9) Kirisci Kemal & Gareth Winrow, *The Kurdish Question and Turkey: An Example of a Trans-State Ethnic Conflict*, (London: Frank Cass, 1997).
10) Kurban Dilek and Yilmaz Ensaroglu, *Toward A Solution to the Kurdish Question: Constitutional and Legal Recommendations*, (Istanbul: Tesev, 2010).

11) Kurban Dilek, (& Others), *Overcoming A Legacy of Mistrust: Towards Reconciliation Between the State and the Displaced*, (Geneva: Internal Displacement Monitoring Centre, Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, May, 2006).
12) Lanier Stephen, *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness*, (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004).
13) Martin Lenore G., and Dimitris Keridis (Edite.) *The Future of Turkish Foreign policy*, (The MIT Press, 2004).
14) Stansfield Gareth, *Iraqi Kurdistan Political development and emergent democracy*, (London: Routledge Curzon, 2003)
15) Yildirim Onur, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922 – 1934*, (New York & London: Routledge, 2006).
16) Yildiz Kerim, *The Kurds in Turkey EU Accession and Human Rights*, (London: Pluto press, 2005).
17) Yolacan Serkan, *A Roadmap for A Solution to the Kurdish Question: Policy Proposals*, (Istanbul: Tesev, 2008).
18) Ucarlar Nesrin, *Between Majority Power and Minority Resistance: Kurdish Linguistic Rights in Turkey*, (Sweden: Lund University, 2009).

Periodicals

1) Aydinli Ersel, "Between Security and Liberalization: Decoding Turkey's Struggle with the PKK", *Security Dialogue*, (London: Vol. 33, No. 2, 2002), pp. 209–225.
2) Bruinessen Martin van, "Kurds, Turks and the Alevi revival in Turkey", Middle East Reports, (No. 200, Summer 1996), pp. 7-10.
3) Candar Cengiz, "The Kurdish Question: The Reasons and Fortunes of the "Opening"", *Insight Turkey*, (Ankara: Vol. 11, No. 4, 2009), pp. 13-19.
4) Cornell Svante, "The Kurdish Question in Turkish Politics", *Orbis*, (Vol. 45 Issue 1, Winter, 2001).
5) Dietrich Jung, "The Sèvres Syndrome: Turkish Foreign Policy and its Historical Legacies", *American Diplomacy*, (Vol.8, No.2. 2003), at: www.americandiplomacy.org (Assess, 8-7-2011).

6) Gresh Alain, "Turkish- Israeli- Syrian Relations and Their Impact on The Middle East", *Middle East Journal*, Vol. 52, No. 2, (Washington: Spring, 1998).
7) Haper Metin, "The Military and the Consolidation of Democracy: the Recent Turkish Experience", *Armed Forces and Society*, (Vol. 26, No. 4, 2000).
8) Inbar Efraim, "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership", *Middle East Review of International Affairs*, (Vol. 5, No. 2, Summer 2001), pp. 48-65.
9) Murat Somer, "Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey's Democratization and Integration with Europe", *The Global Review of Ethnopolitics*, (Vol. 1, No. 4, June 2002).
10) Murat Somer, "Failures of the Discourse of Ethnicity: Turkey, Kurds, and the Emerging Iraq", *Security Dialogue*, (Vol. 36, No. 1, 2005).
11) Murat Somer, "Resurgence and Remaking of Identity: Civil Beliefs, Domestic and External Dynamics, and the Turkish Mainstream Discourse on Kurds", *Comparative Political Studies*, (Vol. 38 No. 6, August 2005), pp. 591-622.
12) Özcan Ali Kemal, Turkey's Kurds A theoretical analysis of the PKK and Abdullah Öcalan, (London: Routledge, 2006).
13) Tezcur Gunes Murat, "Kurdish Nationalism and Identity in Turkey: A Conceptual Reinterpretation", *European Journal of Turkish Studies*, (No. 10, December, 2009), at: http://ejts.revues.org/index4008.html (Assess, 8-8-2011).

Papers & Reports

1) Akyurek Salih, *What are the Kurds and Zazas Thinking About? Alook to the Shared Values and Symbols, Report*, (Istanbul: Bilge Adamlar Stratejik Araştırmalar Merkezi, 2011).
2) Bruinessen Martin van, "The Kurds, Turkey and Iran after America's Iraq war: new possibilities?", Summary of the paper presented at the IDF Meeting on "Justice, Security and Democracy", The Hague, May 25, 2003.
3) Martin van Bruinessen, "Race, Culture, Nation & Identity Politics in Turkey: Some Comments", paper, Mica Ertegün Annual Turkish Studies Workshop

on Continuity and Change: Shifting State Ideologies from Late Ottoman to Early Republican Turkey, 1890-1930, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, April 24-26, 1997), at: www.let.uu.n/~martin.vanbruinessen/personal/publications/identitypolitics.htm. (8-8-2011).

4) Martin van Bruinessen, "The Kurds in Movement: Migrations, mobilisations, communications and the globalisation of the Kurdish question", Working Paper no. 14, (Tokyo, Islamic Area Studies Project, 1999), at: http://www.let.uu.nl/~martin.vanbruinessen/personal/publications/Kurds_in_movement.htm (Access, 8-8-2011).

5) Human Rights Association, *Truth of Landmine Before It is Too Late for New Victims*, (Human Rights Association, 4 April 2007).
6) Human Rights Watch, *Unjust, Restrictive, and Inconsistent: The Impact of Turkey's Compensation Law with Respect to Internally Displaced People*, (Human Rights Watch: December, 2006).
7) Jenkins Gareth, *Turkey and Northern Iraq: An Overview*, (Washington: The Jamestown Foundation, February, 2008).
8) Kurdish Human Rights Project (& Others), *The Status of Internally Displaced Kurds in Turkey: Return and Compensation Rights - An Update, Fact-Finding Mission Report*, (London: Kurdish Human Rights Project, December, 2006).
9) Ozer Sencar & Sıtkı Yildiz, *Social and Political Situation in Turkey: "Kurdish initiative"*, August, 22 to 23, 2009, (Ankara: MetroPOLL Strategic ve Social Research Centre, 2009).
10) Kurdish Human Rights Project , *Turkey's Village Guard System – Still in Place, Still an Obstacle*, (London: Kurdish Human Rights Project, March 24, 2011).
11) Nicholas Patler, *The PKK and Revolutionary Nonviolence: Transforming Struggle for Kurdish Freedom in Turkey*, Working Paper No. 5, February 11, 2008, (Virginia: Mahatma Gandhi Center for Global Nonviolence, James Madison University, 2008).
12) Bahar Baser, *Kurdish Diaspora Political Activism in Europe with a Particular Focus on Great Britain*, (Berghof Peace Support and Centre for Just Peace and Democracy, 2011), 31p.

13) Oğuzlu Tarik, Turkey and the Transformationof NATO, *Seta Policy Brief*, (Ankara: No. 33, July, 2009).
14) Gozen Ramazan, Turkey's Delicate Position Between NATO and the ESDP, (Ankara: Atılım University, 2003).
15) Van Bruinessen Martin, "Kurds, states, and tribes". Paper presented at the conference "Tribes and Powers in the Middle East", (London: January 23-24, 1999).
16) van Bruinessen Martin, "Turkey's AKP government and its engagement with the Alevis and the Kurds", paper presented at the International Symposium "The Otherness and Beyond: Dynamism between Group Formation and Identity in Modern Muslim Societies", (Tokyo: University of Foreign Studies - Research Institute for Languages and Cultures of Asia and Africa, 5 December 2009).
17) Bölme Selin, Taha Özhan, Constitutional Referendum in Turkey, Seta Policy Brief, (Ankara: No. 47, August, 2010).
18) Yukseker Deniz & Dilek Kurban, *Permanent Solution to Internal Displacement?*, (Istanbul: Turkish Economic and Social Studies Foundation, 2009), 34p.